وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية:2018/2017

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية
دراسة حالة بعض التجارب الدولية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

- **جيهان زواغي**

ـ إشراف الدكتورة:

العابد برينيس شريفة

الملخص

تهدف هده الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان التي ترتكز في استراتجياتها التنموية على الإيرادات النفطية، باعتباره خيارا استراتجيا هاما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وقد تم دراسة المؤشرات التنموية لبعض التجارب سواء النفطية والبعيدة في استراتجياتها عن التركيز على النفط، ومن بين هذه التجارب تم عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، النرويج، كذلك ماليزيا وإندونيسيا وتركيا توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

أنه بالرغم من أن لكل تجربة مميزاتها وعوامل نجاحها إلا أن كل الحكومات محل البحث لعبت دورا هاما في مواجهة العقبات التي تعترض اقتصادها الوطني من خلال تبني إستراتجية التنويع الاقتصادي، حيث أدركت أن تطبيق هذه الإستراتجية يعمل على تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة ، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي؛ وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات أبرزها أنه يتطلب على الدولة الجزائرية الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال وضرورة إتباع هذه الإستراتجية باعتبارها حل أمثل في مواجهة الأزمة النفطية وبديل آخر في تمويل مصادر دخل الدولة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التجارب الدولية، الجزائر.

Résumé

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence l'importance de la diversification économique dans les pays dont les stratégies de développement reposent sur les revenus pétroliers en tant qu'option stratégique importante pour atteindre les objectifs du développement économique en soulignant les déterminants les plus importants du succès. Les indicateurs de développement de certaines expériences pétrolières et pétrolières ont été étudiés dans leurs stratégies de concentration sur le pétrole, notamment les Émirats arabes unis, l'Arabie saoudite, la Norvège, la Malaisie et l'Indonésie. L'étude a trouvé un certain nombre de résultats, dont le plus important est que bien que chaque expérience ait ses propres avantages et facteurs de succès, tous les gouvernements en question ont joué un rôle important pour surmonter les obstacles à l'économie nationale en adoptant la stratégie de diversification économique. Atteindre de nombreux avantages en réduisant la dépendance d'un fournisseur à financer les dépenses publiques de l'Etat, réduisant ainsi les risques pour la structure productive L'étude a recommandé un ensemble important de propositions, notamment l'obligation pour l'Etat de bénéficier des expériences réussies des pays dans ce domaine. suivre cette stratégie comme une solution face à la crise du pétrole et d'autres sources de financement dans le revenu de l'État.

Mots-clés: diversification économique, développement économique, expériences internationales, Algérie.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله ﷻ"

إلى من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا مُحَمَّد ﷺ"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة التي بها تحلو الحياة

"أمي الغالية ياسمينة"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد

"والدي العزيز"

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة "**خالاتي وأخوالي**" الأعزاء كانوا ملاذي وملجئي في الحياة وتذوقت معهم أجمل اللحظات فلكم كل الحب والتقدير، ولا ننسى إلى من أظهر لي كل الاحترام والتقدير والمحبة وساندني طيلة بحثي" **خطيبي سمير**"

إلى كل الأصدقاء وباقي العائلة الذين ساندوني وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

"أصدقائي الأوفياء وكل عائلتي وأهلي"

جيهان

شكر وعرفان

بعد رحلة البحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العزيز القدير، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة التي تستحق التكريم الدكتورة "**العابد برينيس شريفة**" لما قدمته لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث

كما أتقدم بشكر الجزيل والعرفان إلى كل من ساعدني في إعداد هده المذكرة وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الشاذلي بن جديد– وأتقدم بشكري الخاص لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقراءة المذكرة ومناقشتها

إلى كل هؤلاء أقول شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3-1	نمو الناتج المحلي	**82**
3-2	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة	**83**
3-3	ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية الدولية	**92**
3-4	نمو الناتج المحلي سنويا ونصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2010-2016	**97**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 . 3	نمو الناتج المحلي للإمارات العربية المتحدة للفترة 2010 - 2016	81
2 . 3	تطور الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (%) للفترة 2010 -2016	82
3. 3	إجمالي العمالة ومعدل البطالة (%) في الإمارات العربية المتحدة للفترة 2010-2016	83
4 . 3	القيمة المضافة للقطاعات الغير نفطية المساهمة في الناتج المحلي (%)	84
5 . 3	إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي (%)	85
6 . 3	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي (%)	85
7 . 3	تطور الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية للفترة 2010 -2016 تريليون ريال	91
8 . 3	ترتيب المملكة العربية السعودية حسب مؤشر التنافسية	92
9 . 3	توزيع الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى الفترة2011- 2016	93
10 . 3	نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج سنويا لدولة النرويج للفترة 2010-2016	96
11 . 3	إجمالي القوى العاملة ومعدل البطالة (%) لدولة النرويج للفترة 2010-2016	97
12 . 3	تطور إيرادات أو موارد الصندوق السيادي خلال الفترة 2010 - 2016 (%)	98
13 . 3	تطور نفقات الدولة النرويجية خلال الفترة 2010- 2016 (%)	99
14 . 3	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النرويج خلال الفترة 2010 - 2016	99
15 . 3	إجمالي القيمة المضافة في النرويج للفترة 2010-2016 مليار دولار	100
16 . 3	نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة 2010- 2016 (%)	104
17 . 3	القيمة المضافة للقطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي للفترة 2010-2016 (%)	104
18 . 3	إجمالي العمالة ومعدل البطالة (%) في ماليزيا خلال الفترة 2010 -2016	105
19 . 3	تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الماليزية للفترة 2010-2015	106
20 . 3	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات في ماليزيا	106
21 . 3	القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	107
22 . 3	مؤشرات الاقتصاد الكلي لإندونيسيا خلال الفترة 2009 -2016	109

23 . 3	إجمالي القوى العاملة في إندونيسيا خلال الفترة 2010- 2016	110
24 . 3	إجمالي الناتج المحلي ونموه في تركيا خلال الفترة 2010 - 2016	112
25 . 3	إجمالي العمالة ومعدل البطالة (%) في تركيا خلال الفترة 2010 - 2016	113
26. 3	القيمة المضافة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 2010- 2016	114
27. 3	تطور قطاع السياحة في تركيا خلال الفترة 2010- 2016 مليار دولار أمريكي	115
28. 3	نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد سنويا في الجزائر للفترة 2010- 2016	117
29. 3	إجمالي العمالة ومعدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016	117
30 . 3	القيمة المضافة لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة 2010 - 2016	118
31 . 3	الاستراتيجية المقترحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بعض التجارب	124

فـهـرس الـمحـتـويـات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résume	Ii
إهداء	Iii
شكر وعرفان	Iv
قائمة الأشكال	v
قائمة الجداول	vi
فهرس المحتويات	vii
المقدمة	02
الفصل الأول: الإطار النظري لإستراتجية التنويع الاقتصادي	-
تمهيد	11
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التنويع الاقتصادي	12
المطلب الأول :التنويع الاقتصادي وأهدافه	12
المطلب الثاني:مستويات التنويع الاقتصادي ومحدداته الرئيسية	16
المطلب الثالث:إستراتجية التنويع الاقتصادي	20
المبحث الثاني:نظريات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه وعلاقته بالمجتمع الريعي	25
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	25
المطلب الثاني: مقاييس التنويع الاقتصادي وميكانزماته	27
المطلب الثالث:سياسات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالمجتمع الريعي	32
المبحث الثالث:أهمية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالمتناقضات التنموية وعوامل نجاحه	36
المطلب الأول: أهمية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقلال الاقتصادي	36
المطلب الثاني:التنويع في ظل المتناقضات التنموية	39
المطلب الثالث: عوامل نجاح إستراتجية التنويع الاقتصادي	41

خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	-
تمهيد	45
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي حول التنمية الاقتصادية	46
المطلب الاول:ماهية التنمية الاقتصادية	46
المطلب الثاني:أهداف التنمية الاقتصادية	48
المطلب الثالث:مؤشرات ومقاييس التنمية	50
المبحث الثاني: نظريات، استراتجيات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها	53
المطلب الأول:نظريات التنمية الاقتصادية	53
المطلب الثاني:استراتجيات التنمية الاقتصادية	57
المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية	59
المبحث الثالث:مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، معوقاتها ودور التنويع الاقتصادي في تحقيقها	61
المطلب الأول:مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	61
المطلب الثاني:علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية	67
المطلب الثالث:عوائق ومشكلات التنمية الاقتصادية	69
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: دراسة حالة بعض التجارب الدولية	-
تمهيد	76
المبحث الأول: تجارب بعض الدول النفطية في التنويع الاقتصادي	77
المطلب الأول: إستراتجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	77
المطلب الثاني: استراتجية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	88
المطلب الثالث: استراتجية التنويع الاقتصادي في النرويج	94
المبحث الثاني: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط	101
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي في ماليزيا	101
المطلب الثاني:التنويع الاقتصادي في اندونيسيا	108

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي في تركيا	111
المبحث الثالث:واقع الاقتصاد الجزائري والدروس المستفادة من التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي	116
المطلب الأول: واقع الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في الجزائر	116
المطلب الثاني: التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر	119
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجائر	120
خلاصة الفصل	125
خاتمة	127
قائمة المراجع	131

مقدمة

1. مدخل الدراسة

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المورد الوحيد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل الإنتاج أو التصدير، والذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي حيث كانت ولازالت نتائجه تصيب الهيكل الاقتصادي في الدول المتخلفة والذي أدى إلى انحراف المسار التنموي للعديد من هذه الاقتصاديات.

إن التخصص المفرط في الإنتاج والتصدير على مستوى الاقتصاد القومي قد امتد إلى مستويات القطاعات الإنتاجية، حيث أن القطاع الزراعي يتركز نشاطه في محصول واحد أو محصولين على الأكثر (قطن ،قمح ،تبغ) وأن قطاع الخدمات يتركز في الإدارة العامة (الخدمات، السياحة) فيما القطاع الصناعي التحويلي يتصف بالاعتماد على نمط واحد دون الأنماط الأخرى للتنمية،ويتخصص في نشاطات محددة بالذات؛وقد نتج عن هذا التخصص تشوه في البنية القطاعية للاقتصاد وتخلخلها، وانطلاقا من هذا الواقع كان لابد من تحقيق تحولات وتغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاديات ذات المحصول الواحد على عدة أصعدة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وتعليمية) وعلى مختلف المستويات (المحلية، الإقليمية والدولية) من خلال تبني مسارات إستراتجية متكاملة ومستقرة للتنمية الاقتصادية، تقوم على أساس اعتماد التنويع للاقتصاد، رفع أدائه،تأمين توازنه واستقلاله.

إن إستراتجية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي، تتضمن إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع رئيسي معين بما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لإشغال موقع ملائم في قسمة العمل الدولي تضمن التوازن والاستقرار للاقتصاد وتجنبه الأزمات والصدمات الخارجية لاسيما منها الاقتصادية.

ويقتضي تجسيد هذه الإستراتجية على أرض الواقع توفر جملة من الآليات ذات الكفاءة والفعالية العالية تؤدي إلى تحقيق النمو وأهداف التنمية والنهوض الاقتصادي الحقيقي من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاعات والنشاطات الاقتصادية كافة في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وبالتالي فان نجاح هذه الإستراتجية سيكون لها أثارها حتى يكون الاقتصاد بمكوناته أكثر مرونة واستجابة لتلك التطورات، حيث يمكن اعتبار تلك الآثار كمؤشرات هامة تقيس مدى نجاح التنويع الاقتصادي.

2 . إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح إستراتجية التنويع الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في بعض التجارب الدولية ؟ وما هي سبل تجسيدها في الجزائر ؟

وحتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية يمكن عرضها فيما يلي :

- ✓ هل في استطاعة أي دولة مهما كان نوع أو نسبة نموها أن تنجح في تنويع هياكلها الاقتصادية ؟
- ✓ هل يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية في الدول بعيدا عن التركيز على النفط ؟
- ✓ هل يمكن للاقتصاد الجزائري التخلص من الاعتماد المفرط على النفط من خلال خلق قاعدة اقتصادية تتميز بالتنوع ؟

3. فرضيات الدراسة

- ✓ التنويع الاقتصادي الإستراتجية المثلى للدول النفطية المعتمدة في إيراداتها على مصدر دخل وحيد ؛
- ✓ يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق أهداف تنموية في بعض الدول بعيدا عن التركيز على النفط ؛
- ✓ يمكن للجزائر الاستفادة من بعض التجارب الدولية لتنويع اقتصادها بغية تحقيق أهدافها التنموية .

4. أهمية الدراسة ودوافع اختيارها

1. 4 . أهمية الدراسة

حظي موضوع التنويع الاقتصادي مؤخرا بكثير من الاهتمام ، وذلك راجع لحداثته ومن شأن هذا الاهتمام إبراز الأهمية العلمية والتطبيقية من أجل دراسته:

✓ **الأهمية العلمية:** يعد التنويع الاقتصادي الركيزة الأساسية في عدة اقتصادات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية كونه يمس جانب حساس ومهما في الاقتصاد، وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة ؛

✓ **الأهمية التطبيقية:** تكمن أنه من خلال هذه الدراسة يتم عرض بعض التجارب الدولية التي اعتمدت على إستراتجية التنويع الاقتصادي، وتوضيح كيفية مساهمة هذه الإستراتجية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى السبل المفروض إتباعها من طرف الجزائر من أجل تنمية الاقتصاد الوطني .

2.4 . دوافع اختيار الدراسة

يرجع سبب اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من الدوافع من بينها نجد:

أ . الدوافع الموضوعية:

– التوجه العالمي نحو الاهتمام بإستراتجية التنويع الاقتصادي خاصة بعد الأزمة النفطية الأخيرة؛

– يحظى موضوع التنمية الاقتصادية باهتمام أغلب دول العالم، ويعتبر التنويع الاقتصادي من أهم المحاور الإستراتجية تعتمد عليها عدة اقتصاديات من أجل تحقيق التنمية ؛

– إن نجاح تجربة التنويع الاقتصادي في العديد من الدول يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للدول عامة والجزائر خاصة التي ترغب في تنويع مصادر دخلها.

ب . الدوافع الشخصية:

. ارتباط هذا الموضوع بمجال التخصص؛

. الرغبة في دراسة تجربة التنويع الاقتصادي في بعض الدول خاصة بعد نجاحها في تحقيق أهدافها، واستنباط بعض الدروس التي يمكن تجسيدها في الاقتصاد الجزائري.

5 . أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

–محاولة إعطاء تعريف شامل لإستراتجية التنويع الاقتصادي وما تعتمد عليه من مقومات ومحددات وكذا مستوياته ومؤشرات قياسه في الدول؛

–دراسة التنمية الاقتصادية والتطرق إلى الاستراتجيات المتبعة من طرف الدول من أجل تحقيقها ؛

–تقديم بعض الاقتراحات المهمة التي قد تسهم في تفعيل وتنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الاستفادة من بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي.

6 . حدود الدراسة

نظرا لتوسع موضوع التنويع الاقتصادي وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وتناولها بشكل جيد تتبلور حدود البحث فيما يلي:

الحدود المكانية : دراسة المحيط الدولي بعرض تجارب بعض الدول في مجال تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي وتوضيح مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول بغرض الاستفادة من هذه التجارب من أجل تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر والدول الراغبة في التوجه نحو تنويع مصادر دخلها.

الحدود الزمنية : تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة في التركيز على الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 ، وقد تكون اختلفت الحدود الزمنية من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة ، وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة .

7. منهج الدراسة

تحقيقا لهدف البحث وحتى تتم الإجابة عن أسئلته والإلمام بكل جوانبه ، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقا على ضوء ما يتوفر من بيانات تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري .

ولربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر تم تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي بالاعتماد على منهج دراسة الحالة لدراسة تجارب بعض الدول في مجال تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي لاستخلاص أهم مقومات نجاحهم مع استعراض الإحصائيات وتطور المؤشرات التنموية ، وهذا بغية استخلاص بعض الدروس المستفادة من هذه التجارب التي يمكن تجسيدها في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من أجل تحقيق أهداف التنمية.

8 - الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين قد تطرقوا إلى موضوع التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

أولا: دراسة أوكيل حميدة بعنوان:

"دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية"،أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة مُحَّد بوقره، بومرداس،الجزائر ،2015 .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الآليات الكفيلة لتنمية وتفعيل الإيرادات المالية غير النفطية في ظل ما تعرفه الإيرادات النفطية من تذبذب وعدم استقرار نتيجة الصدمات النفطية ،كما حاولت إعطاء بعض السبل لرفع كفاءة الموارد المالية وتنميتها في ظل تراجع الإيرادات النفطية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر؛

وتوصلت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد رهن تقلبات أسعار النفط وذلك راجع إلى هيمنة قطاع المحروقات مما ابرز ضعف التنويع الاقتصادي ؛

واقترحت الدراسة على انه يجب العمل على تنويع الاقتصاد عن طريق النهوض بالقطاعات الراكدة كالصناعة والسياحة والزراعة، فمستقبل الجزائر مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات باعتبار هذه القطاعات مصدر خلق الثروة .

اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا حيث اقتصرت في تحقيق التنمية اقتصادية على دور الموارد المالية العمومية حيث كان التنويع الاقتصادي كعنصر ضمن هذه الدراسة ،أما في دراستنا فكان موضوع التنويع الاقتصادي هو الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا :دراسة موسى باهي وكمال زواينية بعنوان:

"التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية"،المجلة الجزائرية للتنمية العدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2016. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي باعتباره خيارا استراتجيا لتحقيق التنمية لاسيما في بلدان المورد الواحد وكذا متطلبات نجاحه؛

توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة؛

وتقترح الدراسة مجموعة من السياسات الرئيسية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والذي يمثل حوصلة للسياسات الكلية المطلوب إتباعها سعيا لتحقيق التنوع الاقتصادي ومن بين هذه السياسات الرئيسية نجد تحفيز القطاع الخاص والاستثمار في البنية التحتية وتحسين المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث اقتصرت على أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية فقط، أما دراستنا فقد تميزت بدراسة أهمية التنويع الاقتصادي في بعض الدول النفطية والبعيدة في استراتيجيتها في التركيز على النفط.

ثالثا :دراسة غلاب فاتح ،سعيداني مُحَّد السعيد، ورزيقات بوبكر بعنوان:

"السياسات والتجارب الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي "،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ،جامعة المسيلة ،جامعة غرداية 2017.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد العالمي (دول المستوردة والمصدرة للنفط) والتعرف على السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي ؛

توصلت الدراسة إلى أن ماليزيا واندونيسيا يعتبران من أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط. وأنه رغم إتباع كل منهما مسارا تنمويا مختلفا إلا أنهما يشتركان في تقديم الحوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات بالإضافة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال.

اقترحت الدراسة أن الزيادة في تنويع اقتصاديات الدول الريعية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة سيتطلب مزيدا من الاتساق في الحوافز المتاحة للشركات والعمالة ، وتركيز سياساتها الداعمة لتنويع الاقتصاد وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار في البنية التحتية والتعليم ومعالجة الافتقار إلى المنافسة في بعض الأسواق المحلية ؛

تميزت هذه الدراسة عن دراستنا من حيث دراسة التنويع الاقتصادي ودوره في تمويل إيرادات الدول البعيدة التركيز عن النفط مثل ماليزيا واندونيسيا، أما دراستنا فقد شملت بعض الدول النفطية والدول البعيدة في استراتيجيتها في التركيز على النفط.

رابعا: دراسةMohamed Nasser hamidato,baquas alssafiah

بعنوان:

"**Economic diversification in Algeria "global journal of économique and business, vol 2 , no 2, university echahid hamma lakhdar ,el oued,2017**.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتقييم عملية التنويع الاقتصادي المتبع في الجزائر ومحاولة تقديم وصفة أولية لعملية التنويع في كل من المدى القصير والمدى الطويل؛

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات الاستخراجية بصورة كبيرة مما جعله يخضع لتقلبات أسعار النفط ومدى تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة كون التنويع هو هدف لكل الدول للخروج من التركيز الاقتصادي ؛

اقترحت الدراسة خطة إستراتجية تشمل نوعي التنويع الاقتصادي (العمودي والأفقي)حيث انه في المدى القصير يكون نوع التنويع عمودي يشمل قطاع النفط فقط واستعمال مخرجاته كمدخل لصناعات متعددة،أما على المدى الطويل تحريك من خلال تحريك الاقتصاد نحو التنويع الحقيقي الأفقي وتنافسية القطاعات في خلق الثروة ؛

تميزت هذه الدراسة عن دراستنا في كونها حاولت تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري بينما دراستنا شملت العديد من الدول وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي قمنا بدراستها إذ تم استخلاص أهم موقومات وعوامل نجاح التجارب الناجحة والصيغ الاستراتيجية المقترحة لتنويع الاقتصاد وفك الاعتماد المفرط على النفط في الجزائر.

خامسا : دراسة بلعما أسماء ،بن عبد الفتاح دحمان بعنوان:

"إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية "،مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية ،المجلد 7، العدد 1 ،جامعة أحمد دراية ، أدرار 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى مدى تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال وكذا البحث على محددات تنويع الاقتصاد الجزائري وصولا إلى محاولة صياغة إستراتجية لتنويع موارد ومدا خيل الاقتصاد الوطني ؛

توصلت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني إستراتجية بعيدة المدى للنهوض بالاقتصاد الجزائري تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية؛ تقترح الدراسة ضرورة استفادة الجزائر من التجارب الناجحة في تطبيق إستراتجية التنويع كتجربة الإمارات العربية المتحدة مثلا وذلك من خلال ضرورة الاستمرار في الإصلاحات بالتزامن مع ضبط أوضاع المالية للتحول من نموذج النمو المعتمد على الإنفاق الحكومي على إيرادات النفط إلى نموذج يتميز بزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص غير النفطي؛

تميزت هذه الدراسة بتطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي على بعض التجارب الدولية منها النفطية والبعيدة عن النفط لكنها لم تعرض تحليل لمؤشرات التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، أما دراستنا فقامت بعرض مؤشرات التنمية لهذه الدول كذلك قدمت عوامل نجاح والدروس المستفادة من كل دولة.

9. هيكل الدراسة

تم اعتماد في تحليل إشكالية الدراسة على خطة تتكون من مقدمة يتبعها ثلاث فصول ثم الخاتمة و الاقتراحات وذلك كما يلي:

الفصل الأول بعنوان المقاربة النظرية لإستراتجية التنويع الاقتصادي ،تطرق إلى المفاهيم العامة المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، ومدى أهميته في البلدان الريعية وكذا عوامل نجاح إستراتجية التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها؛ أما الفصل الثاني فخصص لتوضيح إستراتجية التنمية الاقتصادية من حيث الخصائص والأهداف وكذا متطلباتها ومصادر تمويلها، ثم تم توضيح دور التنويع الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ؛

بعد الدراسة النظرية في الفصل الأول والثاني تم في الفصل الثالث دراسة تجارب دولية في مجال تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي وبيان مدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النفطية باستعراض التجربة الإماراتية والمملكة العربية السعودية والنرويج، والدول البعيدة عن الاعتماد على النفط باستعراض ماليزيا وإندونيسيا وتركيا

مع ذكر عوامل نجاح هذه التجارب الدولية، وأخيرا تم الإشارة إلى الجزائر مع استخلاص أهم الدروس المستفادة من التجارب السابقة للاستفادة منها من أجل تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

المقاربة النظرية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي

تمهيد

تتطلب دراسة التنويع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية، انطلاقا من فكرة أساسية هي أن قدرة البلدان على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولا وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وإدخال التقنيات الحديثة ثانيا، لذا فجل التركيز ينبغي أن يوجه لسببين رئيسيين، نجد أنهما العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل، وهما إشكالية الفوائض التي تهتم بسبل إدارتها، وسلبياتها وإشكالية الموارد وتوظيفها، وألحق أن الصعوبة تكمن في إمكانية تحقيق الحلول الناجحة في كلتا الإشكاليتين فحسب، بل أنها تخضع لمشاكل أخرى تستبطن فيها القيود التي تدفع باتجاه مخالف لرفع مستوى التنويع فيها، ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية البديلة المساهمة في رفع مستوى مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وخاصة قطاع الصناعات التحويلية ولهذا فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة المقاربة النظرية إستراتيجية التنويع وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

يتطرق المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي حول التنويع الاقتصادي وما يرتبط به من متعلقات كضبط مفهومه وعناصره الأساسية، مستوياته وكذا أهدافه والمعايير التي يعتمد عليها وكذلك مبرراته.

ويهتم المبحث الثاني بعرض أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه ومكانزماته وكذا السياسات التي يتبعها ومدى علاقته بمجتمعات النزعة الريعية.

أما المبحث الثالث عرض أهمية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وكذا علاقته بالمتناقضات التنموية وكذا عوامل نجاح هذه الإستراتيجية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التنويع الاقتصادي

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول ضمن أهدافها العامة على ضرورة تنويع مصادر الدخل حيث تنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر يتركز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية ويتسم بدرجه عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي وأهدافه

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار بغرض تجنب الاقتصاد صدمات تابعية موازنة الدولة لمورد واحد كما اختلفت وتباينت الآراء حول فهم التنويع الاقتصادي ومن بين هذه المفاهيم نجد:

أولا: تعاريف التنويع الاقتصادي

تعريف1: هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية القائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة[1]. فهي عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية.

تعريف2: يقصد بالتنويع بالمعنى العام " تنويع الصادرات" ويعبر عنه بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية.[2]

تعريف3: عرف التنويع الاقتصادي بأنه تهيئة اقتصاد حديث تتوفر له كل أسباب البقاء خارج نطاق النفط ويحافظ على مستوى دخل عالي نسبيا بعد نهاية عصر النفط.[3]

تعريف4: يعرف التنويع الاقتصادي بأنه: العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات) ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية(أي الدخل من الاستثمار الخارجي) أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.[4]

---

[1]- دياب مُحَمَّد، بوزيدي حمزة، سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر-الانجازات والتحديات-، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو استراتيجة جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص02.

[2]- المجلس الأعلى للتخطيط، الحالة الراهنة للتنويع الاقتصادي في دول الخليج، الأمانة العامة، سلطنة عمان، ص.4

[3]- دياب مُحَمَّد، بوزيدي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4]- جعيجع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2007، ص82.

من خلال ما سبق، يعرف التنويع الاقتصادي أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية وزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

يهدف التنوع الاقتصادي إلى التقليل من نسبه المخاطر المرتبطة باقتصاد دول معينة، حيث يساهم في الرفع من القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل، وبهذا يشكل سياسة تنموية تساعد في توجيه الاقتصاد نحو القطاعات أو أسواق متنوعة عوض الاعتماد على السوق أو قطاع واحد،حيث يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، نذكر منها ما يلي:[1]

1- حماية الاقتصاد البلد من الصدمات الخارجية

تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط إذ تعد هذه السلعة سلعة عالية تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقا لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى "سياسية وطبيعية"، وغالبا ما يكون تسديد السعر لهذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار (ارتفاعا وانخفاضا) والتي غالبا ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات لأثار سلبية وأزمات مختلفة؛كإضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة، والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.

2- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية

شهدت البلدان النفطية بعد عام 1974 تحقيق إيرادات ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في منتصف الثمانينات القرن الماضي حدثت تقلبات حادة في أسعار النفط على نحو ما تم الإشارة إليه الأمر الذي شجع فعلا على ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض البلدان النفطية، من خلال اتخاذ عدة إجراءات تستهدف تنويع اقتصاداتها وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من أجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي، وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط.[2]

[1] - غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس2017، ص82.

[2] -Mohamed Nasser Hamidato, Baqass safiah,Economic Diversification In Algeria, Global Of Economic And Business, Vol2, No :2, University Echhid Hamma Lakhdar-El Oued-Algeria, April2017, P76.

فعلى صعيد القطاع الزراعي سعت العديد من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إلى تنمية هذا القطاع لتجعل منه قطاعا فاعلا في اقتصادها الوطني. أما في القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحظى التصنيع بأهمية كبيرة في اقتصادات البلدان وينهض هذا القطاع بالدور الهام في خلق التشابكات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، يعد التصنيع عملية واسعة إذ تشمل إعادة بناء جميع فروع الاقتصاد القومي وبناء قاعدة مادية وتقنية جديدة للبلد.

3- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

تهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص،كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أنه له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية، إن قيادات معظم البلدان قد غيرت نظرتها إلى القطاع الخاص وباتت تدرك أهمية تفعيل دوره في تسيير عملية التنمية كونه الدافع والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، إذ كانت في السابق سببا في إعاقة أنشطة ذلك القطاع.[1]

4- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي

يهدف الاستثمار الأجنبي في الكثير من البلدان إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية، بهدف تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وقد ساهم النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الاقتصادات الوطنية في العديد من البلدان التي شهدت تدفق مستمر طويل الأمد لرؤوس الأموال ونقل التقنية الحديثة وتحفيز التنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وزيادة معدلات النمو السنوي وخلق فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار كل ذلك أدى إلى تلاشي المخاوف التي كانت تنتاب البلدان بسبب عوامل التبعية والتي غالبا ما يبالغ فيها حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت كثيرا من البلدان تبذل جهودا لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لما يتمتع به من مزايا وبالتالي فان دور الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وهو بذلك يعد من بين أهداف سياسة التنويع الاقتصادي.[2]

5- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

6- على المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.

[1]- غلاب فاتح، سعيداني مُحَّد السعيد، رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2]- بن قانة إسماعيل، بخلوة باديس، سياسات التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، المنعقد يومي 2و3 نوفمبر 2016،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص3.

ثالثا:العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه

1- **العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي:**يمكن اعتماد العناصر التالية التي تبلور تصور مفاهيم خاصة بالتنويع الاقتصادي على النحو التالي:[1]

أ- التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: يشكل اعتماد إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية باعتبارها مصدر للدخل وممولا رئيسيا لتنمية خطر يهدد استقرار الاقتصاد خاصة إذا كانت هذه السلعة مواد خام أولية التي غالبا ما لها بدائل وتعد موارد ناضبة ومعرضة لتقلبات أسعارها فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة.

ب- التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد: يتكون الاقتصاد من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو منطلق لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية الرئيسية بمختلف فروعها.

ج- التنويع الاقتصادي عمليه تدريجية لتنويع مصادر الدخل: يعتمد التنويع كونه تحولات هيكلية على بناء قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات ومتكاملة القطاعات متشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص العمل وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة وتوليد فائض اقتصادي.

د- التنويع عمليه تراكمية لزيادة مساهمه القطاعات في الناتج والإنتاجية: يهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات بنسبه مهمة ومتقاربة، وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون إلا بالتركيز على قطاع معين دون غيره حيث كلما زادت الأهمية النسبية القطاعات الأساسية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا وتنويعا وصولا إلى مرحلة التراكم كما يؤدي التنويع إلى ازدياد إنتاجية العمل، ففي سياق التنويع تنشأ مجموعة واسعة الفروع والأنشطة المترابطة مما يعني تحطيم البنية الاقتصاد الوطني الوحيد الجانب كما يشمل تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية إذ يشمل ويتضمن التنويع كافة المناطق الجغرافيا ومبدأ التوازن الجهوي مما يؤدي للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

هـ- التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية: تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها تغيرات في تراكب الإنتاج وهيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية وإحداث التغيرات

[1]- طبابيية سليمة، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي كاستدامة التنمية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف ، الجزائر، ص ص5 ،6.

المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تطوير الصناعة التحويلية باعتبارها دافعا لعجلة التنمية، وعليه فالتنمية الاقتصادية تهدف لخلق اقتصاد متنوع الهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة وعليه فنجاح التنمية مرهون بمدى التنويع المحقق في الهيكل الاقتصادي.

و- التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية : يتيح التنويع مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية من خلال منح الفرصة للقطاع الخاص باعتباره قطاعا مكملا للقطاع العام وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية للمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية.

2- أسس التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي اشتراطات وقواعد أساسية يمكن صياغتها في قاعدتين هما:[1]

القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية: قاعدة الموارد وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى تنويع الفاعل والحقيقي.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي ومحدداته الرئيسية

إن التنويع الاقتصادي عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ فهو يتطلب توفير بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد أمرا ممكنا وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 [2] أن بناء مؤسسات جيدة تعتبر أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي بلد، إلا أن بناء مؤسسات ملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات والتي تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل والاتصالات من أجل خفض التكاليف، تحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها، سياسات اقتصادية كلية مستقرة وقطاع مالي متطور وسياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق وتحسين تنافسية الصادرات وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتجنب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

[1]- عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والبدائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد24، 2013، ص ص3-4.

[2] - world bank , migration and remittance teams,devlopment prospectes resivd out look for remittance, march2009,p3.

[3]- أوكيل حميدة، دور الموارد العمومية المالية في تحقيق تنمية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص143.

أولا: مستويات التنويع الاقتصادي:

يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع الاقتصادي، وذلك بحسب مجال كل منهما، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي، وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية بالمؤسسة والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة.[1]

1- تنويع الإنتاج:

يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباح أكثر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.

أما على مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (استخراجية / تحويلية) والخدمات.[2]

2- تنويع التجارة الخارجية:

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. ذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى اعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة.

فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها.

وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا يتم بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب، بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، وبالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي

[1]- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، 2016، ص ص638.

[2]- المرجع نفسه، ص638.

ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للتصدير وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.[1]

لذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة، والسلع الفاخرة والخامات...الخ، ثم تدريجيا أصناف كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوض عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

ثانيا: المحددات الرئيسة للتنويع الاقتصادي

أهم المحددات الرئيسة للتنويع الاقتصادي يتم عرضها في مايلي:[2]

1- الحكم الراشد:gouvernance : يعتبر الحكم الراشد عاملا هاما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

ففي أي دولة يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فعالا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تلعب الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيدة تطور الأنشطة الاقتصادية.

ومن بين هذه الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين بتصدير ما ينتجونه.

2- الموارد الطبيعية: تعد من أهم الموارد التي لها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي إذ يمكن استغلالها لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد.

3- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستقلة.

4- العوامل الإقليمية: يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة ويشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك.

---

[1]- عمر تيمجغدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص19-23.

[2]- قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان"البيئة المؤسساتية سياسات الإصلاح والتنويع في الجزائر"، يومي 24و25 نوفمبر 2014، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص3-8.

5- الإطار الدولي: يلعب دورا هاما بالنسبة للدولة الهادفة لتنويع اقتصادياتها سواء كان انفراد أو تكتلات إقليمية، فالاقتصادات العملاقة يمكن أن تلعب دور شريك أساسي للدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها حيث يمكن لهذه الشراكة عن طريق المشاريع التجارية المشتركة أو اتفاقيات استثمار أو نقل التكنولوجيا لتحسين مناخ الأعمال فدورها يكمن في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة رغم أن الأمر معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص تجارة دولية.

6- الموارد البشرية: تدرك معظم حكومات البلدان وخاصة النامية مدى أهمية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري كأحد العوامل الهامة لتحقيق نمو الاقتصاد غير أن المفارقة تكمن في انخفاض الاستثمار في هذا المجال.

إن الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في مجال التعليم يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية ويشجع الابتكار ويساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة وتكنولوجيا متطورة. وكلما كان المجتمع متطورا يساعد على خلق شروط جيدة للحكم الراشد.

7- القدرات المؤسساتية: تولي القدرات المؤسساتية استحقاقات واهتماما خاصا باعتبارها من العوامل المساعدة في تحديد قدرات التنويع.

فللمؤسسات دور مهم وحاسم في المرحلة الانتقالية لأي بلد، أي مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن هذا التحول يتطلب تعويض مجموعة مؤسسات(المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه) بمؤسسات أخرى تتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق، غير أن هذا التحول الكبير عادة ما يكون في فترة قصيرة جدا، وهذا ما يفسر أن عددا من البلدان لم تستطع بناء مؤسسات جيدة تدعم مرحلة التحول، كما أن عقودا من التخطيط المركزي لمعظم هذه البلدان ترتب عنها اكتساب مؤسسات غير جيدة، ساهمت في وضع وصياغة سياسات اقتصادية فشلت في تنويع اقتصادياتها، فمن ناحية معظم المنتجات التي تم التركيز عليها للتنويع الاقتصادي شملت الفروع إنتاج لم يكن اقتصاد البلد يمتلك فرصا كبيرة على المنافسة فيها، ومن ناحية أخرى بدأت معظم هذه البلدان مرحلة التحول بإنشاء مؤسسات كبيرة جدا، بينما كانت تفتقر وبشكل كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه الهيكلة الاقتصادية كليا عن ما يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة، وبالتالي فسياسة التنويع الاقتصادي بدأت بخطأ هيكلي كبير.[1]

وبصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد، وهذا من خلال طرق متعددة والتي نذكر من بينها:[2]

[1]- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص65.

[2]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص147.

- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة مثلا من خلال سفارات البلد في الخارج والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة.
- يمكنها أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية وكيفية استخدامها من خلال تحسن مستوى التعليم ودعم أنشطة البحث والتطوير.
- تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكذلك دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلي.
- المساهمة في تطوير القطاع المالي المحلي من خلال وضع قوانين وتنظيمات جيدة تشجع تطور السوق المالي والبنوك.

المطلب الثالث: إستراتيجية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤيا التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، حيث ترتبط إستراتيجية التنويع إلى السياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، وجوهر إستراتيجية التنويع الاقتصادي تقوم على أساس فكرة عدم وضع البيض في سلة واحدة من أجل تخفيف المخاطر وتنويع العوائد.

أولا: التنويع الاقتصادي كإستراتيجية تنموية اقتصادية

تعريف1: إستراتيجية التنويع هي إستراتيجية للتحكم وتقليل الخطورة في الاستثمارات وذلك عن طريق خلط العديد من الاستثمارات المختلفة، حيث أن الفكرة الأساسية من إستراتيجية التنويع هي الاستثمار في أسواق مختلفة للحصول على أفضل عائد ربحي مع التعرض لأقل قدر ممكن من المخاطر.[1]

تعريف2: إستراتيجية التنويع هي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.[2]

تعريف3: تعرف بأنها الرغبة في تحقيق عدد أكبر بمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. دون أن يقتضي الأمر أن تكون

[1]- عمر تيمجغدين، مرجع سبق ذكره، ص18

[2]- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، ديسمبر2016، ص ص134-135.

القطاعات ذات ميزة نسبية عالية إذ يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع من القطاعات تدريجيا كبدائل للمورد الوحيد، فالتنويع الاقتصادي على الدول النامية التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.[1]

تعريف4: تمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية قائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق قيمة مضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل الأمد.[2]

من التعاريف السابقة لمفهوم التنويع الاقتصادي كإستراتيجية نجد أنها العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج أي عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بصورة كاملة لتحقيق التنمية، إذ تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على أن تكون مساهمة كل القطاعات في الناتج متقاربة أو جعل الموازنة العامة للدولة غير تابعة لمورد واحد من موارد الدولة، فالتنويع إحداث وليس قرار ويتم بفعل تحولات هيكلية من أجل إحداث قطاعات متشابكة ومتكاملة وذلك بإيجاد إستراتيجية لتجنب حدوث اختناقات في الإنفاق العام نتيجة انخفاض الإيرادات العامة.

ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما:[3]

التنويع الأفقي: والذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع والمنتجات في ذات القطاع المنتج، كالنفط مثلا.

التنويع الرأسي: والذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

كذلك يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

ثانيا: معايير إستراتيجية التنويع الاقتصادي

لأجل تقويم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها يمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي لذلك نذكر بعض المعايير من خلال الآتي:[4]

1- زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

---

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص143.

[2]- عبد الحميد عبد الفتاح المغزي، الإدارة الاستراتيجية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص ص169-170.

[3]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص145.

[4]- الاسكوا، التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الأمم المتحدة، نيويورك2001، ص12.

2- تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

3- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصفة عامة يؤدي الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

4- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

5- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

6- معدل ودرجة التغير الهيكلي،كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.[1]

ثالثا: مبررات اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي

إن التحديات الأخيرة التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها، ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل كالآتي:[2]

1- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل نفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي.

فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية كالنفط أو الغاز أو سلعة زراعية كالبن، الأرز...الخ، فإن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من المخاطر من الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد.

[1]- غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2]- مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 24، الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المعهد التقني، الكوت،2016، ص3.

2- يؤدي التنويع في القطاعات الاقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من ظاهرة المرض الهولندي والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادراتها النفطية والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية.[1]

أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري وهذا ما يؤكد العلاقة الايجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.

3- التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.[2]

4- التنويع في القطاعات الاقتصادية يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة.

5- التنويع الاقتصادي يخلق قطاعا تجاريا أكثر استقرار فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد كل شيء باستثناء النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات.[3]

6- يساهم التنويع الاقتصادي إلى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري(العمالة) وزيادة إنتاجيته على العكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ولا يعتمد إلا على عدد محدود من العمالة، غالبا ما تأتي من خارج البلد، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي له دور مهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة.

فالتنويع الاقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة، دل ذلك على درجة معينة من التنويع الاقتصادي، فكما تم إيضاحه سابقا، بأن القطاع النفطي تكون درجة إسهامه في الأيدي العاملة منخفضة نسبيا في البلدان النامية، بينما تكون

[1]- مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص.4

[2]- موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص136.

[3]- ممدوح عوض الخطيب، التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص ص 1-2.

مساهمة هذا القطاع هي الأعلى نسبيا من باقي القطاعات الأخرى، وعلى عكس من ذلك تكون نسبة العاملين في القطاع الزراعي مرتفعة، مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج، وهذا دليل واضح على انخفاض الإنتاجية لهذا القطاع.[1]

7- يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.

8- يساهم التنويع الاقتصادي من الحد من المخاطر ووضع عدم اليقين الذي يكون فيه الاقتصاد من جراء اعتماده على إنتاج وتصدير السلع الرئيسية، وتوفير المزيد من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية. كما أن التنويع يوفر أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية في شكل وفورات الحجم والنطاق وكذلك يحقق الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية بين هذه الأنشطة والصناعات، ونشر التكنولوجيا وتطوير المهارات التنظيمية والإدارية، وكذلك يؤدي إلى زيادة مرونة سوق العمل وسوق رأس المال.

9- يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة تعتبر من النتائج التي تنجم عن التنويع الاقتصادي، وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يتجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي عند إتباع إستراتيجية التنويع الاقتصادي وذلك من أجل انجاز نمو في أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتفسير العلاقات المتبادلة والوثيقة في نمو مختلف القطاعات بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفورات الخارجية، وتعتبر الوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتنويع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشئ أثرا ترابطيا بحيث يعتبر كل قطاع مصدرا لإمداد القطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات وهذا ما يوفر سوقا لهذه المنتجات، في حين تنطوي فكرة التكامل على أن كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات الأخرى، حيث تعتمد الصناعة مثلا على الزراعة في تزويدها بالمواد الخام وغيرها وتعتمد الزراعة بدورها على الصناعة في مدها بالأسمدة والمعدات، أما أثر الوفورات الخارجية فهو أن

[1]- خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق، للمدة 1980-2008، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد غير منشورة جامعة البصرة، 2009، ص7.

نمو قطاع معين أو منتج معين قد يحدث أثرا يمكن لمس نتائجه خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة، وقد يتمثل هذا الأثر في انخفاض تكلفة الإنتاج أو في توسيع نطاق سوق الإنتاج.[1]

10- يساهم التنويع الاقتصادي في توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والتي يحتاجها البلد دائما، خاصة في الحالات الطارئة والحروب، وما تتعرض له العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية.[2]

المبحث الثاني: نظريات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه وعلاقاته بالمجتمع الريعي

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين، وحتى الوقت الحاضر وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى للنمو أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن؟ ومن هنا تعددت الآراء والنظريات الاقتصادية القائمة حول تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي ومدى تأثيره على الاقتصاد.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للتنويع الاقتصادي ومدى تأثيره على الاقتصاد حيث من بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث سنة 1776 كارل ماركس، وجوزيف شومبيتر.[3]

فلقد أكد آدم سميث أن تقييم العمل يعد قوة دافعية للتنمية الاقتصادية والجدير بالذكر أن تقييم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات Xوالبلد B ينتج سوى المنتج Y ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، يعني أيضا التنويع كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي.

كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى.ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

أما جوزيف شومبيتر 1912 فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة وهي الظاهرة التي وصفها بأنها:"التدمير الخلاق" Destruction créative.

كما أظهر باسينتي pasenti (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول:[4]

---

[1]- مايح شبيب، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2]- ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3]- موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

[4]- المرجع نفسه، ص 139.

«إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار».

كما حدد جان جاكوبس JAN JAKOBS مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى من أمثال: روزنشتاين، رودان سنة 1943، ينركس NURKSE (1953) ، هيرشمان(1958).

وثانيا كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان المحيط الخارجي للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية.

حسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية؛إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.[2]

ولقد بحثت دراسات عديدة مسالة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة، غير أن هذه العلاقة كانت غير خطية، وأول عمل تم عرضه سنة 2003 من قبل ايمبس و واكزيار imbs,wacziarg الذين درسا مراحل التنويع من خلال تحليل الاقتصاد قياسي، وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاجية متخصصة جدا، ونقطة تحول بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10.000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985.

كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل وعند وصولها إلى مرحلة معينة من الدخل حددتها من 7000 إلى 10.000دولار أمريكي للفرد الواحد، تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز

[1]- محسن خمايسية، إستراتيجية القوة السوقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد لخضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص23.

[2]- موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، وتوصلت إلى أن معظم الدول النامية هي في المراحل الأولى.[1]

كما أبرزت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين" طفرات التنويع وتسارع النمو" وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة.

وكخلاصة لما سبق، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع، حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية التنويع في التنمية والنمو الاقتصادي، وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير، وتعزيز الاستثمار الحقيقي للمنتج.

المطلب الثاني: مقاييس التنويع الاقتصادي وميكانزماته

أولا: مقاييس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات في قياس ظاهرة التشتتDISPERSION كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز CONCENTRATION كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع DIVERSIFICATION كمعامل هيرفندال . هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا؛ وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي؛ لذلك تم في هذه الدراسة بتسليط الضوء على ثلاثة مؤشرات، وبموجب هذه المؤشرات يجب أن يكون القطاع أكثر تنوعا أي الأقل تركيزا هو الأكثر تنافسية، وإن يملك البلد أكبر عدد من هذه القطاعات، وإن توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع التنويع، وبناءا على ما تقدم فإن هناك ثلاث مؤشرات تستخدم لقياس التنويع الاقتصادي أو نسبة التركيز:[2]

أ- مؤشر OGIVE INDEN ويكون على النحو التالي:[3]

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(si - \frac{1}{n})^{\wedge}2}{\frac{1}{n}}$$

[1]- عفيف هناء، أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص4.

[2] -Mohamed Nasser Hamidato ,Baquas ssafiah ,O P ,Cit ,P/77

[3]- مايح شبيب، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص5

حيث أن:

N: هي عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: هو نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي في التشغيل من قطاع واحد وعادة ما يعبر عنه بحصة التشغيل.

وهنا يشير إلى توزيع النشاط الاقتصادي(التشغيل) بين القطاعات، فإذا كان مساويا للواحد(1) فإنه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي، ومع n من القطاعات يكون التوزيع العادل عندما si تساوي 1/n أي أن حصة كل قطاع من الأيدي العاملة مثالية.

وإذا كان المؤشر مساويا للصفر(0) فإن هذا يعني أن التنويع الاقتصادي تام. وإن ارتفاع قيمة المؤشر تدل على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة.

ب- مؤشر أنتروبي: entropy index :

في عام 1988 توصل كل من smith و gibson إلى مؤشر entropy لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي وهو كالآتي:[1]

$$EI = \sum_{i=1}^{n} si \ LN \ \langle \frac{1}{si} \rangle = - \sum_{i=1}^{n} si \ LN \ (si)$$

حيث:

Si: تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي وإن مؤشر أنتروبي يقارن توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد.

ارتفاع قيمة مؤشر أنتروبي تشير إلى تنويع كبير نسبيا، في حين تشير القيم المتدنية للمؤشر إلى ارتفاع نسبة التركيز(التخصيص) أي انخفاض التنويع.

وإذا كان المؤشر متكافئا فإن هذا يشير إلى المساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي أن التنويع تام؛أما إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى، فإن هذا يعني التخصص في أعلى حد له أي انعدام التنويع.

ج- مؤشر هيرفندال هيرشمان herfindhal inden :

وهذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع لقياس التنويع الاقتصادي أو مدى اعتماد السوق على القطاع الصناعي وهذا المؤشر يشير إلى مدى هيمنة أو سيطرة قطاع الصناعة على الاقتصاد، وهو يعتمد على نسبة التشغيل في قطاع الصناعة الرئيسية في الاقتصاد، يعتبر هذا المعامل الأكثر شيوعا حيث يختصر بالشكل HHI، استخدم بتوسع من قبل

[1]- ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10.

المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير.

ويعرف HHI بالصيغة التالية:[1]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum(xi/x)2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات، xi: قيمة المتغير في النشاط.

X:القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين (0.1) أي $0 \leq H \leq 1$ فإذا كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد(أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما؛ وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

وبأن ارتفاع قيمته تدل على تركيز أكثر للقطاع المسيطر أو انخفاض في التنويع والمزيد من التركيز(التخصص).

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا عديدة، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأسمال الثابت، وقوة العمل؛ وقد وضعت الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا للتنوع الاقتصادي، يتكون من أربعة عناصر هي:

- مقدار إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- مقدار التركيز في الصادرات.

وهكذا طبقا للمؤشرات الثلاثة(ogive, entrpy and hhi) فإن العدالة أكثر في توزيع الأيدي العاملة بين الصناعات تعني مستوى أعلى من التنويع الاقتصادي، وعلى العموم فإن هذه المؤشرات قد تكون غير دقيقة في قياس

[1]– محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص 639.

التنويع لأن جميعها اعتمدت على معيار القوى العاملة، ويفترض أن الاقتصاد المتنوع هو ذلك الاقتصاد الذي يكون أكثر استقرارا وأفضل أداءا اقتصاديا. كما شاع استعمال مقاييس أخرى في أدبيات التنويع بعد أن اعتمدها عدد من الباحثين في دراساتهم التي اتجهت إلى تبني طرائق حسابية مبسطة أو أدوات إحصائية بسيطة لأسباب تعود في درجة الأساس إما إلى سهولة الحساب أو لعدم توافر البيانات اللازمة للقياس باستعمال المقاييس التي سبق ذكرها. ولعل أحد تلك المقاييس الذي أطلق عليها بمقياس عدد المنتجات(Product-cont measure) يقضي بحساب عدد أنواع المنتجات للتعبير عن عدد القطاعات التي تعمل فيها المنشأة على وقف التصنيف الصناعي مطروحا منه واحدا عدد صحيح.[1]

ثانيا: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناءا على التوجهات الايديولوجيا والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وأهم تلك الآليات نجد:

1- تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي: تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الارشاد الاستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى" الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل إستراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية الاقتصاد، إن إصلاح القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في العملية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء والكهرباء:[2] أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات زمن خلال تهيئة الأسواق والبنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة.

إن العمل على تنشيط مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل واستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفأة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه.

2- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية: إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة

[1]- مايح شبيب، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص5

[2]- آيت عكاش سمير، بن ناصر محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن اليوم الدراسي، نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصاد في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط ، المنعقد يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص6.

التنافسية المرتفعة مما يسهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد؛ ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها التنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة نجد:[1]

أ- تنمية القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية يساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب- تنمية القطاع الزراعي: ينبغي النهوض بهذا القطاع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وجعله قطاع جالب للإيرادات المالية من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الواردات الزراعية وتوجيه المبالغ المخصصة لها لقطاعات أكثر إنتاجية وتخفيف الضغط على الموازنة وهذا ما يتطلب تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع بإيجاد وتهيئة بيئة استثمارية محفزة والاعتماد على الأساليب التكنولوجيا الحديثة.

ج- تنمية قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ يبلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70% من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50% من الناتج المحلي الإجمالي و 35% من اليد العاملة إضافة إلى التحديات التي يواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع مما يتيح لها فرصة لتنويع اقتصادياتها.

3- تفعيل دور القطاع الخاص: يلعب دور القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم رفع معدلات النمو إذ يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي لتطرأ روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة.[2]

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى مجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطرة إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل وهذا ما انعكس في تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص:152-153.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص:155-156.

الاقتصادي والتي تشمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز بها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي:[1]

- ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ذات الخبرة والمهارة؛
- التميز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

المطلب الثالث: سياسات التنويع وعلاقته بالمجتمع الريعي

لا شك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين.

أولا: سياسات التنويع الاقتصادي

تعمل العديد من الدول العربية، خاصة المصدرة للنفط على تنويع اقتصادياتها ويرجع هذا التوجه بالخصوص إلى:[2]

- خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية والتغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط: حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبيا ولا شك على الاقتصاديات الدول العربية النفطية، وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى زيادة السريعة في إنتاج النفط، وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار النفط؛
- خلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة: خاصة الدول الكثيفة السكان والتي تشهد تزايدا في نسبة البطالة؛
- التوجه نحو التنويع الاقتصادي يطرح من جانبه مسألة التمويل: فاعتماد الاقتصاديات خاصة البلدان النفطية، على مصدر واحد للموارد، قد يساهم في تقليل درجة التنويع من جديد والتأثير بالتالي سلبا على التنويع وعلى التنمية

[1]- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول: حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول، المنعقد يومي 20-21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل الجزائر ص4.

[2]- غلاب فاتح، سعيداني مُحَّد السعيد، رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86..

الاقتصادية والاجتماعية، قد تصبح بالفعل سياسات التنويع وتنمية مصادر بديلة للدخل رهينة بعائدات المصدر الريعي نفسه، فيكون بالتالي هو من يغذيها لا هي من تنهض بأعباء الاقتصاد.

ثانيا: التنويع ومجتمعات النزعة الريعية

إن تسليط الضوء على مجتمع النزعة الريعية من شأنه تقريب المراد وفهم ماهية الاقتصاد الريعي وملامحه وإدارته فالمجتمع الريعي كان قد تبلور في ذهنيته نمط من العيش ومستواه قد يكون من الصعوبة أن يتخلى عنه، فالفرد يجد صعوبة في التخلي عن مستوى استهلاكه وطريقة معيشته إذا ما تولدت عنه قناعة أنه لا ينبغي له إلا أن يكون بهذا المستوى من الاستهلاك.[1]

تم فحص العقلية الريعية، نجد أنها نزعة تراكمية ومتوارثة بين الأجيال للدرجة التي أضحى اعتبار هذا الثراء بوصفه دخلا دائما بمثابة حتمية قد وهبت لهم من دون غيرهم، وهي خاصية تأثرت بها الحكومات أيضا. فالاعتبارات السياسية والكاريزما التي تمنح لهم في المحافل مردها هو ذلك الثراء لذا جاء سلوك إدارة الدولة متسقا مع سلوك الجماعي والفردي في المجتمع. ومن هذه الناحية كان للدولة دور محوري في تكريس هذه النزعة، إذ مارست دورين متناقضين، فمن جهة عززت قواها السياسية وأجهزتها الأمنية كما تمكنت من اعتماد مركزية اتخاذ القرار، وجعلت الناس ينصرفون عن اهتماماتهم السياسية وعن دورهم المفترض في صناعة القرار. ومن جهة أخرى قادت عملية التنمية إلى تطوير ميدان التعليم وخلق نخبة متعلمة حصلت على مواقع مهمة في الدولة وبالتالي صعب كبح تطلعاتها السياسية من أجل المساهمة في صناعة القرار السياسي.[2]

أما جانب التنويع الاقتصادي فقد أصبح يحتل مكانة مهمة في البلدان الريعي والتي تعتمد على مصدر واحد في تمويل وتسيير حياتها الاقتصادية إذ أن استمرار الاعتماد على هذا المصدر وخصوصا إذا اتسم بغياب التجدد وعدم الاستمرار أي أنه ينفذ تزداد سرعة النفاذ كلما تم الاعتماد عليه بشكل أكبر سيجعل اقتصاد هذا البلد اقتصاد ركيك وغير متين بل هش ينهار بمجرد تعرض المصدر الذي يعتمد عليه إلى التقلبات.

فالتنويع الاقتصادي للبلد الريعي سيسهم في جعل اقتصاده غير ركيك ومتين ولم يتعرض للانهيار بفعل تعرض أحد مصادره إلى التقلبات سواء كانت داخلية أم خارجية أو غيرها، المهم هناك مصادر متنوعة يعتمد عليها الاقتصاد تعوض الآثار السلبية الناشئة عن تعرض ذلك المصدر للتقلبات.[3]

[1]-united nations, unfccc work shop of economic diversification, back ground paper prepared by le-yin zhang october 2003, p7.

[2]- عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3]- المرجع نفسه، ص21-22.

ثالثا: قيام الدولة الريعية وانفصال الإنتاج عن العمل

إن الكثير من البلدان النفطية تعاني من مشكلة الريعية النفطية بالتزامن مع الهيمنة الحكومية أي هيمنة الحكومات في البلدان النفطية على القطاع النفطي، وهذا ما تسبب في خلق مشاكل سياسية واجتماعية واقتصاديه إن توفر موارد مالية هائلة من مصدر طبيعي أو إستراتيجي يكون بحاجة إلى سلطة ريعية تسيطر على هذه الموارد وتعيد توزيعها على فئات المجتمع المتلقي لهذه الموارد (ونتيجة لانفصاله عن تكوينها يسمى بالمجتمع الريعي)، وبالطريقة التي تضمن استمرار السلطة وديمومتها ونتيجة لهذه العناصر الثلاث: موارد ريعية هائلة، سلطة ريعية، مجتمع ريعي، يكون قيام الدولة الريعية وتطورها في البلدان النفطية أمرا طبيعيا.[1]

إن قيام الدولة الريعية سيفضي إلى تعطيل الجهاز الإنتاجي للبلد وانفصال العلاقة بين الإنتاج والعمل والسماح بشيوع الفساد في أغلب مفاصل الدولة فيتجه البلد نحو الانهيار، حيث أن اعتماد الدولة على الموارد الريعية التي تتصف بحاجاتها إلى صناعة كثيفة لرأس المال والتي ستؤدي إلى زيادة البطالة، وإن انفصال العلاقة بين الإنتاج والعمل يجعل الدولة تشعر بأنها منفصلة على المجتمع كونهم لم يسهموا في الإنتاج لهذه الموارد، كذلك تؤدي وفرة الموارد الريعية إلى شيوع الفساد حيث يتم استخدامها من أجل تحقيق المصالح الخاصة، مادام لم يسهم المجتمع فيها، فانفصال العلاقة بين الإنتاج والعمل يؤدي إلى غياب المسؤولية والمتابعة والرقابة للدولة مادام أنها توزع الموارد دون مقابل.

إن الآثار السلبية المرافقة لقيام الدولة الريعية يمكن أن تنتهي في ظل توفر إرادة كفوءة لديها خطط ورؤى مستقبلية وإرادة حقيقية تدفع باتجاه تحميد استمرار الآثار السلبية ومن ثم معالجتها والانطلاق نحو البناء والتقدم الاقتصادي، وذلك من خلال توظيف الموارد المادية والمالية بالشكل الذي يحقق التنويع الاقتصادي الذي أصبح من المسائل ملحة التنفيذ من قبل البلدان النفطية وذلك لعدة ضرورات يمكن تناولها كما يأتي:[2]

أ- نضوب الثروة النفطية:

تعد الثروة النفطية إحدى مصادر الطاقة الناضبة وليس المتجددة أي أن لها وقت معين وستنفذ كمياتها، في حال تم استمرار الاعتماد عليها كنتيجة لعدم توفير البديل وإن سرعة أو بطء نفاذ الثروة النفطية يتم بالاعتماد على الزيادة أو الانخفاض في كمية الإنتاج النفطي، فكلما يزداد الإنتاج النفطي كنتيجة لزيادة الطلب على النفط بفعل زيادة النمو الاقتصادي، كلما يؤدي ذلك إلى سرعة نفاذ الكميات النفطية المسموح بإنتاجها بشكل اقتصادي، والعكس صحيح

[1]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2006-2007، ص72.

[2]- خالد مطر مشاري، مستقبل الدولة الريعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، البصرة، العراق، 2017، ص17.

كلما انخفض الإنتاج النفطي كنتيجة لانخفاض الطلب بفعل انخفاض النمو الاقتصادي كلما يؤدي ذلك إلى إطالة مدة بقاء الثروة النفطية.

لكن مهما طالت المدة لبقاء الثروة النفطية وعلى افتراض عدم ظهور البدائل المنافسة للثروة النفطية مع استمرار الاعتماد على النفط، ستنفذ الثروة النفطية في نهاية المطاف، وعند تحقق النفاذ ماذا سيكون مصير البلدان التي تعتمد على الثروة النفطية في تمويل اقتصادها؟.

ولذا يكون من المنطلق الاهتمام باتخاذ إجراءات مناسبة من أجل استثمار وتوظيف الثروة النفطية الحالية في بناء اقتصاد متنوع حتى يكون قادر على مواجهة الآثار السلبية المرافقة للثروة النفطية وكذلك الآثار المفاجئة عند نفاذ كميته.

ب- ظهور البدائل:

على افتراض أن الثروة النفطية لم تنضب، فهل يمكن الضمان في عدم ظهور بدائل منافسة للثروة النفطية؟ إن التطور التكنولوجي متجه نحو الأمام في البحث عن البدائل المنافسة للثروة النفطية وإذا لم يسهم اليوم في إيجادها سيجدها في المستقبل وبلا شك أن إيجادها سيفضي إلى انخفاض الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية وبالتالي انخفاض دورها في تمويل الأنشطة التي تعتمد عليها، ومن ثم تدهور الاقتصاد بفعل إصابته بالمرض الهولندي؛

فالمرض الهولندي يتمثل اقتصاديا في انخفاض أهمية ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد وذلك بفعل أمرين:[1]

الأول: ارتفاع أسعار الصرف: إذ أن زيادة الصادرات النفطية تولد المزيد من العملات الأجنبية فيزداد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعرها، وعلى هذا الضوء ترتفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها البلد مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، فتنخفض الصادرات بل ويزداد الاستيراد بسبب انخفاض أسعار السلع الأجنبية.

الثاني: ارتفاع أجور العاملين في القطاع النفطي: هذا ما يحفز العاملين في القطاعات الأخرى على الانتقال للعمل في القطاع النفطي، هذا الانتقال سيسبب انخفاض عرض العمل في القطاعات الأخرى فترتفع أجورها في هذه القطاعات ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات لهذه القطاعات فتنخفض تنافسيتها وانخفاض صادراتها وربما زيادة الاستيراد أيضا كما في الأمر الأول.

كخلاصة لما سبق، إن اتسام الثروة النفطية بصفة النضوب وعدم تجددها أو ربما لم تنضب ولكن تنخفض أهميتها الاقتصادية نتيجة التطور التكنولوجي الباحث عن البدائل المنافسة للنفط، وتعطي ما يعطيه النفط فتنخفض أهميته، فالنضوب وانخفاض الأهمية الاقتصادية كلها ضرورات تحتم على البلدان النفطية اتباع وتنفيذ التنويع الاقتصادي حتى

[1]- ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص74.

تتجنب مساوئ المرض الهولندي على الاقتصاد والمجتمع والسياسة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم التعرض للآثار السلبية المفاجئة حال نضوب أو انخفاض أهمية النفط.

المبحث الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالمتناقضات التنموية وعوامل نجاحه

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد وحيد وبما أن للتنويع هذه الأهمية الكبيرة، إذن ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي، من أجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات، وذلك من خلال الإفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب دولية في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة.

المطلب الأول: أهمية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص؛ فالتنويع الاقتصادي يساهم في بناء اقتصاد مستدام متكامل ومتنوع، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.

فالتنويع الاقتصادي هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك خلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة، كما يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.[1]

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي: يمكن تلخيص التنويع الاقتصادي بالآتي:[2]

أ- إن اقتصاديات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد أسعارها وفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية ولذلك فإن استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطا بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط، كذلك أن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول، وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة

[1]- بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، ص233.

[2]- بلعما أسماء، عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص332.

العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.[1]

ب- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلا عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

ج- تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، لذا فالتنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلا عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصادي أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.[2]

د- سوء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة الموارد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث أن هناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات وانخفاض مساهمة التصنيع فيها وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها، وعلى هذا الأساس على كل دولة سواء كانت ريعية أو غيرها أن تعمل على تنويع مصادر دخلها، كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع الخاص السياحي، على أن لا يعتمد هذا القطاع بشكل منفرد وذلك لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد وحيد.[3]

ثانيا: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

مادام الاقتصاد الأحادي يضع البلد في خانة التبعية الاقتصادية كونه لا يشبع حاجاته المتنوعة ويتم إشباعها عن طريق الاستيراد من البلدان المتقدمة، فإن التنويع الاقتصادي يخرج البلد من التبعية الاقتصادية ويذهب نحو الاستقلال الاقتصادي، كونه يستطيع إشباع حاجاته المتنوعة ولا يذهب للدول المتقدمة إلا بمقدار الضرورة أو على الأقل أنه يستطيع تحقيق تكافؤ العلاقات الاقتصادية مع البلدان المتقدمة.

---

[1]- بلعما أسماء، عبد الفتاح دحمان ، مرجع سبق ذكره، ص ص 332-333.

[2]- بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص233.

[3]- غلاب فاتح، سعيداني مُحَّد السعيد، رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص86.

ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال اعتماد التنويع الاقتصادي كخارطة طريق لا بد في بداية الأمر تهيئة الظروف المناسبة التي تشجع بل وتسهم في سرعة إنجاز التنويع الاقتصادي، إذ لا يمكن الشروع في أي مشروع استثماري في أي نشاط في ظل غياب الظروف المناسبة التي يعبر عنها دائما بالبيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري والتي تتضمن كل ما يشجع أو يعرقل المستثمر على الاستثمار في البلد فيجعله بلد ذو بيئة جاذبة أو طاردة للاستثمار سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو واجتماعيا أو إداريا.[1]

ثالثا: مراحل التنويع والاستقلال الاقتصادي

يمكن أن تمر مرحلة التنويع الاقتصادي بثلاث مراحل متوازية ومترابطة لمراحل الاستقلال الاقتصادي والمتمثلة في:[2]

المرحلة الأولى: مرحلة أحادية اقتصادية وتبعيته: أي أن الاقتصاد لا يزال يعتمد على المورد الوحيد وغير متنوع؛ وبالمقابل من حيث الاستقلال الاقتصادي فمادام الاقتصادي أحادي فإنه يعتمد على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته وفي هذه المرحلة فهو في قمة التبعية الاقتصادية.

المرحلة الثانية: مرحلة شبه أحادية وشبه تبعية: أي أن الاقتصاد أخذ يتقدم في تنشيط وتفعيل قطاعاته الاقتصادية ووسائل التنويع الأخرى لكنه لا يزال لم يحقق التنويع الاقتصادي التام إذ لا يزال يعتمد على المورد الوحيد بشكل كبير ولكن كما في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنويع الاقتصادي واستقلاليته: وهي المرحلة التي يبلغ فيها الاقتصاد أعلى مراتب التنويع من خلال تفعيل كل القطاعات الاقتصادية واستخدام أغلب الوسائل التي تتلاءم مع ظروفه وتقليل الاعتماد على مورد واحد إلى أدنى حد أو بالأخرى بشكل يساوي مساهمة القطاعات الأخرى على الأقل، وفي المقابل مرحلة الاستقلال الاقتصادي وهي مرحلة إنهاء التبعية للعالم الخارجي وذلك بفعل إشباع الحاجات المتنوعة عن طريق الاقتصاد المتنوع فتنتهي الحاجة إلى العالم الخارجي إلا بمقدار الضرورة.

بناءا على ما سبق، فإن العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي يكون كفيل بتحقيق الاستقلال الاقتصاد وإنهاء حالة التبعية للبلدان المتقدمة، والتخلص من مساوءها المتمثلة في استنزاف الثروة الوطنية وزيادة المديونية وغياب العدالة الاجتماعية واكتساب مزايا الاستقلال الثروة الوطنية وزيادة المديونية وغياب العدالة الاجتماعية، واكتساب مزايا

[1]- حامد عبد الحسين الجبوري، دور التنويع الاقتصادي في الاستقلال الاقتصادي، مركز الفرات، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15-01-2018، متاح على الموقع الالكتروني http://burathanews.com/arabic/studies/ 303451

[2]- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الدول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، الرياض، السعودية، 2015، ص4.

الاستقلال الاقتصادي كعدم استنزاف الثروة الوطنية وتقليص المديونية، ومن أجل تحقيق التنويع الاقتصادي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لا بد من العمل على:[1]

1- الاهتمام بالإرادة السياسية على ضوء المصالح الوطنية وجعل المسائل التنموية على رأس الأولويات التي تقوم بها، بحيث يكون الاقتصاد أولا في حساباتها وتوظيف كل ما متاح داخليا وخارجيا لتقويته.

2- تقليص دور الدولة في الاقتصاد لفسح المجال أمام القطاع الخاص في قيادة الاقتصاد نحو زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل في أغلب القطاعات.

3- تمارس الدولة دور الإشراف على مسيرة الاقتصاد نحو التنويع الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتدخل لمنع قيام الاحتكار وضمان المنافسة الكفؤة والعدالة.

المطلب الثاني: التنويع في ظل المتناقضات التنموية

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، حيث يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد وبالتالي فهو ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.

لعل جل الصعوبة يكمن في كيفية تنمية القدرات البديلة والسير على وفق الخطة التنموية في الوقت ذاته، فلا ريب أن التنمية هي عملية شاملة في مستلزماتها من الموارد المادية والبشرية وهي شاملة في ما تستهدفه من نتائج سواء في المستوى المادي(التنمية الاقتصادية) أم في المستوى الإنساني(التنمية البشرية). فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في صعوبة تحقيق هدفي التنمية والتنويع بالمستوى المطلوب في الوقت ذاته لأن ذلك لا بد أن يؤثر في تخصيص الموارد أو الأهداف النهائية من ناحية.

ومن ناحية ثانية تشير القطاعات المستهدفة في التنويع إلى مسألة التكاليف، فتنميتها في ظل تخلف أساليب الإنتاج فيها يضع قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي، فريكاردو ومن بعده جيفونز كانوا قد أكدوا أن التكاليف المتزايدة تضع قيدا على النمو لأنها تستنزف الموارد، وهذا ما أكده بارينت مورس في دراسته لسلوك التكاليف الموارد الاستخراجية عبر التاريخ الصناعي.[2]

[1]- حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.

[2]- أنطوني يس، فيشر، اقتصاديات الموارد والبيئة، ترجمة عبد المنعم إبراهيم وأحمد يوسف، دار المريخ، الرياض، 2002، ص ص115-116.

كما أن التناقض بين تخصيص الموارد والأهداف النهائية يعني وجود تناقض ضمني آخر، لأن التنويع يعني توزيع الموارد على أنشطة متعددة بهدف تقليل الاعتماد المستمر على المورد الوحيد، ولأن هذا التوزيع وإن كان بنسب محددة مسبقا، لا بد أن يقلل من درجة التركز الاقتصادي التي يحقق لبلدان المصدر الوحيد دخلا مرتفعا نسبيا. والتركز هو بالتأكيد طريقا لزيادة القدرة التنافسية وفق المزايا النسبية في التجارة العالمية، لذا توزيع الموارد من أجل التنويع سوف يفقد هذه البلدان جزءا من إيراداتها ويجعلها أقل قدرة على تحقيق التنافسية الاقتصادية، وهو يفقد أيضا قدرة التوزيع المستقبلي للنفقات على المصادر التي كانت في محل قاعدة التنويع ؛

أما إذا تم الانتقال من التنظير إلى مستوى التحليل المعاصر، فالتنظير يقدم نموذجا حقيقيا في هذا الصدد؛ إذ أهم البلدان التركيز هي البلدان الريعية، وهي أكثر من غيرها اندماجا بالمنظومة الاقتصادية العالمية، وبمؤسساتها وأسواقها، لأنها ترتبط بالنسق العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، وتكاد تكون أعمالها وأنشطة قطاعاتها المالية الخاصة والعامة موصولة بدرجة عالية بالمؤسسات العالمية. كما أنها تخضع لضوابط الاقتصاد العالمي وآلياته في التجارة وفي الاستثمار المالي والحقيقي. وإذا ما أخذنا بالاعتبار حاجة التنويع إجراءات حمائية على الأقل ضمن الأمد المتوسط، وما يستلزمه من الدعم الحكومي ومن سياسات مالية ونقدية، وبشكل خاص في مراحل التنويع الاقتصادي، فإنه يتعارض ولا شك بما تفرضه البيئة العالمية التي تنصهر فيها هذه البلدان والتي تخضعها لدورة المال والنقد فيها.[1]

غير أن هذه السياسات أيضا هي ضمن مجموعة الإجراءات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية المراد تحقيقها، وهذا ما يضع المسألة في أفق التفكير بآلية الربط في تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية.

فالتنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراءات سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي بالنتيجة تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في مصلحة التنويع الاقتصادي، بشرط لا تكون هذه السياسات موجهة من البدء إلى التنويع بمعنى أن تكون نتيجة حتمية للتنمية، لكن ذلك قد لا يصدق تماما فمن الممكن تحقيق التنمية بوجود التحولات الهيكلية التي تكون مدفوعة بتعددية مصادر الدخل التي تؤدي إلى إجراء تغييرات في الطلب مما يزيد من حجم السوق وينشط التجارة الخارجية وهو ما يعزز كفاءة تخصيص الموارد التي تؤدي إلى التأثير إيجابا في معدلات النمو المتحققة.[2]

[1]- عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] -united nations, unfccc work shop on economic diversification, op .cit . pp :6 . 9

المطلب الثالث: عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي

تختلف عوامل نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد إلى آخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيدولوجية ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن تبني بعض العوامل أو الإصلاح القائم منها، يكون انطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الاقتصادية قد أكدت فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي بها خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية ومن بين تلك العوامل نذكر ما يلي:[1]

- إعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة والذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية وإحداث تغييرات كبيرة في البنية التحتية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد.
- العمل على إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعيين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة.
- الاستمرار في تبني وانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق انطلاقا من تفعيل عملية الخوصصة، والتي تعتبر محرك أساسي من شأنه دفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة التوسيع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم عوامل التنويع الاقتصادي، وأن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية، حيث تتطلب هذه التطورات والمستجدات إرساء بيئة جديدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خططا لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح سارية المفعول منذ مدة طويلة، كما أن هناك حاجة لجذب الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
- خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد النصف مصنعة، وتساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج الصغير الحجم يعتبر بديلا مفضلا للاستيراد وملائما للتنويع، وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، وعامل حقيقي من عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.[2]

[1]- محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 641-642.

[2]- بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص243.

وأخيرا يمكن القول أن شروط نجاح التنويع الاقتصادي هو إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

خلاصة الفصل

إن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بالنسبة للدول التي تعتمد في اقتصاداتها على المصدر الوحيد، حيث هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

وبناء على ما سبق يستخلص أن التنويع الاقتصادي يعمل على تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل نفقات العامة للدولة. وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، كما يساهم التنويع في القطاعات الاقتصادية في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة، ويوفر التنويع الاقتصادي أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية في شكل وفورات الحجم والنطاق وكذلك يحقق الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية بين هذه الأنشطة والصناعات، ونشر التكنولوجيا وتطوير المهارات التنظيمية والإدارية، وكذلك يؤدي إلى زيادة مرونة سوق العمل وسوق رأس المال.

الفصل الثاني:

نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية

تمهيد

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية متتابعة أدت إلى تعدد نظريات التنمية الاقتصادية، لأن عملية التنمية عملية شاقة وتحتاج إلى جهد كبير ونفقات هائلة ووقت طويل وسياسات متنوعة ولكن لا تتحقق إلا بإتباع الإستراتيجية الملائمة، ووضع البرامج والخطط المناسبة بقدر جميع الدول النامية، وعلى الدول المتقدمة أن تزيل العوائق أمام واردات الدول النامية وخاصة الواردات الصناعية حيث أنها تهدف إلى الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، يعني زيادة سريعة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة، ولهذا فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة النظرية للتنمية الاقتصادية في الدول، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية حيث:

يتطرق المبحث الأول لمفهوم التنمية الاقتصادية ما يرتبط بها من ضوابط مع بيان خصائصها وكذا أهدافها ومؤشرات قياسها؛

أما المبحث الثاني يهتم بعرض أهم النظريات التنموية ومختلف الاستراتيجيات المطبقة كحلول للخروج من التخلف مع تقديم متطلبات نجاح إستراتيجية التنمية في الدول؛

والمبحث الثالث يتم فيه عرض مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومدى علاقتها بالتنويع الاقتصادي وكذا العوائق التي تواجهها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التنمية الاقتصادية

لقي مفهوم التنمية جدالا واسعا وحيزا كبيرا من النقاش في الدراسات الاقتصادية باعتباره يمثل حصة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان، وإن الحديث عن هذا المفهوم المعقد يقتضي الحديث عن الجوانب المختلفة والمتعلقة بها.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

يشمل مجال التنمية الاقتصادية العمليات والسياسات التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية لغة: من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا يمكن الحصول على تعريف شامل متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك لعدة أمور:

-كل باحث يعرفها كل من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه لذلك اختلفت النظرة إلى التنمية بين المفكرين الرأسماليين والمفكرين الاشتراكيين ومفكرو الاقتصاد الإسلامي[1].

– مفهوم التنمية هو مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان، فبالنسبة لعنصر الزمان فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن،أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا،اجتماعيا،ثقافيا، ومؤسساتيا، لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود.[2]

إلا أنه يمكن عرض بعض التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية فيما يلي:

تعريف01 : تعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها إحداث تغيرات جذرية بعيدة المدى في الهياكل والقطاعات الاقتصادية للمجتمع، ولكي تتحقق التنمية لابد من رفع مستوى الأداء الاقتصادي للمجتمع بشكل مستمر وإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الاجتماعية والأساسية، وتوفير فرص العمل لكل قادر على العمل مع ضمان العولمة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها على النفقات الاجتماعية المختلفة ؛[3]

تعريف 02: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة الإجراءات والخطط التي تتخذ من قبل صناع القرار داخل حدود الدولة والتي من شأنها أن ترفع المستوى الاقتصادي في البلاد، وأن تسهم في تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية

[1] – إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج و تطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996، ص 14.

[2]-Matouk Belattaf, économie du développement, ed office des publications universitaire (OPU) , Alger, 2010,p : 34.

[3] – إبراهيم ياسين الخطيب، راشد مُحَّد الشطي و آخرون، التنمية في الوطن العربي، عمان، مكتبة الرائد العلمية، 1989، ص 122.

الأمر الذي ينعكس مباشرة على باقي الجوانب الأخرى وتؤدي التنمية الاقتصادية إلى الارتفاع المستمر بمستوى المعيشة والتوزيع العادل بين أفراد المجتمع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة الكلية، وقد تحدث التنمية الاقتصادية تقدما في المجتمع عن طريق استخدام الأساليب الإنتاجية الجديدة والتي من شأنها رفع مستوى الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع ؛[1]

تعريف 03: هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وتعتمد على جدية صانعي القرار بتحقيق التغير في كافة المجالات الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية ؛[2]

ومن خلال ما سبق،التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير شامل و متواصل مصحوبة بزيادة في متوسط الدخل القومي،كما أنها تشير إلى مجموعة من العمليات المخطط لها تخطيطا سليما بهدف إحداث تغيير داخل المجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة ، ومن ذلك يتبين أن التنمية تشير إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية وأيضا تغيرات في الكم والكيف للوصول إلى أفضل الخطط، والهدف الواضح من عملية التنمية هو الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية:

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص منها:[3]

– الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف إلى الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب؛

– التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحي الخاص بالدولة وتطويرها؛

–لا يقترن معدل التنمية في بلد معين فقط بمقدار ونوعية ما استخدم من موارد اقتصادية بل طريقة تخصيص ما هو متاح بما يتلاءم مع الكفاءة الاقتصادية؛

– الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة؛

– تطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار ؛

– الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.

[1]– محمد صبحي حنفي، دور التجارة الخارجية في تنمية البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1987، ص 20.

[2]– حربي موسى محمد عريفات، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الأردن، ط 2، 1997، ص 51.

[3]– ماهر الشريف، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الموسوعة العربية، اطلع عليها بتاريخ 20-01-2017.

– الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الالكترونية المتطورة، فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، مما يسهم في تطوير العديد من المجالات من أهمها: الأبحاث والتعليم.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

نظرا للتباين الكبير في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين بلدان العالم، يكون من الصعب أن نحدد وبشكل معياري أهداف يمكن تعميمها في جميع الدول، إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها،وعلى الرغم من تعدد سياسات التنمية واختلافها باختلاف البلدان، نذكر بعض من أهداف التنمية فيما يلي:[1]

أولا: الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية

نذكر بعض من أهداف التنمية فيما يلي :

– توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

– الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي والتضخم؛

– تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول؛

– التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية؛

– تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية و الحد من المساواة في توزيع الدخول؛

– التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية ؛

– حصر إمكانات التنمية الاقتصادية والعوائد المتوقعة من استخدامها؛

– السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع الأنشطة الاقتصادية وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛

[1]– العابد برينيس شريفة، تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل إستراتيجية التنمية، استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2014-2015، ص 69.

– تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل[1]، حيث أن زيادة الدخل القومي هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية حيث تساهم في تعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي، وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان، و زيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانات المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول. فكلما كان معدل زيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج و الإنتاجية لو وظفوا بشكل واع مع التدريب.[2]

– رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عند زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل[3].

– التوسيع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية.

ثانيا: التطورات والأهداف الجديدة للتنمية (الأهداف الإنمائية للتنمية)

لقد تم تضمين الأهداف الدولية السبعة للتنمية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 بالإضافة إلى هدف ثامن يتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأخذت تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي تحتوي على ثمانية أهداف أو غايات رئيسية وثمانية عشر هدفا فرعيا وقد اتفق

[1]– محمد بوقموم، تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر، 2010، ص 5.

[2]– محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 462.

[3]– علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي و الأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الخامس، العدد 2، جوان، 2003، ص 23–33.

المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية لكل هدف من هذه الأهداف ويلاحظ أن الأهداف الستة الرئيسية الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر[1]، كما أن هذه الأهداف قد أحرزت تقدما ملحوظا ونجحت في إدماج الأفراد في جلب خطة التنمية بالرغم من التباين الشديد بين البلدان والمناطق وفي داخلها، وبغرض التعجيل في تحقيق الأهداف تم تحديد العناصر الرئيسية لرؤية الآخذة في الظهور بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 بحيث تشمل ما يلي: [2]

-الطابع العلمي من أجل تعبئة جميع البلدان المتقدمة و النامية وشمول الجميع؛

-التنمية المستدامة من أجل معالجة التحديات المترابطة التي تواجه العالم، بما في ذلك التركيز بشكل واضح على إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله؛

-التحولات الاقتصادية الشاملة للجميع التي تكفل وظائف كريمة مدعومة بالتكنولوجيا المستدامة من أجل التحول نحو أنماط مستدامة من الإنتاج و الاستهلاك؛

-السلام والحوكمة، كاثنين من نواتج التنمية وعناصرها التمكينية؛

-إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية، تقر بمبدأ المسؤوليات المشتركة.

المطلب الثالث: مؤشرات ومقاييس التنمية

يقاس الوضع القائم للتنمية في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاحها في تحقيق التطور الاقتصادي، ومن شأن هذه المؤشرات إعطاء صورة واضحة تساهم في تقييم مدة تقدم الدول في مجال تحقيق التنمية بشكل فعلي، وذلك من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومتابعة تغيراتها وتوجهاتها، وهذا ما يبني عنده عدة استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية، بيئية وسياسية.

1. تعريف المؤشر:

المؤشر هو عبارة عن متغير كمي يجسد قيمة معينة تعكس ظاهرة أو قضية ما، ويتم قياسه عن طريق أسلوب معين للحصول على أرقام ونتائج وثوابت تبين طبيعة الظاهرة وتسهل في إيجاد الحلول واتخاذ القرارات إلا أنه لابد من أن يتوفر المؤشر على بعض الخصائص التي تزيد من درجة مصداقيته وشفافيته كالدقة و الوضوح[3].

[1]- عبد اللطيف مصطفي، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 49-50.

[2]- العابد بريبيس شريفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

[3]- المرجع نفسه ، ص 77.

2-المؤشرات الاقتصادية: تبرز هذه المؤشرات الحالة الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وتعبر على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، ويتم اللجوء لهذه المؤشرات بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دولة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات نجد:[1]

أ) الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

-الناتج المحلي الإجمالي: وهو أحد أهم المقاييس المستعملة والذي يقيس التنمية من خلال نتائجها الفعلية المتمثلة في تيار السلع والخدمات، ويعد هذا المؤشر دلالة على الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، ويمكن القول أن هذه الزيادة هي في الواقع النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على تقدم اقتصاد دولة.

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية على عدد السكان، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل على نمو الاقتصاد بشكل أفضل[2].

ب) نسبة تغطية الصادرات للواردات:

تقيس مدى قدرة الصادرات على الوفاء باحتياجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر الدول للاستدانة، حيث يعكس هذا المؤشر مدى تمكن الدول من الاعتماد على مواردها المالية المحلية في استيراد متطلبات عملية التنمية.

ج) الحالة المالية:

يتم قياسه عن طريق قيمة الدين الخارجي الإجمالي مقابل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي[3].

د) أنماط الاستهلاك والإنتاج:

يقيس هذا المؤشر الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، وكثافة استخدامها بالإضافة إلى استهلاك المادة أي مدى استخدام الموارد الطبيعية الخام في الإنتاج.

هـ) تنويع الصادرات: يعكس قدرة الدولة على تنويع صادراتها باعتبار أنه الحل الأمثل لسيرورة عملية التنمية، ويقيس الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى الإجمالي.

---

[1]- عبد اللطيف مصطفي، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

[2]- العابد بريبيس شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3]- نادية شطاب،جزيرة معيزي، أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بالاستراتيجيات التنمية- تقييم برامج الإصلاح الاقتصادية في الدول النامية، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 2، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص 55.

2)المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت المؤشرات الاجتماعية لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها، والتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية كتخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة البدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثر ملائمة، ومن المؤشرات الاجتماعية للتنمية نذكر: مؤشر الصحة العامة، مؤشر التعليم، مؤشر الأمن الاجتماعي ومؤشر النمو السكاني.

3) المؤشرات البيئية:

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الانجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية حيث أن انجاز التنمية البيئية المستدامة يركز على ما تملكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية ومن بين هذه المؤشرات البيئية نذكر ما يلي:[1] الغلاف الجوي، الأراضي، حاجز المياه.

4) المؤشرات المؤسساتية:

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق و تطوير الإدارة حيث تعكس طبيعة ونوعية المؤسسات المتواجدة في الدول، باعتبارها من أهم روافد التنمية، ويمكن إيجاز أهم المؤشرات المؤسساتية في ما يلي:[2]

– **البحث والتطوير**: ويتم قياسه من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

– **مؤشر التمثيل والمسائلة**: يقيس هذا المؤشر مدى انفتاح المؤسسات سياسيا، ومستوى حرية الصحافة والشفافية فهو بذلك يعكس حق المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص في مسائلة ومحاسبة متخذي القرارات عن نتائج قراراتهم.

–**مؤشر الحرية**: ويعبر عن مدة التجمع بالحريات المدنية والسياسية في مختلف دول العالم.

–**مؤشر الاستقرار السياسي**: يعبر عن هذا المؤشر عن طبيعة المناخ السياسي السائد ومدى الشعور بالاستقرار ومدى إمكانية إسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية.

[1]– العابد برنيس شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]– محمد بوقموم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

للتنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية، لذا لابد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة واستراتيجياتها من أجل إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي غير أن الأساس النظري للتنمية قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية، بعد جدية الدول الفقيرة المشاركة في التغيير الاقتصادي، ومن أهم تلك النظريات نجد نظريات الجيل الأول والنظريات المعاصرة أو نظريات الجيل الثاني.

أولا: نظريات الجيل الأول: نجد:[1]

1)نظرية الدفعة القوية: Rosentein-Rodan (روزنشتاين رودان).

يبدأ تحليله بافتراض أساسي كون التصنيع هو سبيل التنمية وضرورة لابد منها لكل البلدان المتخلفة ومجالا لاستيعاب فائض العمالة على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء رأسمال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتدريب القوى العاملة شريطة تكامل هذه المشروعات الضخمة، والتي من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية، كما يجب توجيه حجم ضخم من الاستثمارات وفورات خارجية في جانب كل من الطلب والعرض[2].

ويقترح Rodan أن تتركز الاستثمارات في جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المتشابكة مما يكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد في ظل مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية والصناعات الاستهلاكية، أي أن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى اضطراب سريع في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار مع ضرورة تدخل الدولة لضمان توفير المواد المحلية.

ويركز Rodan على أن تحقيق الوفرات الخارجية تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة سواء في حالة الإنتاج سواء في مستلزمات أو العمليات التصنيعية وعدم التجزئة في الطلب مما يساعد على تأمين لكل الصناعات اعتمادا على بعضها

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]- صبحي تدريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة، ص 70.

البعض، وأخيرا عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات، فالتركيز على الصناعات دون الزراعة النشاط السائد للدول النامية وعدم توفر رؤوس الأموال الضخمة لإقامة قاعدة صناعية كلها انتقادات وجهت لهذه النظرية[1].

2) نظرية فائض العمالة: Arther Lewis(عرض العمالة غير محدودة)

هي أحد نماذج التغيير الهيكلي والتي ترتكز على المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، بالإضافة إلى الزراعة التقليدية إذ يقسم آرثر لويس الاقتصاد المتخلف إلى قطاعين هما:[2]

– **القطاع الزراعي: (التقليدي)**: يتميز بالفن الإنتاجي المتخلف وحد الكفاف (انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج) وبطالة مقنعة، الذي يهيئ ظروف العرض غير المحدود من العمل.

– **القطاع الرأسمالي**: (الصناعي) قطاع رائد يتحدد من خلاله معدل النمو الاقتصادي ويعاد استثمار الأرباح المحققة وثبات الأجر في القطاع الصناعي الذي يفوق الأجر في القطاع التقليدي مما يساعد على هجرة العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي كمحصلة.

3) نظرية النمو المتوازن: Ragner Nurkse

هو امتداد لنظرية الدفعة القوية، ويركز نيركسه على حل مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناتجة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق يتحقق من خلال جهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وصناعات السلع الرأسمالية، كما يتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي للوصول إلى التوازن بين العرض والطلب؛

إذ تعود أعمال الجبهة العريضة من الاستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات وتقييم أفضل للعمل ومهارة فنية وتوسع لحجم السوق واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولتوفير الموارد المالية للبرامج الاستثمارية ينصح الاعتماد على الموارد المحلية المتأتية من القطاع الزراعي.[3]

4)نظرية المراحل لروستو Rosto

قدم روستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة وتتمثل في خمسة مراحل هي:[4]

[1]– أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]– فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص 166.

[3]– مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات و موضوعات، ط1، دار وائل للنشر، السلطنة، الأردن، 2007، ص 91-92.

[4]– أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص83.

أ)**مرحلة المجتمع التقليدي:** يحده إطار محدد من الإنتاج (سيادة الطابع الزراعي والصيد ذو الاكتفاء الذاتي) مع سيطرة العادات والتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض الإنتاجية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يرفض هذا المجتمع أي فكرة للإصلاح أو التطوير[1].

ب) مرحلة التهيؤ للانطلاق: تحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات وهي:

- إحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الإنتاجية في مواجهة الزيادة السكانية؛
- توسع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير؛
- الاهتمام برأس المال الإجمالي من خلال تزايد الاستثمارات في المواصلات وذلك لمساعدة حركة النمو؛[2]

ج) مرحلة الانطلاق: تحدث فيه تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعات ذات المردود السريع وتدوم هذه المرحلة أكثر من 20 سنة تقريبا مع وجود 03 شروط أساسية للانطلاق هي:[3]

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحي بما يفوق عدد السكان؛
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع؛
- بروز أطر سياسية واجتماعية وهيكلية مناسبة لعملية النمو و دافعه لها.

د) مرحلة النضوج: من أهم مظاهرها استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية بشكل متوازي وتحل القطاعات القائمة الجديدة محل القطاعات القديمة نتيجة انتشار وتطور التكنولوجيا الحديثة على شكل واسع ويحقق فيه النمو المستدام، إضافة إلى ازدهار التجارة الخارجية وتقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا أي يرافق التغيير الهيكلي في الصناعة وتغيرات هيكلة اجتماعية وتتراوح بين 40-60 سنة.[4]

هـ) مرحلة الاستهلاك الوفير: آخر المراحل تكون الدولة فيها قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم حيث يعرف دخل الفرد مستوى عال مما يؤدي إلى زيادة الخيارات الاستهلاكية للفرد من السلع المعمرة دون أن تشكل الضروريات الأهداف الرئيسية للفرد بل الاتجاه بتخصيص المزيد من المواد للرفاه العام، مع ظهور هيكلة جديدة للسكان العاملين باستحواذ

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر و التوزيع الأردن، 2012، ص 47.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 78.

[4]- مدحت قريشي،مرجع سبق ذكره، ص 112.

النسبة الأكبر للقطاع الثالث يليه القطاع الثاني ثم القطاع الأول مع تنامي ظاهرة النزوح الريفي، لكن افتقاد هذه النظرية لدلائل كمية والاختلاف بين الدول المتقدمة والنامية يعد نقدا لهذه النظرية[1]

ثانيا: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية أو نظريات الجيل الثاني للفترة 1975 **حتى الآن:** يحاول أصحاب هذه النظريات البحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية ومن أهم هذه النظريات نجد:[2]

1-نظرية النمو الحديث: إن المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، ولا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدات النمو بين الاقتصاديات المغلقة وتضل معدلات نمو الإنتاج القومي ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

2-نظرية التبعية الدولية: تنظر هذه النظرية للبلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود وأسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية ويرجع نموذج التبعية لوجود واستمرار حالة التخلف إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، وترجع أسباب استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية إلى ما يلي:

- الاعتماد على رأس مال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى بلدان المركز؛
- الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وتدني مستوى الأجور الحقيقية دون المستوى المطلوب؛
- تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان الأطراف؛
- وعليه تركز نظرية التبعية على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف.[3]

3)نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

ظهرت خلال القرن العشرين ويرى مفكرو النظرية أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات العصرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي للدولة، وانتشار العناد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية حيث أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات وتشجيع حرية التجارة والتصدير

[1]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3]- مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 113-116 بتصرف.

واجتذاب الاستثمار الأجنبي وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي[1] .

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

تعرف الإستراتيجية بأنها مجموعة من العناصر و المرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، فالرؤية المستقبلية الواضحة للأهداف التنموية التي تضعها الدولة تعتبر مفتاح نجاح المسيرة التنموية، ولقد اتبعت البلدان النامية توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية التي نوجزها في ما يلي:[2]

1) الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية: للقطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، خاصة في المراحل الأولى من التنمية نظرا لدوره في عملية التنمية، والذي يتأتى من خلال ما يمكن أن يساهم به من مهام في تحقيقها ويبرز ذلك من خلال:

– توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات خاصة القطاع الزراعي؛

– توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لاستيراد السلع الرأسمالية وذلك من خلال الصادرات الزراعية؛

– تجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي؛

– الزيادة في الدخول الزراعية تسهل عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب؛

– يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي تحقق الأمن الغذائي وأداة في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها[3]؛ وعليه بناءا على الدور المهم للزراعة فإن معدل نمو الاقتصاد ككل يتحدد بمعدل نمو القطاع الزراعي من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي.

[1]– عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية، المنهج، النظرية، القياس، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 73.

[2]– أوكيل حميدة،مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3]– مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

2 –الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

تعتبر عملية التصنيع شرطا ضروريا في عملية التنمية الاقتصادية، ويتحدد ذلك من خلال الدور التي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية، ويعد القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ومن أهم آثاره نجد:[1]

– يساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي إذ يعمل على تنويع وتوسيع الإنتاج والدخل مما يساهم في إحداث التغيرات الهيكلية باعتباره جوهرة التنمية؛

– المساهمة في توفير فرص العمل واكتساب المهارات وتدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

– توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي وبالتالي تعزيز الروابط مع الزراعة وباقي القطاعات الأخرى؛

– يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها وبالتالي توفير قدر أكبر من العملات الأجنبية؛

– يساهم في عملية التحديث والتحولات باعتباره القطاع ذو القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العملية والتكنولوجية مما يسهم في إحداث التحولات في جميع النواحي[2].

3. إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية: كون القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي وسوقا لاستيعاب منتجات الزراعة في حين القطاع الزراعي يعمل على تجهيز القطاع الصناعي بمستلزمات الإنتاج وتأمين الغذاء فهما بذلك قطاعان مكملان لبعضهما، وعليه فالعلاقة المتشابكة و الوثيقة بينهما تستدعي إتباع إستراتيجية الربط بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا و تحقيق التنمية الاقتصادية.[3]

4) إستراتجية التنمية المستقلة: تنطلق هذه النظرية من اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها، من خلال تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية في ظل حدود تضمن نجاح التنمية وكذا السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بكفاءة والعمل على توفير الإمكانيات والعمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي[4].

لقد اختلف الاقتصاديون في اختيار الأسلوب الأفضل في تحديد الاستراتيجيات الملائمة نظرا لكثرتها واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية لوضع إستراتيجية طويلة الأمد لتحقيق أهداف التنمية المنشودة،

[1]– أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 232-238، بتصرف.

[3]– مدحت قريشي مرجع سبق ذكره ، ص ص174-175،.

[4]– المرجع نفسه ، ص182.

لذلك فإن الدول النامية يمكنها الاستفادة من بعض الآراء حسب النظم السياسية و البنيان الاقتصادي للدولة و ذلك بوضع إطار فكري وتنظيمي، يعمل على تفعيل هذه الظروف لصالح التنمية.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتحدد التنمية الاقتصادية بما يملكه المجتمع من بنية أساسية فضلا عن رأسمال وقوة اليد العاملة أو رأس المال البشري وموارد طبيعية وتتمثل أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية فيما يلي:[1]

أولا: المقومات المادية: تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية و تتمثل أهم مقوماتها فيما يلي:

1-تراكم رأس المال: يتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لأغراض الاستثمار بدل الاستهلاك، وأن جوهر تراكم رأس المال يكمن في الحقيقة في تعزيزه من طاقة البلد على إنتاج السلع فيعتبر تراكم رأس المال العامل الأساسي لنمو التصنيع الذي يمكنه أن يحقق معدلا عاليا للنمو، إن رأس المال بنوعيه المالي والحقيقي أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو وتحقيق التقدم التكنولوجي الكامن في السلعة الرأسمالية، إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال وعلى الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج فهو وسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر[2].

2-التصنيع: يمكن للدول النامية من خلال التصنيع أن تستقل اقتصاديا وتخفف من تبعيتها للدول المتقدمة خاصة التي تعتمد في إنتاجها على المواد الخام، كما يساعد التصنيع على التخصص في الإنتاج والتمتع بالميزات النسبية في التجارة الخارجية، فالقدرة على صناعة السلع الإنتاجية تعتبر الطريق الرئيسي نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية[3].

3-ضرورة التخطيط للتنمية: باعتبار التنمية الاقتصادية شاملة فهي عملية مخططة بوضع خطط متكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد القومي ومبنية على أسس علمية وموضوعية ومرنة بما يتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع.

وكون التنمية الاقتصادية هادفة إلى تغيير المواقف والظروف الاجتماعية فيجب توفر المناخ الملائم والمشجع على التنمية، فالنظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية تعتبر من الأمور المساعدة على تهيئة هذا المناخ وأول هذه

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2]- مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 134-137، بتصرف.

[3]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 73. 74

العناصر عنصر الأمان الاستثماري للحفاظ على رؤوس الأموال المحلية وجذب رؤوس أموال أجنبية عن طريق القوانين الاقتصادية والحوافز الضريبية وتوفر الاستقرار السياسي[1].

ثانيا: الموارد البشرية

إن المقومات البشرية للتنمية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزمات في العملية الإنتاجية حيث أن العبرة في التنمية أن تتم بأيدي أفراد المجتمع وأن تجتهد العقول الوطنية للإبداع والابتكار[2].

حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، كما ترتبط التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بمستوى التعليم و التدريب، والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية ولهذا فإن عملية التخطيط ينبغي أن تتضمن تخطيط للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه.

ثالثا: الموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية قاعدة للتنمية إذ تمكن من توسيع النشاط الصناعي بإنتاج مواد خام وما توفره للبلد من العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية، وإنتاج مواد خام يحولها إلى سلع نهائية، إن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخاصة في مراحلها الأولية خاصة في بعض الصناعات المرتبطة بمصدر الموارد الطبيعية مثل الصناعات المنجمية والزراعية، إذ يتم استغلالها بشكل مناسب كان حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور ولا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية[3].

رابعا: التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي

إن المعرفة الفنية للقيام بالإنتاج تعد أحد مستلزمات الإنتاج، فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية أو البشرية في شكل مهارات للعمل والإدارة[4].

إن التقدم التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج و التغير في المنتج، كما يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج والتغلب على الندرة والتقليل من قيودها.

---

[1]- جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني، السياسة المالية في تطورها مع دراسة خاصة عن السياسة المالية و التنمية الاقتصادية في دولة قطر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، قطر، 1996، ص 191.

[2]- أحمد محمد عبد العظيم، التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية و سياسة الاستثمار في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري- دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص 137-139، بتصرف.

[3]- مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[4]- محمد صالح تركي قريشي، علم اقتصاد التنمية، المكتبة الجامعية، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 57.

يمكن اكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها عبر قنوات متعددة ومختلفة منها: [1]

. البرامج التعليمية والتدريسية، استيراد المعدات والوثائق الفنية.

. الاستثمارات الأجنبية المباشرة وشراء براءات الاختراعات وحقوق الصنع والمعرفة الفنية.

. عقود الخدمات الاستشارية مع الشركات أو الخبراء.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها ودور التنويع الاقتصادي في تحقيقها.

تتطلب عملية التنمية في أي دولة وجود مصادر تمويل كافية، حيث أنه لابد من توفر تمويل متعدد المصادر منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وبصفة عامة فإن تمويل التنمية قضية مجتمعية وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول فإن أيضا على الأفراد والمؤسسات أدوارا يلعبونها وواجبات يلتزمون بها، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية تتركز على الإنسان فهو وسيلتها وغايتها من أجل تحقيق الرفاهية والارتقاء بالمجتمع.

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

بصفة عامة فإن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة، ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: [2]

- المدخرات الوطنية
- الاستثمارات الأجنبية (المباشرة/ غير المباشرة)
- حصائل الصادرات
- الاقتراض (الدين الخارجي/ الدين الداخلي)
- المنح والهبات الدولية

أولا: المدخرات الوطنية

يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي الناتج عن المدخرات هو إحدى أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ويقتضي ذلك زيادة في المدخرات الوطنية مع وجود نظام مالي وائتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في الاستثمار وبدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد تؤدي للتضخم، وبذلك فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرفا عادلا لزيادة المدخرات من خلال زيادة الضرائب وألا يؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

[2]- خرفي بلقاسم، السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة كجزء لنيل متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 53.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار وأية كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة،كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة وتضل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عند تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدي إلى ضغوط تضخمية[1].

ويطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية التي تواجه الزيادة في المدخرات في الدول الفقيرة، حيث عادة يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفض وهو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره لقلة الاستثمار ومنه ثم عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية؛

ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية والتي تعتبر شرط من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية ويمكن تحديد هذه الوسائل في ما يلي:[2]

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخول لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي للفقر و البطالة؛
- تطوير وتحديد قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية؛
- العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار وتوظيفها توظيفا جيدا وهو الأمر الذي سيجعل الأفراد أكثر ادخارا، حيث تعد صناديق الاستثمار مثالا طيبا أو كأداة من أدوات الاستثمار الحديثة باعتبارها وعاءا ماليا لتجميع المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية بواسطة خبراء متخصصين فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق أقل منها في حالة استثماره مباشرة.

ثانيا: الاستثمارات المباشرة

سيكون التركيز على الاستثمارات الأجنبية وهي تنقسم لاستثمارات عامة وتكون من الحكومات واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان أي من القطاع الخاص في الدول المصدرة لرأس المال إلى القطاع الخاص في الدول المستوردة لرأس المال.

[1]- خرفي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد الصافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، ط 2، 2010، ص 295.

ويعني الاستثمار اقتناء أصل معين بهدف تحقيق عائد منه في مرحلة لاحقة والاستثمار على المستوى القومي يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين، وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفين:[1]

هدف اقتصادي: ويتمثل في تحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع الطاقات الإنتاجية للدولة.

هدف اجتماعي: ويتمثل في تحقيق رفاهية المواطنين ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة.

أما الاستثمار على المستوى الفردي أو على مستوى المنشآت فإنه يعني الإنفاق على الأصول المختلفة، ولأهمية الاستثمار فإن الدول تولي له أهمية كبيرة وتقرر له أدوارا في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية و يتضح ذلك من الحرص على رفع معدلات الاستثمار.

والمعروف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي وتلجأ الدول إلى المدخرات الأجنبية في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار وفي كل الأحوال فإن المستثمر أو الطرف الذي سيقوم بالاستثمار يضع أمام ناظريه هدفا متمثلا في تحقيق معدل مقبول من العائد على استخدام أمواله وضمان استرداده بدون مخاطر أو بأقل قدر منها و هو الأمر الذي يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخا ملائما أو مشجعا للمستثمر و كلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذبا للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي.

وتعد الاستثمارات الأجنبية سندا هاما للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار كما أنها تعمل على الحد من المشكلات عبء الديون الخارجية عبء خدمتها كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ويقصد بها المشروعات التي يقوم المستثمر الأجنبي بإنشائها في دولة ما ويمتلكها أو من خلال المشاركة مع مستورد وطني ويسيطر على إدارة المشروع وترتبط ملكية المستثمر الأجنبي للمشروعات من خلال قيامه بتصدير رؤوس الأموال عقود التصنيع والمشروعات المقامة تحت حق التصنيع ومشروعات تسليم المفتاح و كذا عقود تسليم المشروعات مع الإنتاج[2].

[1]- خرفي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

[2]- لاعميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2014-2015، ص 19.

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر، وذلك بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت أسهما أو سندات. وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو من خلال شراء الوثائق التي تصدرها[1].

يعدد الاقتصاديون الهدف من الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة إلى تكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.
- دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول المستثمرة و الأخرى المتلقية.

والواقع أن الاستثمارات المباشرة وتدفقها إلى بلد ما على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية ودورها المؤثر على التنمية إلا أن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها و الأنشطة التي تعمل فيها؛

- الاستفادة من الموارد المتاحة (البشرية–المادية).

ثالثا: التصدير

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة و يعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، ذلك أن التصدير بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية فإن له أهمية كبرى بنجاح عملية التنمية فالصادرات باختصار تعمل على:[2]

- تدعيم قوة مساومة للدولة في الأسواق الخارجية؛
- تدعيم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛
- توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع.

والتصدير أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الإنتاج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية ولا شك أن هناك محاولات جادة من قبل الدولة لدفع التصدير و فتح أسواق جديدة فإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتجاتها في الخارج وهذا بالقطع يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية

[1]– لاعميري خالد ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]– خرفي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها وهو القصور الذي تعاني منه أغلبية الدول النامية، حيث يقوم المصدرون عادة بالإمضاء على مستحقاتهم في المصارف الأجنبية تحسبا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة لتفشي الفساد أو لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

والواقع أن تعظيم القدرة التنافسية للصادرات بالقدر الذي يوفر للتنمية مصدرا وطنيا خالصا يتطلب توافر عدد من المقومات[1]:

- الإنتاج وفق مواصفات دولية و بجودة ملائمة؛
- البيع بسعر تنافسي ويأتي على رأس ذلك العمل على تخفيض تكلفة النقل؛
- طرح المنتج في الأسواق الخارجية مستوفيا لأحدث تقنيات التعبئة و التغليف؛
- الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية و الإعلان المناسبة.
- و لكن هل يمكن للصادرات أن تسهم في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب؟

الواقع أن مساهمة الصادرات في تمويل التنمية يشوبه القصور فهناك العديد من العوامل للنمو المأمول للصادرات و التي نوجزها كما يلي:[2]

- اشتداد حدة المنافسة العالمية؛
- عدم التزام العديد من المصدرين بالمواصفات القياسية العالمية؛
- ارتفاع تكلفة التصدير والتي تشكل فيها تكلفة النقل نسبة كبيرة.

من الملاحظ أن هناك سمة غالبة على أداء الصادرات وهي أن حصيلة الصادرات تتسم بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي فأي هزة في الأسعار العالمية تجد صدى مباشر على برامج التنمية.

رابعا: الاقتراض

هناك نوعين من الاقتراض، اقتراض من الداخل وهو ما يسمى بالدين المحلي ويمثل رصيد الأذون الحكومية القائمة وصافي مركز حساباتها مع الجهاز المعرفي ورصيد مديونيتها تجاه البنوك الوطنية؛ وعموما فليس من الضروري أن يكون كل الدين العام المحلي موجها للاستثمار فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية أو لمقابلة الطلب الاستهلاكي.

- أما الدين الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية.

[1]- خرفي بلقاسم، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

[2]- المرجع نفسه ، ص 56

وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية وتأخذ شكل تقديم الأموال التي تدرجها الدولة ضمن موازنتها لاستخدامها في مشروعات تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية فقد تكون في شكل عون في شكل تدريب وتمويل دراسات الجدوى، ولا شك أن هذا يساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية[1].

يتوقف نجاح سياسة القروض على شروط منح القرض من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة السداد هذا إلى جانب كيفية استخدام القروض ووجهتها مدى الاستفادة منها وعما إذا كانت توجه لاستثمارات حقيقية من عدمه.

خامسا: المنح والهبات

تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورا هاما في برامج التنمية باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج ولاسيما بالنسبة للدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر، ولا شك أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية حال استخدامها وفقا لقواعد محددة وبشفافية مطلقة واستخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث.

وفي هذا الصدد فإن استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدي لتحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية ويشكل بدورها أدوات هامة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية، وهي شروط هامة لرفع كفاءة الاقتصاد بوجه عام، هذا ويربط البعض بين المنح والهبات والعون الإنمائي والواقع أن هناك فرقا بينهما: فالمنح والهبات عادة تدفقات مالية أو عينية لا ترد في حين أن العون الإنمائي قد يأخذ صورة قروض طويلة الأجل بسعر فائدة رمزي[2].

العون الإنمائي الرسمي يكون في صورة عون مالي أو معونات فنية ويلعب دورا مكملا للموارد الأخرى الموجهة لتمويل التنمية خاصة في الدول ذات الطاقة الأقل قدرة على استقطاب الاستثمار المباشر الخاص وعادة تكون آثار العون الإنمائي الرسمي ذات آثار إيجابية إذ نجحت الدول المتلقية في استخدامه من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات التنمية على المستوى الوطني مستهدفة تخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخول وهذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيسي لإحداث التنمية.

[1]- محمود سلطان، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها،جريدة المصريون، 14 مارس 2014.متاح على الموقع الإلكتروني: .Https://m.almesryoon.com تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/02/26 على الساعة 14:00

[2]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 960.

إن تحقيق الاستفادة من العون الإنمائي الرسمي يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المواتية للتوظيف الفعال للمدخرات والمحافظة على معدلات كافية للاستثمارات وزيادة القدرات البشرية مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على كافة الأصعدة ذلك أن الفساد أهم العوامل الطاردة للاستثمار نظرا لكونه عائقا للتقدم ومانعا للتنمية الاقتصادية المستدامة؛ إضافة إلى ذلك فهناك الاستقرار السياسي والأمني واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوافر ضمانات العدل المجتمعي ووجود مناخ ديمقراطي وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادي

كثيرا ما تروج الأدبيات إلى أن التنويع يمكن اعتباره وسيلة لتحقيق الاستقرار والنمو حيث قامت معظمها بفحص واختبار العلاقة بين التنوع والنمو والاستقرار، وتوصلت أن المشكلة الرئيسية تكمن في التباين الموجود بين التنوع والتنويع، حيث:

وضح أكبادوك Akpadok (1996) ؛في مقال له أن التنوع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فقط ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل إلى نتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على" تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة أي من خلال إيجاد تغيرات هيكلية في المستقبل للاقتصاد الوطني"[2].

Killian & Hady كيليان وهادي ذكر أنه" من المتوقع أن التنوع يزيد من استقرار الاقتصاديات المحلية ويعمل على تعزيز قدرتها على النمو".

أما على صعيد الدراسات التجريبية: توصل الفكر إلى نتيجة غير حاسمة في تحليل واختبار الفرضيات المتعلقة بالتنوع وعلاقاتها بالنمو، ذلك أن فحص واختبار الارتباط بين التنوع والنمو والاستقرار من جهة، والتنويع والنمو والاستقرار من جهة أخرى، يعتمد على تحديد ماهية التنوع والتنويع حيث أن:

- سيجل وآخرون (1987): قدموا تحليل حول كيفية استخدام مصطلح التنوع والتنويع من منظور المنظمة الصناعية، نظرية القاعدة الاقتصادية، نظرية المحفظة المالية، نظرية التنمية الاقتصادية.

[1]- محمد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية و وسائل تمويلها، جريدة الحوار المتمدن، 2009/01/26،أطلع عليه بتاريخ 2018/02/24،متاح على الموقع الالكتروني: www.m.alhewar.org

[2]- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5 ديسمبر 2016، ص 135.

- أتران (Attaran) في (1987): قدم تعريف التنوع الاقتصادي بأنه:" وجود في بلد ما عدد كبير لأنواع مختلفة من الصناعات"، أما "Parr" (1965): وضح بأن التنوع هو: ''إلى أي مدى يتم توزيع النشاط الاقتصادي للبلد بين عدد من الأصناف[1]''.

أما التنمية الاقتصادية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد، فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن عملية التنويع الاقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية[2].

فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، يكون التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي استمرارية النمو على المدى الطويل وما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

يشارك أن موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية عرف اهتماما منذ فترة طويلة، وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع فترة ما بين الحربين العالميتين نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت.

وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنوع الاقتصادي والتنمية، كما بينت دراسات اقتصادية أخرى فوائد التنويع على مستوى تخفيف مخاطر الاقتصادية الكلي، فضلا عن نظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنويع في عملية التنمية وهكذا، يعد بلد ذو اقتصاد أكثر تنوعا أقل تأثيرا بالتقلبات الاقتصادية.

- إيجابيات التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الناجحة ألهمت تدريجيا السياسات التجارية و الصناعية في الدول المتقدمة، وكذلك سياسات التنمية في البلدان النامية فبعد الاستقلال اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية.

وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

[1]- موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2]- علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- ارتفاع العجز التجاري في عدة دول سبب استمرار زيادة الواردات، وتزايد عجز الميزانية العامة دفع بالحكومات منذ بداية التسعينات إلى إعادة توجيه استراتيجيات التنمية وخصخصة النسيج الصناعي وبالتالي إعادة توجيه سياسات التنمية والعمل على زيادة تنويع القاعدة الإنتاجية[1] .

المطلب الثالث: عوائق ومشكلات التنمية الاقتصادية:

إن عدم وصول اقتصاديات الدول النامية إلى حالة متقدمة من النمو هو نتاج وجود مجموعة من العقبات التي تتداخل فيما بينها لتجعل تحقيق التنمية دون المستوى المطلوب هذه العوائق هي التي جعلت الدول النامية دول متخلفة وأوجدت بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية وتصنف هذه العوائق حسب معايير، تتمثل هذه العوائق فيما يلي:

1. عوائق طبيعية: تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض ووفرة المياه، إن معظم الدول النامية تقع تحت تأثير عوامل طبيعية كالمناخ الذي كان يشكل عائق في سبيل تعظيم الإنتاج خاصة الزراعية منها.

غير أنه ليس بمقياس إذ استطاعت دول متقدمة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج، ومنه ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها وعدم القدرة على خلق مصادر جديدة[2].

2. عوائق اقتصادية: هي عوامل تؤدي إلى ضعف البنية الاقتصادية وتتمثل في النقاط التالية[3]:

أ) **الاختلالات الناجمة عن استعمار الدول:** إن خضوع معظم الدول النامية لأشكال الاستعمار الأجنبي المختلفة ترك آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ويتمثل أثر هذا العامل تخصص البلدان النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تحتاجها الدول المستعمرة.مما يؤدي إلى اختلال الهياكل الإنتاجية وتبعا لذلك اختلال هيكل الصادرات وتحكم الدول المستعمرة بأساليب ووسائل الإنتاج والتصنيع الحديثة واحتكارها وحرمان البلدان النامية من تطبيق هذه الوسائل مما يعني قصور التنمية فيها.

ب) **الاختلالات في هياكل اقتصاديات الدول النامية** :تعاني الدول النامية من اختلالات واضحة في هياكل اقتصاداتها وتتمثل أساسا في الاختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي والزراعي.

ج) الاختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي: إن الاختلالات الموجودة في هياكل القطاع الصناعي مردها جملة من الأسباب تحول دون وصول هذا القطاع إلى المستوى المطلوب منها:[4]

[1]- علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

[2]- غازي محمود ذيب الزغبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، (1989-2003)، علم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص 51.

[3]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[4]- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، دار جليس الزمان، 2010، ص 173-177، بتصرف.

- ضعف الاستثمارات في القطاعات الصناعية خاصة الثقيلة والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة؛

- تدني القيمة المضافة من الإنتاج الصناعي وبالتالي تدني مستوى مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي أي عدم وجود قاعدة صناعية لاقتصاديات الدول النامية؛

- انخفاض مستوى العمالة في القطاع الصناعي إضافة إلى تدني مستوى الخبرات و المهارات لغياب الحوافز التي تشجع على تطوير المستوى التقني وغياب برامج تدريبية؛

- تدني مستوى الإنتاجية و يعزى ذلك للبطالة المقنعة وضعف التخصص وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج.

د) الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي في ضعف البنيان وبالتالي انخفاض إنتاجيته ويرجع انخفاض مساهمة القطاع الزراعي إلى مجموعة من العوامل التي أحدثت خلل في البنيان الهيكلي لهذا القطاع منها:

- ضعف الموارد الزراعية خاصة منها المياه، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي، مما يؤثر سلبا على مستوى ونوعية هذا الإنتاج، فائض العمالة في القطاع الزراعي، ضعف وغموض السياسات الزراعية.[1]

هـ) الاختلالات الناجمة عن الفقر: إن حلقة الفقر التي تعاني منها أغلبية الدول النامية والتي تمتاز بانخفاض مستوى الإنتاج في شتى القطاعات بسبب ضعف الاستثمار الناجم بدوره عن ضعف ومحدودية الادخار بسبب تدني الدخل القومي، بمعنى أن اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة تبدأ من تدني الدخل والادخار وتنتهي بتدني الإنتاجية بفعل انخفاض مستوى الاستثمار الناتج عن انخفاض المدخرات لانخفاض مستوى الدخل[2].

و) الاختلالات الناجمة عن التبعية الاقتصادية: تتجسد التبعية الاقتصادية في عدة محاور منها التبعية التجارية نتيجة تعاظم الاستيراد وانخفاض التصدير والتبعية المالية من خلال سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على مؤسساتها الاقتصادية إضافة للقروض والمساعدات، أما التبعية التكنولوجية نتيجة الاعتماد الكلي على التكنولوجيا المستوردة بكافة أشكالها.

ي) الاختلالات الناجمة عن السوق: إن صغر حجم السوق هي الصفة الملازمة لمعظم المنتجات للدول النامية نتيجة ضعف الطلب على السلع والخدمات وهو من أهم الأسباب المؤدية لضعف مستوى الاستثمار ومن أهم المعوقات المتعلقة بعوامل السوق، عدم معرفة أحوال السوق كاملة من قبل المستهلك والمنتجين.

– الاحتكار نتيجة سوء توزيع الموارد وعدم حركة عناصر الإنتاج وجمود الأسعار وبالتالي إن وجود هذه النواقص يؤدي إلى بقاء كفاءة الإنتاج منخفضة.

[1]– علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 177-179، بتصرف.

[2]– عدنان داود العذاري، وهبة زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي دار جرير للنشر، الأردن، 2010، ص ص 38-39.

3. العوائق الخاصة بالسكان: تبرز أهم العوائق الخاصة بالسكان في عدم التكافؤ بين زيادة السكان ونقص الموارد الإنتاجية وما ينجم عنها من تأثيرات سلبية من زيادة البطالة المقنعة، وتدني مهارات العاملين وتدهور الإنتاجية، إضافة إلى تضخم الاستخدام في القطاع العام وانخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية[1]، وتدني نوعية الموارد البشرية خاصة مع ظاهرة الهجرة الطبيعية لرأس المال البشري، و زيادة مستويات الإنفاق العام لتغطية الطلب المتزايد[2].

4. العوائق المتعلقة بالاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، وعدم توافره يشكل عائق وبالتالي فإنه يفترض على الحكومة أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، ولا يتم ذلك في غياب الاستقرار السياسي، إذ يجب أن توفر الحكومة البيئة السياسية لإدارة المجتمع وإدارة التنمية.

غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وما يترتب عنه، فخلق البيئة غير المستقرة يجعل الاقتصاد مقيدا ويجعل التنمية أمرا صعبا.[3]

5. مشكلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية: نتيجة نقص الاستثمار الناجم عن نقص الادخار والذي يرجع إلى انخفاض الدخل الناتج عن انخفاض في مستوى الإنتاجية، هكذا تتفاعل عوامل عديدة في حلقة مفرغة مما ينجم عنه نقص رأسمال في الدول النامية.

6. مشكل التمويل:إن مشكلة التمويل تتطلب دراسة الموارد المالية التي يعتمد عليها نظام التمويل وطرق تجميع هذه الموارد وإحداثها وتوزيعها على مختلف القطاعات والموارد التمويلية، وترجع مشكلة التمويل في الدول النامية إلى:[4]

أ) قصور الادخار عن تمويل الاستثمارات: يرجع أسباب هذه المشكلة التمويلية نتيجة:

-انخفاض مستويات الدخل،تصاعد الضرائب بسبب العجز في الميزانية باعتبارها الممول الرئيسي للاستثمارات، تحويل الفوائض المالية إلى الخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب[5].

ب) الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي: تعاني الدول النامية من عجز كبير في حجم الادخار الاختياري عن مقابلة الاحتياجات التمويلية الضخمة لعملية التنمية من أجل تغطية هذا العجز تلجأ الدولة إلى تمويل التضخمي أو

[1]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2]- كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 32.

[3]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[4]- المرجع نفسه ، ص94.

[5]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص38.

الادخار الإجباري وذلك عن طريق الإصدار النقدي وما يسببه من زيادة في حجم الكتلة النقدية وبالتالي التضخم يسبب عدم مرونة جهاز الإنتاج مما يكون له آثار سلبية على التنمية[1].

ج) تمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل: في الأصل يتم تمويل الاستثمارات من موارد حقيقية أي من الادخار ولكن يسبب عدم استقرار موارد الميزانية.

خاصة في ظل اعتماد بعضها على الريع البترولي، وظاهرة التهرب الضريبي فإن تمويل الخزينة لا يتميز بالاستقرار مما يسبب تعطيل المشاريع.

7. الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية في التنمية الاقتصادية:

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام، حيث أن هذه الأهمية البالغة له تجعل من السوق الدولي للنفط سوقاً ذات أهمية كبرى ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرًا مهما أكثر، فكما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفط، وبالتالي انخفاض عائدات صادرتها بالنسبة للدولة المصدرة له، وظهر هذا جلياً في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على المحروقات إعادة التفكير في تركيب صادراتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة والنهائية بشكل كبير. ومن هذه المخاطر نجد:[2]

أ) مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية : إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة؛ والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج كل هذا التذبذب يؤثر بشكل سلبي على سير عملية التنمية في اقتصاديات الدول وخاصة الدول النفطية.

ب) مخاطر التأثير السلبي للقطاع الرئيسي على القطاعات الأخرى: ليس المشكلة في تسمية وزيادة أهمية هذا القطاع في الاقتصاد بقدر ما تكمن المشكلة في تأثير هذا القطاع على بقية القطاعات الأخرى بالشكل السلبي، ويكون

[1]- عبد اللطيف مصطفى،عبد الرحمان بن سانية،مرجع سبق ذكره، ص ص39-40.

[2]- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة لحالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير المركز الجامعي بغرداية ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2010، ص ص 63-64.

هذا القطاع هو المتفوق على حساب القطاعات الأخرى، وتكون النتيجة أن الاقتصاد هو اقتصاد أحادي المصدر وغير متنوع وهذا ما يجعل الاقتصاد ضعيف الكفاءة والأداء وغير قادر على مواجهة الأزمات بل يكون تابع لهذا القطاع والذي ربما يقود إلى تبعية الاقتصاد بأكمله للعالم الخارجي كما هو الحال في قطاع النفط، وهذا ما يجعل التنمية الاقتصادية ضعيفة والنمو الاقتصادي متذبذب وغير عادل، كنتيجة لغياب الإدارة الكفوءة والإرادة الحقيقية والرؤيا الإستراتجية المتمثلة في حضور صورة لمستقبل الاقتصاد.[1]

إن هدف التنويع الاقتصادي في البلدان الأحادية المصدر هو تمتين النمو الاقتصادي لأنه يعتمد في هذه البلدان وخصوصا النفطية على إنتاج النفط وزيادته فيكون النمو الاقتصادي ركيك لا يتسم بالمتانة أما التنمية الاقتصادية لا تتسم بالاستمرار لمدة طويلة كونها تعتمد على مصدر واحد يتعرض لمخاطر التقلبات في أسعاره كونه سلعة عالمية لا يمكن التحكم بها من قبل منتجيه.

ولذا يعمل التنويع الاقتصادي على تعدد مصادر التنمية الاقتصادية حتى يمكن تعويض ما يمكن أن يؤدي إلى الانهيار في حال إذا كان المصدر وحيدا، فالتنوع يجعل من التنمية الاقتصادية تتصف بالمتانة ومقاومة الانهيار.

كما أن العمل على تحديث وتنشيط قطاعات الاقتصاد الأخرى وفقا لعلاقات متناسبة فيما بينهم، من خلال توظيف وزيادة ترابطات ذلك القطاع مع القطاعات الأخرى، سيزيد من إنتاجية هذه القطاعات ونموها بشكل متناسب وهذا ما ينعكس على التنمية الاقتصادية وزيادتها بشكل حقيقي وليس وهمي.[2]

نستنتج مما سبق أن النفط مادة أساسية لتعزيز الرخاء وتحقيق التقدم في الدول النفطية إلا أن هناك الكثير من الوقائع التي تؤكد أنه مصدر للتقهقر والشقاء، أي يمكن اعتباره عائق من عوائق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، ويرجع مدى تفاقم هذه الإشكالية إلى الافتقار لمقومات الحكم الرشيد وبالتالي لابد من إزالة هذه العوائق التي تواجهها التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ إستراتيجية التنويع الاقتصادي خاصة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، والتي تعتمد في تمويل إيراداتها على مصادر النفط،لذا فقد تم القيام بدراسة تحليلية لحالة بعض التجارب الدولية، من حيث تبنيها إستراتيجية التنويع الاقتصادي من اجل إزالة العوائق التي تواجه التنمية وتحقيق أهدافها في الدول.

[1]- زير ريان،أثر ترقية الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر ،بسكرة، الجزائر،2014-2015،ص ص 74 -75.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 75-76.

خلاصة الفصل

تعتبر التنمية الاقتصادية من القضايا المهمة التي تشكل محور الاهتمام في الدول بشكل عام وفي الدول النفطية بشكل خاص، حيث كان لزاما عليها وضع الخطط اللازمة للنهوض باقتصادياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية شعوبها،إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي وقفت في طريق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فمن بين هذه المعوقات نجد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالدول ،لذلك كان لابد من البحث لمعرفة المعوقات التي أدت إلى تأخر سير عملية التنمية الاقتصادية ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها كي تساهم في معالجة تلك المعوقات من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة. .

الفصل الثالث:

عرض بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي واستفادة الجزائر منها لتحقيق الأهداف التنموية

تمهيد

إن اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي فإنه يجعله غير متسم بصفة الاستقرار أي أنه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو خارجه.

فلتنويع الاقتصادي هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول سواء النفطية أو البعيدة عن النفطية، فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة لتكييف مع تغيرات الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص البطالة، كما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع جديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة في إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقية تتسم منافذها التمويلية بالديمومة، حيث تم عرض في هذا الفصل بعض التجارب الدولية التي اعتمدت على تنويع اقتصادياتها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث تم دراسة في المبحثين الأول والثاني مجموعة من الدول أهمها الإمارات العربية المتحدة، المملكة السعودية وماليزيا، كذلك النرويج، اندونيسيا، وتركيا.

أما المبحث الأخير فقد تم التطرق إلى حالة الجزائر، حيث تم عرض مدى ارتباط الجزائر بالنفط، ووضع الإستراتيجية المقترحة والمستفادة من التجارب السابقة في التنويع الاقتصادي للدول الراغبة في ذلك مع الإشارة كحالة خاصة إلى الجزائر.

المبحث الأول: تجارب بعض الدول النفطية في التنويع الاقتصادي

تعاني أغلب الدول النفطية من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياستها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إستراتيجية بديلة ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد لزيادة قدرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

المطلب الأول: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من التجارب الناجحة للتنويع الاقتصادي التي تمكنت بفعل حوكمة مواردها واختيار أفضل البدائل لاستغلالها في تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية، وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المسارعة للاقتصاد العالمي، لتصبح بذلك مركزا تجاريا ماليا واستثماريا مميزا على المستوى العالمي.

أولا: سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: أهدافها، محاورها، ومراحلها

شكل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط أولوية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار سعيها لبناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالنفط وتقلباته الحادة في أسواق الطاقة العالمية.

1- أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:[1]

- تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كافة القطاعات الحالية.
- التركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية و التنموية بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة
- تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.
- تسريع التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا

2- محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة :تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية:

[1]- بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد 5 ،جوان 2017، ميلة، الجزائر، ص 217.

أ. تطوير القطاعات غير النفطية

في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت دولة الإمارات على تطوير القطاعات غير نفطية المتمثلة فيما يلي:[1]

- **قطاع الصناعة:** اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

– إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعات الوطنية؛

– إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله؛

– تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

- **قطاع الزراعة:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية، وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

- **قطاع الطاقة غير التقليدية:** تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب الموارد الهيدروكربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها والتي تتضمن التوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- **قطاع السياحة والطيران:** تسعى دولة الإمارات إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط، وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لارتباط السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى ودوره في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الابتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى.

[1] – – بوفنش وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

ب . الاستثمار في اقتصاد المعرفة: أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، مما أدى إلى تحسين قيمة كل من مؤشر اقتصاد المعرفة مؤشر المعرفة، وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشر عالميا وفق تقرير التنافسية العالمية للعام 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس في سويسرا"[1]

ج . الاستثمار في المشروعات الكبرى: أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية، السياحية والثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم.[2]

د . تحسين بيئة الأعمال: عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق[3]:

– تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.

– اعتماد سعر الصرف مربوط بالدولار، وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبئ ضريبي منخفض جدا).

– إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة لأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

3– مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

بدأت عملية التحول للاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ ثلاث عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات الغير نفطية في سنوات التسعينات إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصال والصناعات التحويلية.

[1]– تقرير المعرفة العربي لعام 2015، الشباب وتوطين المعرفة، دولة الإمارات العربية، تم تصفحه يوم 2018/04/28، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.google.dz-url?sa=rja.

[2]– بوفتش وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[3]– المرجع نفسه، ص 219.

ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير نفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية على المستوى الاتحادي والمتمثلة في رؤية الإمارات 2021، والرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030، وخطة دبي الإستراتيجية 2021، ورؤية الشارقة 2021 على المستوى المحلي.

أ- رؤية الإمارات 2021

هي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 20%، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية، من خلال التركيز على ثلاث مجالات هي:[1]

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق؛
- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة؛
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات.

ب- الرؤية إمارة أبو ظبي 2030

تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي:[2]

- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية؛
- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تفعيل دور المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم؛
- تطوير البنية التحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.

ج. خطة دبي 2021

تمحورت خطة دبي الإستراتيجية حول الأهداف التالية: [3]

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار؛

- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، للنقل، التمويل والسياحة.

---

[1]- بوفنش وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2]- المرجع نفسه، ص 221.

[3]- المجلس التنفيذي لإمارة دبي متاح على الموقع الالكتروني: http: //www.dubai plan2021ae-2015/consulte le 23/09/2018

- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار بشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

د- رؤية الشارقة 2021

وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية: [1]

- نمو مستدام لاقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة؛

- استقطاب عشر ملايين سائح بحلول 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها؛

- تطوير منتج الشارقة السياحي من بني تحتية، مواصلات، مطار، متاحف، ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.

ثانيا: عرض وتحليل أهم مؤشرات التنمية لقياس التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الإماراتي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها[2].

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا

يمثل الجدول رقم 3-1 نمو الناتج المحلي سنويا في الإمارات العربية المتحدة (%) للفترة 2010-2016.

جدول 3-1: نمو الناتج المحلي للإمارات العربية المتحدة للفترة 2010-2016 (نسبة مئوية).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي سنويا %	1.63	6.35	5.10	5.78	3.28	3.82	3.03

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

[1]- هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة: http://corporate.sharjahtourism.ae/ar.media-departement/nevos-ar consulté le : 05/09/2016

[2]- بوفتش وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

الشكل(3-1) نمو الناتج المحلي الإجمالي

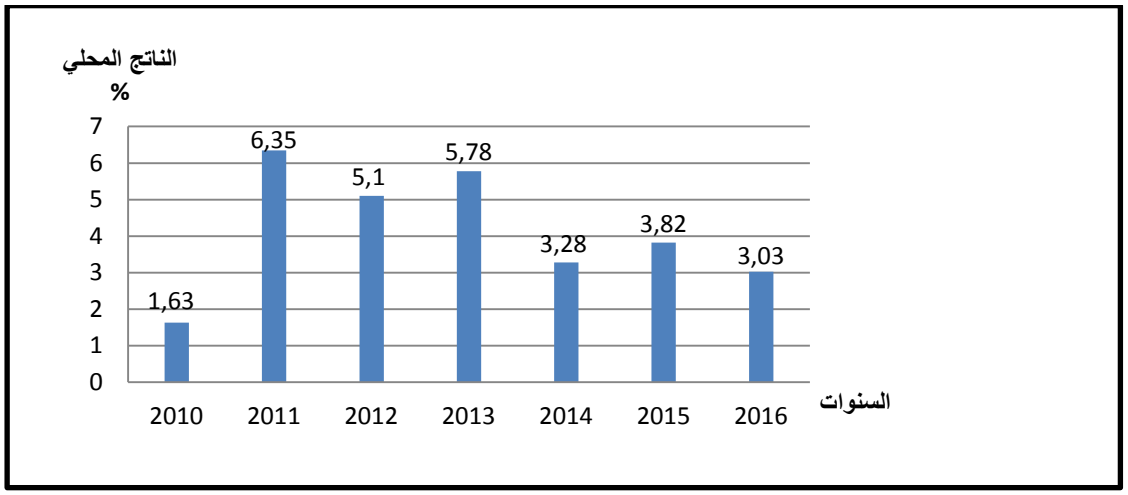

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من البيانات السابقة تطور نمو الناتج المحلي سنويا حيث بلغ نسبة النمو سنة 2010 حوالي 1.63% مقارنة مع السنة المقبلة فقد حققت الدولة الإماراتية قفزة نوعية في نمو ناتجها المحلي حيث بلغ 6.35 % هذا دليل على اعتمادها على مصادر بديلة في اقتصادها أي اعتمدت على مصادر غير نفطية، ثم انخفضت نسبة النمو إلى 3.03 % عام 2016، مقارنة بالسنوات الفارطة وذلك دليل على تدهور الاقتصاد الإماراتي و عدم اعتماده على وتيرة نمو ثابتة.

2- تطور إيرادات الدولة من الناتج المحلي الإجمالي

يعرض الجدول الموالي تطور إيرادات لدولة الإمارات العربية المتحدة

جدول 3-2: تطور إيرادات الدولة الإماراتية من الناتج المحلي الإجمالي % للفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات الموارد النفطية	20.17	24.83	24.83	24.04	21.36	11.20	-
إيرادات مواد الغاز الطبيعي	0.65	1.02	1.33	1.29	1.11	0.74	-
-إيرادات الموارد الطبيعية	20.83	25.85	26.17	25.33	22.48	11.94	-
إيرادات أخرى	-	85.72	84.56	83.40	82.94	92.16	92.21

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من أن اقتصاد دولة الإمارات اقتصاد ريعي إلا أنها ساهمت بنسبة كبيرة في الناتج المحي الإجمالي من جانب الإيرادات الأخرى حيث بلغت نسبتها 85.72 % سنة 2011 مقارنة بالسنوات

المقبلة 2015 و2016 على التوالي، فقد حققت الإمارات نسبة 92.16 % و92.21 % على التوالي وهذا يدل على أنها نجحت في تحقيق نمو اقتصادي من خلال التنويع في اقتصادها واعتمادها على القطاعات الأخرى الغير النفطية

كذلك ساهمت الإيرادات النفطية وإيرادات الموارد الطبيعية بجزء صغير في تحقيق نمو اقتصادي، حيث حققت إيرادات الموارد النفطية في عام 2010 نسبة 20.17 % مقارنة بالنسبة 2015 فقد انخفضت إلى 11.20 وهذا يدل على عدم الاعتماد الكلي للدولة في نمو اقتصادها على إيرادات الموارد النفطية، أما الإيرادات الطبيعية فقد حققت نسبة 20.83 % عام 2010 مقارنة بعام 2015 فقد انخفضت إلى نسبة 11.94 %.

3- القوى العاملة ونسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة

يمثل الجدول 3.3 تطور إجمالي القوى العاملة للسنة 2010-2016 ونسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة % لنفس الفترة.

الجدول 3-3: إجمالي العمالة في الإمارات العربية المتحدة و معدل البطالة للفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العمالة	5891817	6149611	6286329	6339405	6367953	6414745	6415863
نسبة البطالة من القوى العاملة	4.09%	4.09%	4.09%	4.09%	4%	4%	3.79%

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28.

الشكل (3-2): نسبة البطالة من اجمالي القوى العاملة

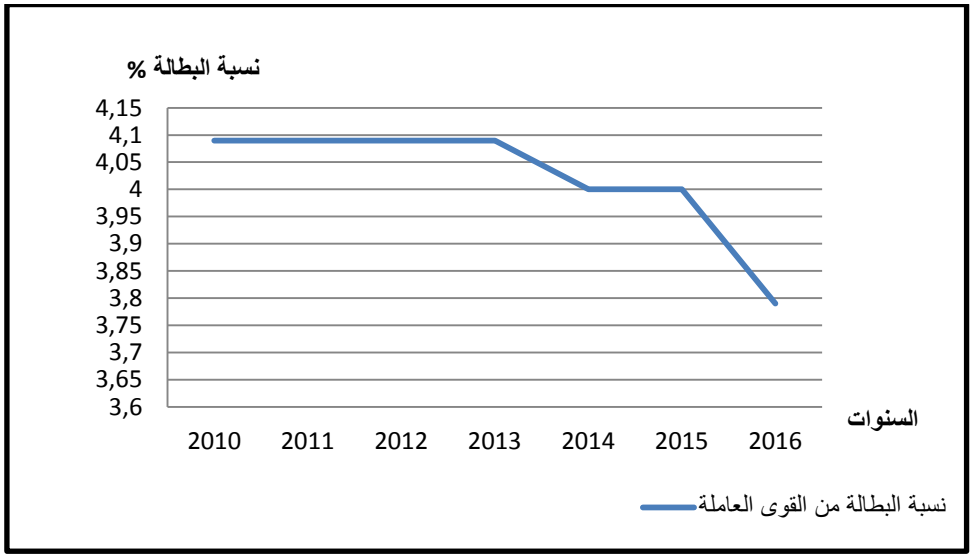

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من البيانات السابقة إجمالي عدد العمال يتزايد من سنة إلى أخرى، حيث بلغ عدد العمال 5891817 سنة 2010 إلى أن وصل إلى6415863 سنة 2016 وذلك يدل على زيادة فرص العمل (إمكانيات التوظيف) في القطاعات المنتجة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي،أما نسبة البطالة بقيت ثابتة حيث أنها لم تتجاوز نسبة 4% خلال فترة الدراسة.

4- نسبة القيمة المضافة للقطاعات الغير نفطية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2016:

يمثل الجدول 4نسبة القيمة المضافة للقطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي للفترة 2010-2016.

الجدول 3-4: نسبة القيمة المضافة للقطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي للفترة 2010-2016 (%).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	0.76	0.67	0.63	0.64	0.64	0.74	0.80
الصناعة	52.59	58	57.4	55	53	44.12	40.38
خدمات	45.06	41.23	41.9	44.3	46.3	55.13	58.81

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

من خلال ملاحظة الجدول السابق وتحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يتضح ما يلي:

- الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات والصناعة.

- يعد القطاع التجاري أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي الإماراتي، فهو يتميز بمعدلات سريعة تخدم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي للاستهلاك ولمختلف الصناعات، حيث يتكون قطاع الصناعة من مجموعة من القطاعات أهمها:

- آلات ومعدات والكيماويات، صناعات تحويلية- أغذية ومنسوجات وغيرها
- التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تتعدى نسبة 1 % سنة 2016.

5- التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

في إطار سعي الدولة لتحقيق المزيد من النجاح في تنويع مصادر الدخل، ودعم التوجه للتحول إلى الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات استمرت على الرغم من تراجع أسعار النفط. والجدول رقم 3 -5 يبين تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2016.

الجدول 3-5: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2016 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي تكوين رأس مال ثابت	24.71	21.44	20.82	18.22	19.6	23.42	32.64
إجمالي تكوين رأس مال ثابت من النمو السنوي %	-9.56	-0.13	1.05	-5.68	10.88	4.31	2.29

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن التكوين الرأسمالي للفترة 2010 إلى 2016 قد انخفضت نسبته من 24.71% سنة 2010 إلى سنة 2013 حيث بلغت نسبته كأدنى حد 18.22 %، ثم عاود الارتفاع إلى أن بلغ نسبته كأقصى حد سنة 2016 حوالي32,64 %، كذلك نلاحظ أن نسبة النمو السنوي من إجمالي تكوين رأس مال الثابت حققت نموا سالبا سنة 2010 حيث بلغت نسبته 9.56- % إلى أن بلغت كحد أقصى نمو سنويا موجب سنة 2014 وصل إلى 10.88 % ثم انخفضت نسبته إلى 4.31 % ثم 2.29% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، الأمر الذي يدل على تحقيق تنويع اقتصادي ملحوظ في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

6- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي

يمثل الجدول3- 6 الموالي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2010-2016 ممثلا بالنسبة المئوية.(%)

الجدول 3-6: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2010-2016 (%).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستثمار الأجنبي المباشر %	3.03	2.03	2.35	2.43	2.68	2.45	2.57

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016 حيث بلغت أقصى حد خلال سنة 2010 حوالي 3.03 %، ثم انخفضت في السنة الموالية إلى 2.03 % ،عاود الارتفاع إلى سنة 2016 لكنه لم يتعدى 3 %.

كما صنفت الإمارات حسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2014 الصادر عن الأونكتاد بالمرتبة الأولى بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وفي المرتبة

الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا، واستقطبت ما يقارب 10.1 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2014 وارتفع بذلك مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية في الدولة إلى ما يقارب 115.6 مليار دولار.

ومن المتوقع أن يشهد مزيد من النمو في حجم الاستثمارات الأجنبية في ظل توجه الدولة نحو تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، ومن أهمها اعتماد السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتضمن أكبر من 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل تخصيص استثمارات متوقعة فيها بأكثر من 300 مليار درهم إماراتي عام 2016.

7- توقعات نمو الاقتصاد الإماراتي

1- آفاق وتوقعات:[1]

- توقعات باستمرار اعتدال النمو عند 2 % إلى 3 % في العامين 2017 و2018 في ظل تراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج، ولكن الزيادات في قطاعي السياحة والبناء والتشييد تستمر في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

- سيظل العجز في الميزانية معتدلا في العامين 2017 و2018 عند 2 % و3 % من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية استمرار تدني الإيرادات النفطية وتراجع وتيرة سياسة التعزيز المالي.

- كان من المتوقع أن يسير نمو الاقتصاد الإماراتي نحو المزيد من الاعتدال في عام 2017 ليتسارع لاحقا في العام 2018 جراء استعادة القطاع غير النفطي قوته مقابل التراجع المستمر في القطاع النفطي، إذ كان من المتوقع أن يعتدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي إلى 2.2 % في عام 2017 من 3 % في عام 2016 ما يضع التوقعات الحالية للعام 2018 عند 2.6 % وهي نسبة أقل من التوقعات السابقة نظرا لتمديد فترة خفض إنتاج النفط الذي ترك أثرا ملحوظا على معدل النمو.

- من المتوقع أن يشهد نشاط القطاع الغير النفطي تحسنا تدريجيا في العام 2018 تماشيا مع قوة أداء قطاعي السياحة والبناء والتشييد اللذان يعدان محركين أساسيين لنمو الإنتاج المحلي لإجمالي غير النفطي، لاسيما في ظل الاستعداد للمعرض الدولي في دبي (اكسبو 2020) ومن المتوقع أيضا أن يساهم الاستقرار المحتمل في أسعار العقار السكني في دعم الاقتصاد غير النفطي، إذ من المتوقع أن يرتفع نمو الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي إلى 3.7% في عام 2018 وذلك مقارنة بنسبة تقدر عند 2.7 % في 2016.

[1]- دانيال كاي، توقعات نمو الاقتصاد الإماراتي التي تظل جيدة في 2017 رغم خفض إنتاج النفط، تقرير الموجز الاقتصادي في 27 سبتمبر 2017.

- وبالرغم من الأداء الجيد بشكل عام إلا أن هنالك بعض المخاطر التي تظل على الاقتصاد الإماراتي، إذ من المفترض أن يؤثر استمرار تدني أسعار النفط سلبا على نشاط القطاع الغير نفطي، كما من الممكن أن تشدد السلطات سياستها للتعزيز المالي في حال تسجيل أسعار النفط المزيد من التراجع.

ثالثا: عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يحتل الاقتصاد الإماراتي في الوقت الراهن مكانة هامة على المستوى العالمي، نظرا لتمتعه بالعديد من المقومات التي كان لها دور أساسي في تمكينه من المضي قدما على طريق التنمية واستدامتها في مرحلة ما بعد النفط بالرغم من التحديات المحيطة به إقليميا وعالميا.

أ- عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات في ما يلي:[1]

- الإدراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية

فلقد شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي منذ سنوات 1990 بعد تراجع أسعار النفط، كما هيأت ظروف نجاحه بإقامة بيئة استثمارية متكاملة تشتمل على كافة المقومات التنافسية واقتصاد المعرفة؛ وتطوير البنية التحتية واعتماد منهجية تقوم على الانفتاح و الديناميكية في الأسواق.

- تميز الاقتصاد الإماراتي بالديناميكية

فهو اقتصاد مفتوح ومنتج قادر على النمو الذاتي بجدارة ائتمانية وقواعد مالية ونقدية متينة، فضلا على امتلاكه قطاعات غير نفطية مزدهرة.

- الانفتاح الاقتصادي

ركزت دولة الإمارات في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي على 3 محاور تمثلت في: الاستثمار واستبدال ثروة النفط بثروة مادية (مدارس، مستشفيات، تعليم، مطارات...) بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنى التحتية في الكثير من دول العالم. وذلك من خلال وضع تشريعات قانونية تخدم النمو الاقتصادي وتجعل منها وجهة استثمارية مهمة وجذابة.

[1] - جبار بكثير،حميدة زرقوط ، قراءة إستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الدراسات المالية والإدارية، جامعة أم البواقي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 7 جوان 2016، ص 341.

- توفر بنية تحتية حديثة

تمتلك الإمارات العربية المتحدة إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم فمنذ نشأتها حرصت على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة وهو ما أهلها للحصول على مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية في هذا المجال، ومع ذلك تستمر في استثمار مبالغ كبيرة من رأس المال في البنية التحتية ضمن جدول الأعمال الوطني لرؤية الإمارات 2021، والذي يهدف إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أفضل البلدان في العالم في جودة البنية التحتية في وقت قياسي.

- الشراكة بين القطاعين الخاص والعام

والتي تعد إحدى الآليات الأكثر شيوعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حرصت الحكومة الإماراتية على توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة، الأمر الذي سمح بتطوير عدة قطاعات مثل قطاع التطوير العقاري، المرافق العامة، النقل، الطاقة، والسياحة في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة إطلاق مشاريع جديدة مبتكرة.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

حقق الاقتصاد السعودي نجاحات متتالية خلال السنوات الأخيرة، مستهدفا التنويع الاقتصادي أهم الأهداف الإستراتيجية التي رافقت خطط التنمية، ويظهر من خلال المؤشرات الاقتصادية المتنوعة أن هناك تحسن في درجة التركيز النفطي وإحراز شيء من التنوع في الاقتصاد.

أولا: التنويع الاقتصادي وأثره على التنمية في الاقتصاد السعودي

هناك أهمية بالغة لزيادة تنويع النشاط الاقتصادي في المملكة لأسباب مختلفة، منها أنه سيقلل من تعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات وأجواء عدم اليقين في أسواق النفط العالمية وأنه سيساعد على توفير فرص العمل اللازمة في القطاع الخاص، كذلك يساعد على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو القابل للاستمرار، أخيرا أنه يساعد على إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في تراجع، حيث سعت المملكة خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق التنويع الاقتصادي من خلال عدد من المحاور التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[1]

- اتخاذ الحكومة السعودية خطوات لتحسين بيئة الأعمال؛
- تطوير البنية التحتية المحلية، والاستثمار في تعليم المواطنين واكتسابهم المهارات؛
- تطوير المدن الصناعية والاقتصادية للتشجيع على قيام التجمعات الصناعية وتطوير الخدمات؛

[1]- وزارة الاقتصاد والتخطيط، السعودية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2010، ص 28.

- تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات، ومنها:

"برنامج كفالة" الذي أطلق في عام 2006 الذي يوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أمكانية الحصول على الائتمان (الضمانات الائتمانية).

- ركزت على خطط التنمية المتعاقبة من أول خطة لها، إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة على تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي، وقد فشلت جميع المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، حيث ما يزال القطاع الحكومي مسنود بالقطاع النفطي الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد السعودي.

ثانيا: رؤية السعودية 2030

هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في 25 أفريل 2016، و تتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم 80 مشروعا حكوميا عملاقا، تبلغ تكلفة الواحد منها ما لا يقل عن 3.7 مليار ريال سعودي وتصل إلى 20 مليار ريال سعودي ، نظم هذه الخطة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث ركزت المملكة العربية السعودية في خطتها الطموحة على عدة نقاط:[1]

- **صندوق سيادي**: تستعمل المملكة تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها 2.5 تريليون دولار، ليصبح بذلك أضخم الصناديق السيادية عالميا.

- **التحرر من النفط**: تستطيع السعودية من خلاله العيش بدون نفط بحلول 2020، وتستطيع تحقيق هذه الخطة الاقتصادية حتى لو كان سعر النفط ثلاثين دولار أو أقل وأنه من شبه المستحيل أن يصل سعر النفط إلى 30 دولار وذلك بحكم الطلب العالمي، تهدف الخطة إلى زيادة الإيرادات غير نفطية ستة أضعاف من نحو 43.5 مليار دولار سنويا إلى 267 مليار دولار سنويا، كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير نفطية من 16 % من الناتج المحلي حاليا إلى 50 % من الناتج.

تسعى السعودية إلى تحسين وضعها لتصبح ضمن أفضل 15 اقتصادا في العالم بدلا من موقعها الراهن في المرتبة 20، أما في ما يخص مصادر الطاقة ستنشئ السعودية مجمعا ضخما للطاقة الشمسية في شمال البلاد.

- **البطاقة الخضراء**: أعلن ولي العهد السعودي مُحَمَّد بن سلمان أن السعودية ستطبق نظام البطاقة الخضراء خلال الخمس سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، إن هذا النظام سيمكن العرب والمسلمين من العيش طويلا في السعودية، وأن المملكة ستفتتح السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد، و أن جميع

[1]- الاسكوا، النمو من خلال التنوع وكفاية الطاقة: إنتاجية الطاقة العربية السعودية، ص38.

الإصلاحات الشاملة المخطط لها ومن بينها نظام البطاقة الخضراء حتى إذا ارتفعت أسعار النفط فوق مستوى سبعين دولار للبرميل.

- **ثلاثين مليون معتمر**: تخطط السعودية لزيادة عدد المعتمرين سنويا من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليون بحلول العام 2030، وأن أعمال تطوير البنى التحتية كمطار جدة الجديد ومطار الطائف سيدعم الخطة، إضافة إلى تطوير البنى التحتية في مكة و استثمار أراض محيطة بالحرم المكي.

- **التوظيف والقطاع الخاص**: تهدف الخطة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من 22 % إلى 30 % وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من 11.6 إلى 7%، وتسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 3.8 إلى 5.7% .

- **مكافحة الفساد**: تقتضي هذه الخطة بتعزيز مكافحة الفساد.

ثالثا: مؤشرات قياس التركز والتنويع الاقتصادي بالمملكة

تأتي الحاجة الماسة للاقتصادي السعودي لتنويع قاعدته الإنتاجية، لأن الهيكل الاقتصادي للمملكة العربية السعودية لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط، وهذا لم يحدث تغير ملموس في هيكل تنويع القاعدة الإنتاجية التي يسهم في خلق وظائف في القطاع الخاص وزيادة التنافسية والإنتاجية وتحقيق النمو المستدام وتأسيس اقتصاد صناعي يكون ذو أهمية مستقبلية عندما تبدأ عائدات النفط في الانخفاض ومن ثم استقرار معدلات النمو في المملكة وعدم تقبلها.

ويشير اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية تحديين رئيسيين أما صناع السياسات:[1]

- **فالتحدي الأول**: هو كيف ينبغي انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتماد البلاد الكبير حاليا على الإيرادات النفطية، وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلب في السوق النفطية العالمية.
- **التحدي الثاني**: هو كيف يمكنهم مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية.

مؤشرات التركز الاقتصادي

أدركت المملكة أهمية التنويع فكان الهدف السابع من أهداف خطة التنمية التاسعة ينص على "تنويع القاعدة الاقتصادية في إفريقيا وآسيا وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرته التنافسية وتعظيم العائد من ميزته النسبية".

[1] – إسماعيل إبراهيم سجني، التنويع الاقتصادي و توسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، صحيفة مال الاقتصادية، تاريخ النشر 3 أفريل 2017. تاريخ الإطلاع 2018/04/11، متاح على الموقع الإلكتروني:http://www.maal.com

ورغم المحاولات والمجهودات المستمرة من السلطات في المملكة إلا أن الاقتصاد السعودي لا يزال يتسم بالأحادية والتركز، حيث يستحوذ قطاع النفط على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية والصادرات وغيرها من المؤشرات التي تدل على عملية التركز الاقتصادي، ولذلك فقد ازدادت أهمية وحتمية التنويع في المملكة، فوضع هدف التنويع كثاني هدف من أهداف الخطة العاشرة للتنمية، يتكامل من خلاله التنويع الأفقي مع التنويع الرئيسي.

يقاس التنويع الاقتصادي بتتبع التغيير الهيكلي في الناتج من خلال نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في مجمل الناتج المحلي، ومن خلال نسبة مساهمة الصادرات غير نفطية إلى الصادرات الكلية.

كما يمكن أن يقاس التنوع بتحديد مساهمة القطاع الخاص في الناتج، أو بتحديد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي من خلال الارتباط الأمامي والخلفي بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

رابعا: عرض وتحليل بعض المؤشرات التنموية لقياس التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

1- الناتج المحلي الإجمالي

لقد تأثر الناتج الحقيقي بانخفاض أسعار النفط لينخفض في عام 2015 بنسبة 13.83 % عما كان عليه في 2014 ثم بنسبة 1.86 % في عام 2016، وفي ما يلي:[1] تطور لقيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010 حتى 2016 مقيما بالريال السعودي.

الجدول: 3-7: تطور الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية من 2010 إلى 2016 (القيمة تريليون ريال).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الناتج المحلي	1.975	2.510	2.759	2.799	2.836	2.444	2.398

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

يتضح من البيانات السابقة الارتفاع المستمر في قيم الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع من 1.97 تريليون ريال سنة 2010 إلى أن بلغ أقصاه ليصل إلى 2.84 تريليون ريال في عام 2014، ومع انخفاض أسعار النفط انخفض الناتج سنة 2015 إلى 2.44 تريليون ريال ثم إلى 2.39 تريليون ريال سنة 2016، كما سجل في هذه السنة القطاع النفطي أكبر انخفاض له لمعدل نمو سالب بلغ 9.75-% خلال العامين 2015 و 2016 على التوالي.

2- مؤشر التنافسية

بالنسبة لبيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، فقد جاءت المملكة في المرتبة 29 من بين أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم على مستوى 144 بلدا في عام 2016 حسب مؤشر "التنافسية العالمية"، وهي بذلك تحتل المرتبة

[1] -ا إسماعيل براهيم السجيني، مرجع سبق ذكره.

الثالثة على مستوى الدول العربية بعد كل من الإمارات وقطر، وهناك تراجع ملحوظ في ترتيب المملكة خلال السنوات الأربعة الأخيرة فأفضل ترتيب للمملكة كان في عام 2011 حيث احتلت المرتبة 17 على مستوى العالم ويتميز المؤشر بالشمولية عبر اعتمادها على 12 متغيرا موزعا على ثلاثة محاور رئيسية وهي:[1] الركائز الأساسية، محفزات الكفاءة، التطور والابتكار.

الجدول 3-8: ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية الدولية خلال الفترة 2010-2016.

العام	الترتيب
2010	21
2011	17
2012	18
2013	20
2014	24
2015	25
2016	29

المصدر: قاعدة بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي

الشكل (3-3): ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية الدولية

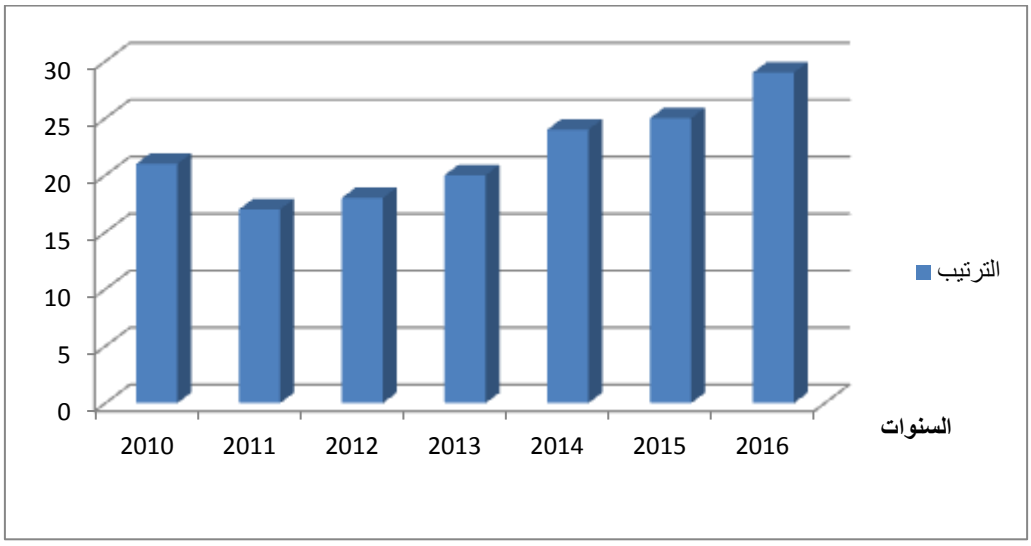

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة المنتدى الاقتصادي العالمي

[1] - إسماعيل إبراهيم سجيني، مرجع سبق ذكره.

يتضح من خلال البيانات السابقة أن المملكة فقدت مركزا جديدا في عام 2015 على المستوى الدولي بتراجعها من المركز 24 إلى المركز 25 كذلك هو الحال في عام 2016 حيث خسرت المملكة أربعة مراكز لتصبح في المركز 29 على مستوى العالم، وهو العام الخامس على التوالي الذي تتراجع فيه المملكة عالميا، ومع ذلك استمرت في احتلال المركز الثالث بين دول مجلس التعاون الخليجي.

3- توزيع الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى

لاخلاف أن قوة الاقتصاد السعودي تزيد من فرص نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي وقدرته على النمو وتجاوزه تحديات الاعتماد على مصدر الدخل الأحادي، حيث أن قوة القطاع الصناعي وتحقيقه معدلات تنمية متميزة خلال السنوات الأخيرة تجعله قابل لتحقيق تنوع اقتصادي ولنجاح عملية التطبيق، هذا بالإضافة لقوة العديد من القطاعات الأخرى مثل قطاع التشييد والبناء والتجارة، وقطاع خدمات المال والتأمين.

وفي ما يلي دراسة لتطور حجم القطاعات الاقتصادية الكبرى بالمملكة من 2011-2016 ونصيب هذه القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016. (النسبة المئوية).

الجدول 3-9: يمثل الناتج المحلي موزعا حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى (نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والغابات والأسماك	1.9	1.81	1.85	1.9	2.63	2.70
التعدين والتحجير	48.41	47.65	44.17	39.98	24.52	22.58
الصناعات التحويلية	10.04	9.82	9.96	10.83	12.40	12.58
الكهرباء والغاز والماء	1.13	1.09	1.10	1.15	1.48	1.58
التشييد والبناء	4.26	4.31	4.82	5.41	6.67	6.66
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	7.88	7.96	8.66	9.43	11.38	11.51
النقل والتخزين والاتصالات	4.59	4.52	4.81	5.12	6.35	6.69
خدمات مال والتأمين والعقارات	7.77	8.45	9.67	10.36	12.40	13.59
خدمات جماعية واجتماعية	1.67	1.67	1.78	1.90	2.28	1.14
الخدمات المصرفية	0.80	0.75	0.76	0.77	0.90	0.94
منتجو الخدمات الحكومية	12.44	12.70	13.19	13.35	19.44	10.10

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودي متاح على الموقع الالكتروني: www.stats.gov.saudi //:http تم الاطلاع عليه بتاريخ:2018/04/23

تشير البيانات السابقة إلى النمو المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المختلفة خلال السنوات السابقة، فيما بلغت نسبة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية في عام 2011 ما يزيد عن 10.04 %، وأخذت في الارتفاع حتى بلغت 12.58 % خلال العام 2016.

يعتبر قطاع التشييد والبناء أحد القطاعات الهامة بالمملكة و ينمو بشكل متسارع لكونه أكبر قطاعات الإنشاءات بالشرق الأوسط، وقد بلغت نسبة الناتج المحلي للقطاع عام 2011 حوالي 4.26% أخذت هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 6.66% في عام 2016؛

نفس الأمر لقطاع التجارة والفنادق والمطاعم الذي يعد من أحد أكثر القطاعات نمو بالمملكة خلال هذه الفترة، فقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع ما يقارب 8% سنة 2011 وارتفعت إلى 11.15 % خلال سنة 2016؛ ارتفع أيضا نسبة الناتج المحلي لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة حيث بلغت هذه النسبة 7.77 % في عام 2011 إلى 13.59 % في عام 2016؛كذلك يعتبر قطاع الزراعة والغابات والأسماك من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع 1.9 % خلال عام 2011 ليرتفع إلى 2.70 % في عام 2016؛

أما القطاع المساهم بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع التعدين والتحجير حيث بلغت نسبة هذا القطاع كقيمة مثلى خلال عام 2011 وانخفضت هذه النسبة خلال السنوات القادمة لتصل إلى 22.58 % خلال عام 2016 أي أن الحكومة السعودية خفضت من الاعتماد على هذا القطاع وإعطاء الأهمية للقطاعات الأخرى للمساهمة في تنوع الاقتصاد وتنوع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

المطلب الثالث: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج

تحتوي النرويج على إمكانيات نفطية هائلة، كان لها الفضل في احتلال النرويج المراكز الأولى ضمن الدول المصدرة للنفط في العالم، مما جعلها تتمتع بفائض نقدي كبير لاسيما بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، حيث بدأت النرويج في استقبال إيرادات مالية ضخمة من القطاع النفطي، والذي كان لها الأثر الفعال على الاقتصادي النرويجي، هذا ما أدى بالحكومة النرويجية إلى التفكير في كيفية الاستفادة من هذه العوائد بطرق تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل، فكانت الطريقة الوحيدة لذلك هي استثمار هذه الفوائض المالية في الأسواق المالية، ومن أجل تنفيذ ذلك، قررت الحكومة توظيفها لتدر عليها بالعوائد مضاعفة تضمن من خلالها حقوق الأجيال القادمة، ومن أهم المحاور التي ركز عليها:[1]

[1]- بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر 2015-2016، ص 76.

أولا: صندوق الثروة السيادية

تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من أنجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي فكانت الغاية من وراء إنشائه:[1]

- تمكين البلاد من إجراء سياسة مالية متحفظة، لمواجهة آثار تراجع إنتاج النفط؛
- حماية الاقتصاد غير النفطي من تقلبات أسعار النفط وأداة التعامل مع التحديات طويلة الأجل للموارد المالية ؛
- يشكل صندوق النفط حاجز ضد التقلبات في الإيرادات من الأنشطة البترولية.

– مبادئ واستراتيجيات صندوق الثروة السيادي النرويجي

إن عمل صندوق الثروة النرويجي يعمل وفقا لمبادئ معينة حددها أخصائيون في هذا المجال، وكذا وفق استراتيجيات محددة بدقة، وهذا من أجل الاستخدام الجيد لموارده بما يضمن خدمة الأجيال القادمة في ذلك.

أ– مبادئ صندوق الثروة النرويجي

- يشمل دخل الصندوق كل عوائد النفط وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛
- لا يسمح للحكومة في أي سنة من سحب أية أموال من الصندوق تزيد عن النقص في الميزانية الدولة غير النفطية (أي ميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط)؛ كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق[2].

ومن هنا يتضح أن الصندوق في الواقع هو جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط.

ب– علاقة صندوق الثروة النرويجي بالميزانية العامة للدولة

–بالنسبة للإيرادات: إن صلة الصندوق بالإيرادات العامة للدولة تكمن في جانبين:

- **الجانب الأول:** يقوم الصندوق فيه بالدور المستلم للإيرادات العامة وبالتحديد تلك المتأتية من قطاع النفط، والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة.
- **الجانب الثاني:** فيقوم به بدور المكون أو الجامع للإيرادات العامة المتولدة عن قيامه بالاستثمار خارج البلد وذلك في الأسواق النقدية والمالية العالمية.

[1]– محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانيات تطبيقها، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 10، جامعة الكربلاء 2008، ص ص 151-152.

[2]– بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 197.

–بالنسبة للنفقات: يحكم علاقة الصندوق بالنفقات العامة للدولة البعد الزمني (القصير و طويل الأجل)، فمن ناحية قصير الأجل فنجد أن الصندوق يعمل كمول للعجز الذي قد يصيب الميزانية العامة، أما من ناحية طويل الأجل فإنه يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل للأجيال، وذلك من خلال الدور الادخاري الذي يقوم به هذا الأخير، وهذا بعد النضوب التدريجي للاحتياطات المؤكدة من النفط[1].

ج –استراتيجيات صندوق الثروة النرويجي

إن نشاط الرئيسي لصندوق الثروة النرويجي هو الاستثمار في الأسواق النقدية والمالية الدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين، وهذا وفق إستراتيجية محددة تضعها وزارة المالية لكونها الهيئة المكلفة بإعداد إستراتيجية استثمار أصول الصندوق، بحيث يتم تطبيق هذه الإستراتيجية عن طريق بنك النرويج بصفته السير الفعلي للصندوق مع الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية ليست ثابتة وإنما هي متغيرة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، كما ترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المبادئ نوجزها فيما يلي:

- اقتصار نشاط الصندوق على الاستثمار في الأسواق الخارجية ومنع الاستثمار في أصول الشركات النرويجية، وهي الشركات التي يقع مقرها في النرويج مهما كان مجال عملها داخلي أو خارجي؛
- تحديد مكونات المحفظة الاستثمارية والأماكن الجغرافية لاستثمارات الصندوق؛
- إضفاء الطابع الأخلاقي على استثمارات الصندوق بالامتناع عن الاستثمار في الشركات والبلدان التي تنتهك مجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة سلفا من طرف الحكومة[2].

ثانيا: عرض وتقييم أداء مؤشرات التنمية لدولة النرويج

1– نمو الناتج المحلي سنويا

يبين الجدول التالي تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج سنويا خلال الفترة 2010–2016 لدولة النرويج مقيما بالنسبة المئوية.

الجدول 3–10: نمو الناتج المحلي سنويا ونصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2010–2016 (النسبة المئوية)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي	0.69	0.97	2.72	1.04	1.97	1.97	1.09
نصيب الفرد من الناتج المحلي	-0.55	-0.32	1.38	-0.17	0.83	0.93	0.21

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

[1]– بن عوالي خالدية مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2]– محمد حسين جبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

الشكل(3-4): نمو الناتج المحلي سنويا ونصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2010-2016

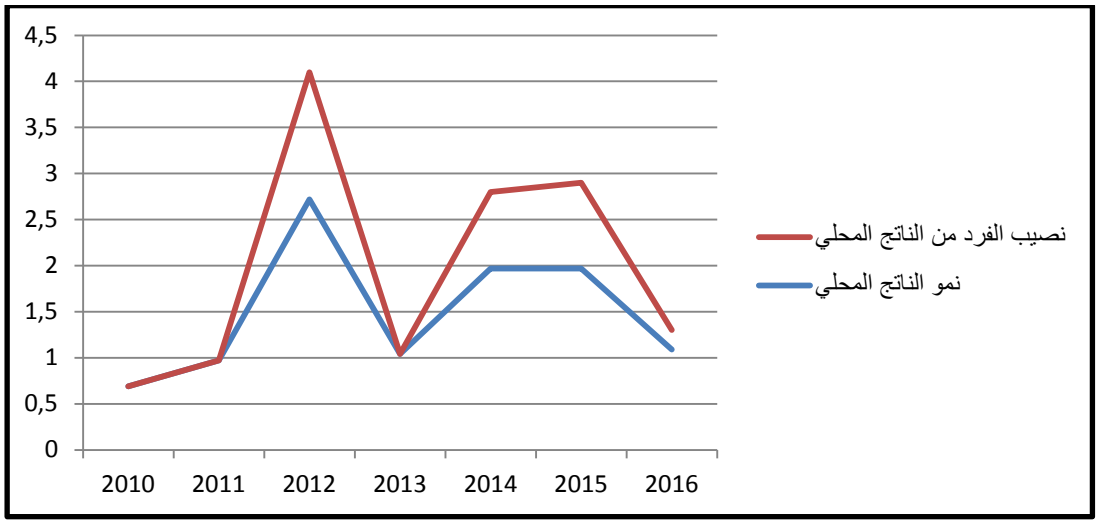

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli.org

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من بيانات الجدول السابق نموا ملحوظا في نمو الناتج المحلي خلال الفترة 2010 إلى 2016 حيث بلغت نسبته خلال العام 2010 نسبة 0.69 % إلى أن بلغت أقصاه الى72. 2.%، ويمكن تفسير هذه النتائج الى زيادة ايرادات الصندوق السيادي للدولة مما ساهم في تطوير وزيادة نمو الناتج المحلي

2- **القوى العاملة:** يبين الجدول الموالي إجمالي القوى العاملة لدولة النرويج و نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة للفترة 2010-2016.

الجدول 3-11: إجمالي القوى العاملة ومعدل البطالة لدولة النرويج لفترة 2010-2016 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القوى العاملة	2607926	2626888	2671604	2699135	2723816	2762984	2769740
معدل البطالة %	3.51	3.21	3.11	3.42	3.48	4. 30	4.67

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www.albank aldauoli. org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من الجدول السابق زيادة في إجمالي القوى العاملة للدولة لفترة 2010-2016، حيث بلغ إجمالي العمالة سنة 2010: 2607926 عامل، إلى أن وصل سنة 2016: 2769740 عامل وهذا يدل على توفر إمكانيات فرص العمل في البلد ومن المتوقع أن يصل إجمالي العمالة سنة 2017: 2794821.

أما فيما يخص معدل البطالة بلغت نسبة البطالة 3.51 % سنة 2010 ثم انخفضت هذه النسبة إلى أن وصلت 3.42% سنة 2012، بدأت هذه النسبة في الزيادة إلى أن بلغت نسبة 4.47% سنة 2016 ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة سنة 2017 الى 4.19 %.

3- تطور إيرادات الدولة النرويجية

يبين الجدول الموالي تطور إيرادات الصندوق السيادي خلال الفترة 2010-2015.

الجدول 3-12: الموالي تطور إيرادات أو موارد الصندوق السيادي خلال الفترة 2010-2015. (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مدفوعات الفائدة	1.74	1.40	0.94	0.90	0.84	0.83
ضرائب على الدخل وأرباح رأسمالية	30.95	32.54	31.66	28.89	25.40	21.75
ضرائب على التجارة الدولية	0.20	0.18	0.2	0.21	0.21	0.22
ضرائب على سلع وخدمات	24.39	22.67	22.34	23.50	24.03	25.08
إيرادات أخرى	22.71	24	24.95	25.13	27	27.71
اشتراكات الضمان الاجتماعي	19.68	18.75	18.98	20.21	21.30	22.42

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من خلال الجدول السابق نسبة مساهمة الضرائب والمدفوعات في زيادة مختلف الإيرادات الخاصة بالصندوق الثروة السيادي مما يدفع بالاقتصاد إلى تحقيق تنمية اقتصادية في البلاد، حيث نجد من الإيرادات المساهمة في زياد ة الموارد بنسبة كبيرة نجد اشتراكات الضمان الاجتماعي، حيث بلغت نسبة مساهمته كمورد سنة 2010: 19.68% و ارتفعت هذه النسبة إلى أن بلغت ما يقارب 23 % سنة 2016.

أما الضرائب على السلع والخدمات بلغت نسبتها سنة 2010 ما يقارب 24.40 % وارتفعت إلى 25.08 % سنة 2015؛ أما الإيرادات والمنح الأخرى ارتفعت نسبتها من 22.71 سنة 2010 إلى أن بلغت 27.71 سنة 2015، ويرجع سبب هذا الارتفاع للإيرادات الأخرى إلى ارتفاع مجموعة من الإيرادات كالإيرادات الطبيعية، وإيرادات الغاز الطبيعي و إيرادات الموارد المعدنية وغيرها من الإيرادات بما يفسر تنوع إيراداتها.

أما إيرادات الموارد النفطية فلم تعتمد بشكل كبير عليها في تنمية اقتصادها حيث بلغت نسبة هذه الإيرادات 6.68% سنة 2010 و انخفضت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى ما يقارب 4 % وهذا يدل على اعتماد الدولة إستراتيجية محكمة في تنويع مصادر دخلها ألا وهو صندوق الثروة السيادي وعدم اعتمادها على الموارد النفطية كمورد رئيسي في تنمية اقتصادها.

4- تطور نفقات الدولة

الجدول 3-13: تطور نفقات الدولة النرويجية خلال الفترة 2010-2016 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إعانات وتحويلات	65.78	66.39	66.85	66.86	66.35	66.29
نفقات أخرى	7.25	7.37	7.45	7.43	7.98	8.15
مدفوعات الفائدة	2.40	2.04	1.38	1.25	1.10	1.02
السلع والخدمات	8.59	8.26	8.17	8.28	8.39	8.47
أجور العاملين	16	15.92	16.12	16.16	16.16	16.04

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من خلال الجدول السابق اعتماد الدولة على مجموعة من النفقات،حيث بلغت أكبر نسبة مساهمة نفقات الصندوق كانت موجهة للإعانات وتحويلات حيث بلغت نسبتها 65.78% سنة 2010 إلى أن وصلت 66.29 % سنة 2016.

أما النفقات الأخرى فكانت موجهة إلى مدفوعات الفائدة والسلع والخدمات وأجور العاملين: حيث لم تتعد نفقة السلع و الخدمات خلال الفترة 2010-2016: 9 %كذلك نفقة أجور العاملين لم تتعد 17 %خلال نفس الفترة.

أما مدفوعات الفائدة فهي في تذبذب حيث لم تتعدى 3% خلال فترة الدراسة.

5- الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الجدول الموالي صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

الجدول 3-14: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النرويج خلال الفترة 2010-2016(%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة %	6.98	2.60	5.23	1.76	4.53	5.72	2.79
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة %	5.04	2.06	5.37	-0.04	0.65	1.76	-4.96

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 6.98 سنة 2010 إلى 2.79 سنة 2016.

أما التدفقات الوافدة من إجمالي الناتج كذلك شهدت انخفاضا كبيرا حيث بلغت 5.04 سنة 2010، انخفضت هذه النسبة إلى أن شهدت تغيير سالب سنة 2016 أي ما يقارب 5%-

6- القيمة المضافة

يبين الجدول الموالي إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 2010-2016 (مليار دولار).

الجدول 3-15: إجمالي القيمة المضافة في النرويج خلال الفترة 2010-2016(%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي القيمة المضافة	382202068109	446186657356	457214267296	468673872340	446572494049	344177658365	328392738095

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع إجمالي القيمة المضافة من 2010-2013 حيث بلغت إجمالي القيمة سنة 2013 ما يقارب 39 مليار إلى أن بلغت أقصاها سنة 2013 حوالي 47 مليار و يعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في نسبة التنويع في نشاطاتها الاقتصادي، مما ساهم في زيادة إجمالي القيمة المضافة التي تدفع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلد إلى الزيادة.

أما من سنة 2014 إلى 2016 نلاحظ تراجع طفيف في إجمالي القيمة المضافة إلى أن بلغ ما يقارب 33 مليار دولار سنة 2016.

المبحث الثاني: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي بعيدا عن التركيز على النفط

يتم عرض أمثلة لبلدان نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن التركيز على النفط، خاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا، وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيراد النفط أو أثر إيرادات النفط في إضعاف الحوكمة والمؤسسات، ويبدو أن النجاح أو الفشل في تطبيق التنويع الاقتصادي يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل هبوط الإيرادات النفطية.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي في ماليزيا

التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام لما حققته من إنجازات كبيرة يمكنه أن تستفاد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف والجمود، تعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما ملحوظا في ميادين معالجة الفقر والبحث عن فرص العمل وتخفيض نسبة المديونية.

أولا: المحاور الأساسية التي ركزت عليها عملية التنمية الماليزية : تتمثل فيما يلي:[1]

- تحمل القطاع الخاص دور مهم وأساسي في عمليات التنمية؛
- مساندة واضحة من الحكومة للقطاع الخاص؛
- تهيئة المناخ لأعمال قوى السوق؛
- التخطيط الاقتصادي المنظم الهادف لأحداث عملية التنمية؛
- وضع سياسة التصنيع القومية من أجل التحول من إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى أنتاج وتصدير السلع الصناعية؛
- تخفيض البطالة؛
- تحويل العمالة غير الماهرة إلى عمالة ماهرة؛
- تطبيق سياسة الخصخصة لجذب رؤوس الأموال إلى القطاعات المتقدمة ؛
- رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- وضع رؤية إستراتيجية حتى عام 2020 ذات أهداف واضحة؛

[1] – بلال محمد سعيد المصري،، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2016، ص 51.

- سياسة تطوير القطاع الزراعي من بعض المنتجات ذات الميزة التنافسية؛
- **التمويل الإسلامي**: حيث اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية، والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من سكان البلاد الأصليين وتشجيعهم على العمل في القطاعات الإنتاجية الرائدة حيث التزمت الحكومة الماليزية بأسلوب الالتزام السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، في حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وإشراكهم عمليا في تحقيق أهداف قومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها.

كما اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان، بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمين يشكلون أكثر من 50 % من قاعدة عملاء المصارف الإسلامية، وتستخدم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بصورة أساسية لشراء السيارات والعقارات وكذلك تمويل رأس مال العامل والاستثمار في الأوراق المالية، وخلال عام 2015 تم توجيه 18 % من الأموال التي تم الحصول عليها من المصارف لشراء مركبات النقل، بينما بلغت حصة تمويل رأس مال العامل 25 %، وبصورة عامة تم استخدام نحو 59 % من التمويل الإسلامي عام 2015 ضمن قطاع الأسر، مما يعني وجود إمكانية كبيرة للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات كعقود المشاركة والإجارة ومرابحة السلع[1].
- **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما من الاقتصاد الماليزي، ويعد تعزيز فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من الركائز الرئيسية لتحقيق هدف زيادة مساهمتها في الناتج الى42% بحلول 2020، ومن أجل ذلك قدمت برامج مختلفة لزيادة العرض وتنويع التمويل لهذه المؤسسات. كما خصصت الحكومة الماليزية في إطار هذا البرنامج 2 مليار رنغت من ميزانيتها عام 2012 لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتدعيمها بمليار رنغت إضافية من الميزانية العامة لعام 2016 سارية المفعول حتى 31 ديسمبر 2017.[2]

[1]- ابتسام ساعد، رابح خويني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30،سبتمبر 2017،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،ص ص345 .346

[2]- ابتسام ساعد، رابح خويني ، مرجع سبق ذكره، ص ص 346 -347.

ثانيا: التحديات المستقبلية للتنمية في ماليزيا (الإستراتيجية التنموية المستقبلية ، نظرة ماليزيا 2020)

في فبراير 1991 قدم مهاتير "رؤية 2020" وهي التي تضمنت أربع ركائز جوهرية للرؤية الفكرية له وهي: [1] "القومية الماليزية" و"التطور الرأسمالي"، "الدور التنموي للإسلام" و"الدور القومي للدولة".

حدد مهاتير مُحَمَّد في العديد من خطاباته تسع تحديات أو المشاكل التي يجب على ماليزيا تخطيها خلال سيرها على خطة 2020.

1- إقامة أمة ماليزية متحدة الأهداف والمصير المشترك، وعلى هذا يجب أن تكون الأمة في سلام مع نفسها، متكاملة إقليميا وعرقيا، وأن تعيش في وئام وشراكة كاملة وعادلة؛

2- التحرير النفسي الأمن، وتطوير المجتمع الماليزي مع الإيمان والثقة في ذاته والفخر على ما هو عليه وما أنجزه وجعله قويا، بما يكفي لمواجهة المحن؛

3- تعزيز وتطوير مجتمع ديمقراطي، يمارس شكلا من أشكال النضج السياسي وأن تكون ماليزيا مثلا للبلدان النامية؛

4- تقوية صورة المجتمع ورفع الروح المعنوية والمحافظة على الأخلاق الدينية؛

5- تعزيز مفهوم الليبرالية في المجتمع الماليزي، ونشر التسامح بين الماليزيين باختلاف أعراقهم وأديانهم وضمان تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية وعاداتهم وثقافاتهم بكل حرية؛

6- إقامة مجتمع متقدم علميا واجتماعيا، وأن يكون مجتمعا متطلعا للأمام وليس مجرد مجتمع مستهلك للتكنولوجيا، بل مساهما أيضا في الأوساط العلمية والتكنولوجية والتطور الحضاري؛

7- إقامة مجتمع متكامل ورعاية الثقافة والنظام الاجتماعي في المجتمع وتقدم المجتمع على الذات؛

8- ضمان مجتمع عادل اقتصاديا، الذي يقوم على التوزيع العادل للدخل والمنصف لثروة الأمة والتي فيها الشراكة كاملة نحو التقدم الاقتصادي.

9- إقامة مجتمع مزدهر ينافس الدول الاقتصادية بديناميكية قوية ومرنة من خلال تطوير الزراعة و ازدهارها.

ومن اللافت للانتباه أن ماليزيا عندما وضعت رؤية 2020، أطلقت على كل واحدة منها بتحدي، فهذا يدل على مدى صعوبة تجاوز هذه الخطة وهذا يحتاج لعمل متواصل في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية وتجد في التحديات التسعة التركيز على كلمة مجتمع وهذا يدل على أن العمل الجماعي هو الهدف الذي ستصل به ماليزيا إلى الرؤية.

[1] - بوربيب خديجة،النموذج التنموي الماليزي،الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،المنعقد يومي3و4 ديسمبر 2012،جامعة قالمة ،الجزائر ،ص ص 280-281.

رابعا: عرض وتحليل مؤشرات التنمية الماليزية

1- الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الجدول رقم 3-16 نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال الفترة 2010-2016.

الجدول 3-16: نمو الناتج المحلي سنويا في ماليزيا خلال الفترة 2010-2016 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي سنويا%	6.98	5.29	5.47	4.69	6	5.02	4.21

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli .org ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من بيانات الجدول السابق نمو الناتج المحلي سنويا حيث بلغ خلال 2010 نسبة 6.98 % ثم انخفض تدريجيا إلى سنة 2013 إلى أن وصل حوالي 4.7 % ،ثم عاود الارتفاع إلى أقصى حد سنة 2014 إلى 6 % لينخفض إلى 4.21% سنة 2016، وهذا يدل على اعتماد الدولة الماليزية في زيادة الناتج على عدة قطاعات مما يدل على تنويع اقتصادها.

2- القيمة المضافة المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الجدول الموالي تطور القيمة المضافة ومدى مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 3-17: القيمة المضافة للقطاعات المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي (%)خلال الفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة	38.33	39.09	39.92	39.88	40.13	39.9	40.5
الزراعة	10.08	11.45	9.79	9.11	8.87	8.46	8.65
خدمات	44	52	51.20	51	50.07	48.72	49.41

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli .org ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من بيانات الجدول السابق،اعتماد اقتصاد ماليزيا على اقتصاد متنوع يساهم فيه جميع القطاعات، فحسب بيانات البنك الدولي فإن الاقتصاد الماليزي يعتمد على مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات والصناعة ثم الزراعة، حيث يحتوي قطاع الصناعة على عدة صناعات منها: آلات ومعدات، الكيماويات، صناعات تحويلية، وغيرها من الصناعات.

بلغت نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات سنة 2010 نسبة 44 % إلى وصلت إلى 49.41% سنة 2016؛ أما قطاع الصناعة بلغت نسبة القيمة المضافة سنة 2010 حوالي38.33 % بقيت هذه النسب متقاربة من

خلال السنوات اللاحقة إلى غاية 2016 بلغت ما يقارب40.5 %، بينما قطاع الزراعة فهو قطاع متذبذب، بلغت قيمته المضافة سنة 2010 حوالي 10.08 % انخفضت هذه النسبة إلى سنة 2016 حيث بلغت 8.65 %

3- إجمالي القوى العاملة ونسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة

يمثل الجدول رقم 3-18تطور إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الماليزي ومدى نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة للفترة 2010-2016.

الجدول 3-18: إجمالي العمالة في ماليزيا ومعدل البطالة (%)خلال الفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي القوى العاملة	12214679	12784246	13343412	14015518	14429386	14820526	15113523
نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة	3.4	3.09	3	3.09	2.9	3.09	3.5

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli .org ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من البيانات السابقة تطور إجمالي القوى العاملة من 2010 إلى 2016 حيث بلغت قيمة العمال لسنة 2010 ما قيمته: 12214679 عامل إلى أن بلغت قيمة العمال سنة 2016 ما قيمته 15113523 هذا يدل على توفر إمكانيات فرص العمل في ماليزيا حيث ركزت عملية التنمية الماليزية على تحويل العمالة غير ماهرة إلى عمالة ماهرة، وتوفير فرص عمل في القطاعات الاقتصادية المساعدة على النمو وزيادة القيمة المضافة ، أما فيما يخص نسبة البطالة فقد عملت ماليزيا على تخفيض نسبة البطالة حيث بلغت نسبتها سنة 2010: 3.4 % و بقيت هذه النسبة ثابتة، كما من المتوقع أن تصل 3.4 %سنة 2017.

4- تطور مجموع الأصول والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية

تعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام 2015، فقد ذكرت وكالة فيتش في تقريرها لعام 2015 إن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا وصل إلى ما يعادل 27% من قروض نظامها المصرفي في نهاية 2015، كما بلغت نسبة نمو

التمويل الإسلامي 16,2% خلال نفس السنة، ولمتابعة تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا تم عرض مجموعة من المؤشرات من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول 3-19: تطور مجموع الأصول و القروض في المصارف الماليزية خلال الفترة 2010-2015.

		2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	**البنوك الإسلامية**	253516	320519	367686	426430	455411	526347
	النوافذ الإسلامية	8867	8131	8268	7093	7027	9021
	مجموع الأصول	262382	328649	375954	433523	462438	535368
الودائع	**البنوك الإسلامية**	211837	261542	301537	345889	398041	399321
	النوافذ الإسلامية	5116	4845	4919	3058	2639	3340
	مجموع الودائع	216953	266387	306457	348947	400680	402661
القروض	**البنوك الإسلامية**	154066	190938	227655	277491	329443	383494
	النوافذ الإسلامية	508	446	397	428	532	974
	مجموع القروض	154575	191384	228052	277920	330174	384468

Source : Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, malaysia ,dec 2015,available on http//www.bnm.gov.my,25/10/2017

5-أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي

اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمون يشكلون أكثر من 50% من عملاء المصارف الإسلامية.

وبصورة عامة، تم استخدام نمو 59 % من التمويل الإسلامي في عام 2015 ضمن قطاع الأسر، مما يعني وجود إمكانية كبيرة للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد، وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات كعقود المشاركة المتناقصة والإجارة ومرابحة السلع، حيث يمثل الجدول 3-5 توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب كل قطاع.

[1]- ابتسام ساعد، رابح خوبني ، مرجع سبق ذكره، ص345.

يمثل الجدول 3-20: توزيع التمويل المصرفي في ماليزيا حسب كل قطاع

القطاعات	الزراعة	المناجم	التصنيع	الكهرباء والغاز	الفنادق	الإنشاءات	العقارات	النقل	التأمين	التعليم والصحة	قطاع عائلي	قطاعات أخرى
نسبة التمويل %	3	2	5	1	4	4	5	3	8	5	59	1

Source : **Bank Negara**, **Monthly Statistical Bulletin**, **Dec 2015 ; available on** : **http**://**www**.**bmm**.**gov**.**my**.

6-تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما في الاقتصاد الماليزي، حيث يمثل الجدول التالي القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لسنة 2015

الجدول 3-21: القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لسنة 2015.

الفئة	القيمة المضافة (مليار رنغت)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%
المؤسسات الصغيرة	396.6	35.8
المؤسسات الكبيرة	710	64.2
الناتج المحلي الإجمالي	1106.6	100

Source : Departement of statistic malaysia, small and Medium entreprise, 2014, available on : http://www.statistic.gov.my. Consult : 12/12/2015.

تشير البيانات السابقة وفقا للإحصائيات الصادرة في عام 2015 بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 396.8 مليار رنغت وساهمت بنسبة 35.8 %من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يبين أهمية هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد الماليزي.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في أندونيسيا

تعتبر اندونيسيا في عداد الدول الهامة التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي في منطقة جنوب شرق آسيا، ويرجع ذلك إلى تجربتها في التنمية التي امتدت لأكثر من 50 سنة والتي زخرت بالعديد من التفاعلات المحلية، الإقليمية و الدولية.

أولا: التنويع الاقتصادي في اندونيسيا (المقومات والمؤشرات)

تملك اندونيسيا ثروة من الموارد الأولية والبشرية تؤهلها لتنوع اقتصادها، حيث بلغ عدد سكان اندونيسيا 252.8 مليون نسمة حسب تقديرات سنة 2016، لتكن بذلك رابع أكبر بلد من حيث الساكن،كما تزخر بالموارد الأولية فهي أول مصدر عالمي للفحم والنيكل، بلد مصدر للذهب والزنك والنحاس، وهي من أكبر منتجي ومصدري زيت النخيل، ثاني منتج للمطاط والقهوة وأدوات الصيد، كما تحوز لوحدها على 40 % من الاحتياطي العالمي للطاقة الحرارية، وتحتل المواد الأولية من بينها المحروقات من نفط وغاز على المراكز الخمس الأولى في قائمة المواد المصدرة لاندونيسيا[1].

يساهم البترول والغاز في اندونيسيا تقليديا إسهاما كبيرا في موارد الاقتصاد المحلي من خلال عائدات الصادرات في احتياطات النقد الأجنبي، وتعزم اندونيسيا إلى خفض نسبة اعتمادها على واردات النفط من 50 % سنة 2011 إلى 23% سنة 2025 فيما تراهن على رفع الطاقات المتجددة من 6 % إلى 26 % في المدة نفسها.

كما قامت اندونيسيا بتخصيص 250 بليون دولار خلال الفترة 2011-2025 للاستثمار في البنى التحتية بهدف إصلاحها وتطويرها وجعلها بحلول 2030 كسادس أقوى قوة اقتصادية وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الخارجية والداخلية والتركيز على اليد العاملة الشبانية، وكذا عن طريق خلق تنمية متوازنة بين الجزر، كما تسعى اندونيسيا لرفع مستوى التعليم وتحرير التجارة والاستثمار من خلال تقوية العلاقات مع الدول العضوة في المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي[2]؛كما تعد من أكثر الاقتصاديات استقرارا خلال فترة الأزمة العالمية، تتعزز هذه النتائج بتوقعات النمو وزيادة الدخل حسب القدرة الشرائية ومن المتوقع أن يتضاعف معدل النمو أربع مرات خلال سنة 2020 حسب تقرير: standard chartered rapport ، ولا يمكن فصل اندونيسيا عن السياحة، حيث يمثل هذا القطاع 9,5% من الناتج المحلي الاجمالي، ورغب جذب أندونيسيا تسعة مليون سائح سنة 2014 الا انها تبقى متخلفة مقارنة بماليزيا وبذلك فهو يعتبر الهدف الذي تسعى اليه في أفق 2025، وهذا برفع التحديات التي تواجه هذا القطاع كتطور المرافق السياحية والخدمات الصحية، تسهيل اجراءات الحصول على تأشيرات والترويج لهذه الانجازات باستخدام القنوات الاعلامية الرسمية والغير رسمية.[3]

[1] -Organisation de coopération et développement économique, les études économiques de l'OCDE : Indonésie 2015, p :111.Étude publié sur le site : http://www.keepeek.com

[2]- أمال خالي، دروس التجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي، دراسة في مقاربة مشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا (2011-2025) مجلة العلوم السياسية و القانونية، عدد 17، الجزائر، جانفي 2018، ص 840.

[3]- المرجع نفسه، ص ص843،845 بتصرف.

ثانيا: تقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية في اندونيسيا

الجدول 3-22: عرض لمؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة اندونيسيا خلال الفترة 2009-2016

.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشرات قطاعات حقيقية (% تغير سنوي) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	4.6	6.2	6.5	6.3	5.8	5.1	4.5	5.2
الاستهلاك الخاص	4.9	4.7	4.7	5.3	5.3	5.5	5.3	5.5
الاستهلاك الحكومي	15.7	0.3	3.2	1.3	4.9	1.0	00	00
الاستثمار	2.4	8.8	10.1	16.3	4.9	5	5	7.5
الصادرات	-9.7	15.3	13.6	2	5.3	-0.5	1	1.5
الواردات	-15	17.3	13.3	6.7	1.2	-2.3	0.5	1.5
الناتج المحلي الإجمالي (مليار $)	540	709	845	877	869	863	917	1.010
ميزان الموازنة	-1.8	-1.2	-0.6	-1.7	-2.1	-2.4	-2.0	-1.5
الإيرادات	16.5	17	17.8	18.1	17.9	17.6	17.7	17.6
المصروفات	18.3	18.2	18.5	19.7	20	20	19.7	19.1
القطاع المالي الخارجي (من الناتج المحلي%) ميزان الحساب الجاري (من الناتج المحلي%)	2	0.7	0.2	-2.8	-3.4	-3.2	-2.9	-2.6
الصادرات	24.6	23.5	25.2	24.1	23.6	22.8	22.2	21.1
الواردات	20.7	20.5	22.4	24.3	24.3	23.3	22.2	21.4
الميزان التجاري	-2	-2.3	-2.6	-2.6	-2.6	-2.6	-2.9	-2.4
احتياطات دولية	5.5	6.1	6.2	6.4	5.9	6.6	6.4	6.4
الدين الخارجي	32	28.5	26.7	28.8	30.6	35.2	38.1	39.8

المصدر: بنك اندونيسيا المركزي، بلومبورغ مركز الإحصاء الإندونيسي، https://www.bi.go.id/en/Default.aspx ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/05/20.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق تباطؤ نمو الناتج المحلي ليصل إلى 4.5% سنة 2015 بعدما كان 6.5% سنة 2011، وذلك بسبب كبح النمو بفعل هروب رؤوس الأموال والفجوة في البنية التحتية، وإذا نجحت الحكومة في دفع خططها الاستثمارية قدما وخفض الدعم حتى يتعافى أسعار السلع والطلب على الصادرات، يمكن لذلك أن يرفع النمو إلى نسبة أعلى ليصل إلى 5 % سنة 2016.

- زيادة نسبة الاستثمار من 2009 إلى 2016 حيث بلغ 2.4 سنة 2009 إلى أن بلغت 7.5 % سنة 2016.

- زيادة في نمو الناتج المحلي سنويا حيث وصل إلى 1.101 مليار دولار سنة 2016.بعدما كان 540 مليار دولار سنة 2009.

- سوف يتقلص عجز الحساب الجاري عند 2.6 % من الناتج الإجمالي بحلول 2016 بعدما كان 3.2 % سنة 2014 وذلك اعتمادا على رفع الحكومة للقيود المفروضة على التصدير وإزالتها للدعم على الوقود لأنه سوف يؤدي إلى زيادة أسعار الوقود ويحد من الطلب على وارداته، وقد تم تخفيف القيود على صادرات المعادن الخام بمرور الوقت كما يتوقع أن تحسن الميزان الحساب الجاري بفعل الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى تقييد واردات السلع الأجنبية مثل الأجهزة الكهربائية وينبغي أن يساعد تراجع قيمة الروبية الاندونيسية في الحد من الزيادة في العجز.

كذلك الارتفاع السريع للديون الخارجية من 30.6 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 إلى 39.8 %سنة 2016 وذلك بغية الحفاظ على خطوطها الائتمانية، هذا ما يفسر تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي في اندونيسيا.

2-القوى العاملة

الجدول 3-23: يمثل إحصائيات القوى العاملة للفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي القوى العاملة	116988944	118672947	120202270	121651092	123063758	122582281	125383553

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

يمثل الجدول السابق إجمالي القوى العاملة للفترة 2010-2016 حيث تزايد عدد العمال من 116988944 سنة 2010 إلى 125383553عامل سنة 2016، ومن المتوقع أن يصل إلى 127110975 سنة 2017، وذلك لتوفر رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع القطاعات إلى جانب توفر البنية التحتية للمنشآت اللازمة مما أدى إلى توفر عدد من المناصب وبالتالي الزيادة في حجم العمالة، وهذا ما يبين نجاح التنويع الاقتصادي وعدم التركيز على مورد واحد.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي في تركيا

تسعى الحكومة التركية إلى دفع وتيرة الاقتصاد إلى المرتبة العاشرة عالميا والثالثة أوروبيا بحلول العام 2023، فقد كان نجاحها ملحوظا ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى السرعة التي قامت بها بعمل تغيرات هيكلية ومؤسسية، في الواقع حققت تركيا تقدما كبيرا في إعادة هيكلة قطاعها المالي، وكذلك في تحسين كلا من إدارة القطاع العام وبيئة أعمالها.

تهدف الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها إلى:[1]

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي؛
- تعزيز كفاءة ومرونة القطاع المالي؛
- وضع نظام الضمان الاجتماعي على أساس سليم.

أولا: الرؤية الاقتصادية التي نهضت بتركيا

لقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معا؛ ويمكن اختصار عناصر هذه الرؤية في النقاط الآتية:[2]

1-دعم الاستثمارات: حيث عملت الحكومة التركية بدفع الاستثمارات نحو آفاق واعدة وذلك من خلال:

- إنشاء وتدعيم مناطق اقتصادية وهي عبارة عن مراكز جذب للاستثمارات في مجالات الصناعة والزراعة، أخذت بالاعتبار توفر اليد العاملة والنقل والطاقة والمواد الأولية، وفاعلية السوق، كما اعتمدت سياسة تقديم المحفزات خاصة التي من شأنها تقليل تكلفة الإنتاج وزيادة جودة المنتجات وتوفير فرص العمل؛
- تشجيع الصادرات وإزالة كل المعوقات الإدارية والمادية، حيث ركزت على التجارة الخارجية بصفتها الوسيلة الفعالة للنمو الاقتصادي؛
- دعم شبكة النقل باعتبارها إحدى أهم لوازم الاستثمار، فقد قامت بتطوير شبكة السكك الحديدية من السكك القديمة، كما أدخلت خدمة القطارات السريعة.

2-المجال الزراعي: تضمن سياسة النهوض الزراعي رؤية إستراتيجية من بين خطواتها:

- استخدام التكنولوجيا في المناطق الريفية لزيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، ودعم شركات التصدير لأجل عرض المنتجات في الأسواق العالمية؛
- العمل على تطوير التأمين الزراعي لحماية المزارعين من خسائر الكوارث الطبيعية.

3-المجال السياحي: اعتمد الحكومة التركية خطوات جريئة منها:

[1]- مؤشرات الاقتصاد الكلي، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.invest.gov.tr ،اطلع عليه يوم: 2018/04/28 على الساعة: 16:00

[2]- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، ط1، مركز النماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013/06/12،ص ص 119-120.

- إحداث تحسينات شاملة للبنية التحتية وتغيرات لقوانين القطاع السياحي، كما عملت ضمن خطتها على تنويع المنتجات السياحية؛
- تطوير المشروعات المحلية، وحتى تستطيع السياحة التركية استقطاب السياح على مدار السنة فقد صاغت سياسات لتطوير السياحة الشتوية والجبلية والعلاجية والدينية، وتقديم الدعم اللازم لشركات المعارض ووكالات السياحة[1] وبفضل دعم القطاع السياحي ازداد الدخل السياحي بنسب مضاعفة، حيث كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام 2002 حوالي 13 مليون سائح في حين وصل عددهم عام 2016 ما يقارب 30 مليون زائر، وتهدف لأن يصل عدد السياح الذين تستقبلهم إلى 50 مليون سائح بحلول 2023، و أن يصل دخل السياحة 50 مليار دولار.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2017 سيكون في تركيا2,08 تريليون دولار، وتهدف تركيا لرفع متوسط دخل الفرد لديها إلى 25 ألف في عام 2023، كما بلغت قيمة الصادرات لمنطقة "ايجه" 10 مليارات و467 مليون دولار خلال النصف الأول من 2017، فيما بلغ حجم الواردات نحو 10 مليارات و449 مليون دولار[2].

ثانيا: عرض وتقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية في تركيا

1- إجمالي الناتج المحلي

يمثل الجدول الموالي إجمالي الناتج المحلي مقيما بالدولار الأمريكي، ونمو الناتج سنويا خلال الفترة 2010-2016.

الجدول 3-24: إجمالي الناتج المحلي، ونموه سنويا خلال الفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار أمريكي	7.718	8.325	8.739	9.505	9.341	8.597	8.637
نمو الناتج المحلي سنويا (%)	8.48	11.11	4.78	8.49	5.16	6.08	3.18

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من بيانات الجدول السابق تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2016 حيث بلغ الناتج الإجمالي أقصاه حوالي 9.505 تريليون دولار أمريكي خلال 2013 ثم بدأ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 8.637 تريليون

[1]- محمد زاهد جلول، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2]- سعيد عبد الرزاق، الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالميا في 2023، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 28 أغسطس 2017، العدد 14153 تم الاطلاع عليه: 2018/04/29 على الساعة00 : 14، متاح على الموقع: http://m.aawsat.com

دولار سنة 2016، بينما ارتفاع نمو السنوي للناتج المحلي إلى أن بلغ نسبة 11.11% سنة 2011 ثم انخفضت نسبته كأدنى حد سنة الموالية 2012 إلى أن بلغ نسبة 4.78 %، عاود النمو السنوي الارتفاع إلى أن بلغ كأقصى نسبة في سنة الموالية 2013 ثم انخفض إلى 3.18 % في سنة 2016.

كما أشارت بيانات البنك الدولي أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي 10672 دولار أمريكي خلال سنة 2010 إلى أن بلغ 12542 دولار أمريكي سنة 2013 ثم انخفض نصيب الفرد إلى 10862 دولار أمريكي سنة 2016 وهذا تماشيا مع نمو الناتج المحلي سنويا، حيث أنه عند زيادة النمو الاقتصادي في البلد يرتفع نصيب الفرد من الناتج وعند انخفاضه ينخفض نصيب الفرد.

2- إجمالي القوى العاملة في تركيا ومعدل البطالة من إجمالي القوى العاملة

يمثل الجدول رقم 3-25: إجمالي العمالة في تركيا ومعدل البطالة خلال الفترة 2010-2016.

الجدول 3-25: إجمالي العمالة ومعدل البطالة في تركيا خلال الفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي القوى العاملة	25218278	26275654	26756052	27797137	28631032	29710011	30749543
نسبة البطالة (%)	10.65	8.80	8.14	8.72	9.88	10.23	10.84

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من إحصائيات الجدول السابق زيادة إجمالي القوى العاملة من سنة 2010 إلى 2016 حيث بلغت إجمالي القوى العاملة 25218278 سنة 2010 إلى أن بلغت 30749543 عامل سنة 2016 ومن المتوقع أن يصل حجم العمالة 31275594 عامل سنة 2017 وذلك لتوفر مناصب عمل في القطاعات المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

رغم الزيادة في حجم العمالة إلا أن معدل البطالة متزايد مقارنة مع فرص العمل حيث بلغت نسبة البطالة 10.65 % سنة 2010، انخفضت قليلا خلال السنوات الموالية ثم ارتفعت إلى 10.84 % خلال سنة 2016.

3- القيمة المضافة لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم 3-26: نسبة القيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلي لمختلف القطاعات خلال الفترة 2010-2016.(%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
خدمات	61.75	60	60.88	60.70	60.66	60.49	61
صناعة	27.98	30.61	30.33	31.61	31.61	31.66	32
زراعة	10.26	9.36	8.78	7.67	7.45	7.83	7.01

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من الإحصائيات المقدمة في الجدول السابق مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث اعتمد الاقتصاد التركي على القطاعات الرائدة وهي قطاع الخدمات والصناعة ويليها قطاع الزراعة.

حيث لم تتعدى نسبة القيمة المضافة نسبة 62% لقطاع الخدمات خلال الفترة المدروسة، كذلك نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة تزايدت نسبتها من ما يقارب27.98 % خلال سنة 2010 إلى ما يقارب 32% خلال سنة 2016.

أما قطاع الزراعة فقد انخفضت من 10.26 % سنة 2010 إلى7 % سنة 2016. مما سبق يتضح تنوع الاقتصاد التركي في مختلف القطاعات يساهم في دفع وتيرة النمو الاقتصادي للبلد وبالتالي فان اقتصاد تركيا هو اقتصاد ضخم ومتنوع وهو اقتصاد ناجح يتمتع بالحيوية.

4- السياحة في تركيا

جدول 3-27: إجمالي السياحة (نفقات وإيرادات) وإجمالي عدد السياح لدولة تركيا خلال الفترة 2010-2016 (مليار دولار أمريكي).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السياحة نفقات	5.817	5.372	4.585	5.253	5.475	5.686	5.025
السياحة إيرادات	26.318	30.302	31.566	36.192	38.766	35.451	26.695
السياحة عدد المغادرين	6557000	6282000	5803000	7526000	7982000	8751000	7892000
السياحة عدد الوافدين	31364000	34654000	35698000	37795000	39811000	39478000	30289000

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني:www.albank aldauoli.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/28

نلاحظ من بيانات الجدول السابق زيادة إيرادات السياحة للدولة التركية حيث بلغت 38.766سنة 2014، ويعود سبب هذه الزيادة هو الزيادة في عدد الوافدين للدولة إلى أن بلغ 7982000 سائح في نفس السنة،يعتبر هذا القطاع مهم ،مما شجع المستثمرين في الخارج إلى البدء بالاستثمارات الفندقية والمنتجعات السياحية والخدمات المتنوعة التي تقدم للسياح.

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري والدروس المستفادة من التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي

اعتمدت الجزائر في القطاع النفطي كمحرك للاقتصاد، وهو خيار أثبت هشاشته من الناحية الإستراتيجية وأصبح محل انتقاد واسع مؤخرا بسبب ظهور تبعاته الاقتصادية المكلفة إضافة إلى عدم استغلال الوفرة المالية بشكل جدي لتنويع الاقتصاد وعدم جعله رهينة تقلبات أسعار النفط.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا: الاقتصاد الجزائري (الواقع والخصائص)

يمكن التعرض لخصائص الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية:[1]

- تأثير سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص فيصبح الاقتصاد مرتكزا على الارتكاز الريعي، ومهمشا للقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي دفع السلطات إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد التي فشلت في تحقيق هدفها في كثير من الحالات.
- ضعف التحولات الهيكلية، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية.
- يعاني الاقتصاد النفطي الجزائري من عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية.
- الاعتماد على النفط وغياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد،حيث ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الوطني، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الوطني لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط و غياب إستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

[1] – ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة قالمة، الجزائر، جوان 2017، ص 307.

ثانيا: تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

1- **الناتج المحلي الإجمالي** :يمثل الجدول الموالي نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا و نمو نصيب الفرد خلال الفترة 2010-2016.

الجدول3-28: الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد سنويا خلال الفترة 2010-2016 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي سنويا	1.63	3.63	2.89	3.37	2.76	3.78	3.76
نصيب الفرد من الناتج	-0.10	1.76	0.93	1.32	0.69	1.73	1.79

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/05/04.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ هناك تذبذب في الناتج المحلي سنويا وكذا في نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2010-2016 ويعود سبب هذا التذبذب إلى اعتماد الجزائر في تمويل إيرادها على العوائد النفطية (الجباية البترولية)، حيث من المتوقع أن يصل الناتج المحلي سنة 2017 إلى 3.29 % ونمو نصيب الفرد خلال 2017 إلى 1.43%.

2. العمالة: يمثل الجدول الموالي إجمالي العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول3-29: إجمالي العمالة ومعدل البطالة خلال الفترة 2010-2016 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي العمالة	10861377	11136913	11358846	11597754	12064551	11642537	11798733
معدل البطالة	10.15	9.96	9.96	10.97	9.81	10.60	11.19

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/05/04.

نلاحظ من بيانات الجدول السابق ارتفاع طفيف في إجمالي العمالة خلال الفترة 2010-2016 وهذا ما يدل على عدم توفر مناصب الشغل في الجزائر مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة خلال نفس الفترة حيث بلغت نسبتها 10.15 % خلال سنة 2010 إلى أن بلغت أقصاها خلال 2016 حيث وصلت 11.90 % ومن المتوقع أن تنخفض قليلا نسبة البطالة إلى 10.19% في 2017.

3- القيمة المضافة

الجدول3-30: نسبة القيمة المضافة لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج الإجمالي للفترة 2010-2016 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة لقطاع الصناعة	51.60	53.85	52.71	51.25	47.81	45.59	38.80
القيمة المضافة لقطاع الخدمات	38.32	37.11	38.67	39.39	41.51	43.31	48.58
القيمة المضافة لقطاع الزراعة	10.06	9.02	8.61	9.39	10.64	11.08	12.60

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/05/04.

نلاحظ من إحصائيات الجدول السابق اعتمادا الاقتصاد الجزائري في تنمية بنسبة كبيرة على قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، حيث نلاحظ انخفاض نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من 51.60 % لسنة 2010 إلى 38.80 % سنة 2016، مع الارتفاع في نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 38.32 % إلى 48.58% أما فيما يخص قطاع الزراعة فلم يساهم بنسبة كبيرة، في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أنه لم يتجاوز 13 % خلال فترة الدراسة، هذا ما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على العوائد النفطية بنسبة كبيرة في تمويل اقتصاده، وعدم إتباع إستراتيجية التنويع الاقتصادي بطريقة محكمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، أي أن الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تركزا والأقل تنوعا.

حيث أثبت التقرير السنوي لبنك الجزائر لمختلف السنوات: 2008، 2013، 2015 أن الإيرادات الغير نفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20 % إلى 40%خلال فترة الدراسة، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات، حيث تراوحت من 60% إلى 80 % لتسيطر على هيكل الإيرادات النفطية، ومما لاشك فيه أن التوجه نحو الاعتماد على الإيرادات النفطية يأتي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط وما يمكن استنتاجه أنه رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أن النفط يبقى المسيطر الأساسي على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر

يبرز الواقع أن الاقتصاد الوطني قد اتبع عدة سياسات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث حاولت الحكومة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تبني مجموعة من البرامج الاستثمارية والتنموية التي امتدت فترتها من 2001 إلى 2014 وفيما يلي عرض موجز لكل برنامج.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (مخطط 2001-2014): الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار، قبل أن يصبح غلافه المالي مقدرا ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1]؛ يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي.

2- **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**: يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تحسين معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري والفلاحة والتنمية الريفية[2].

3- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014)**

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار مقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها مثل السكك الحديدية والطرق بمبلغ 130 مليار دولار يهدف هذا البرنامج إلى:[3]

- تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية لتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم التنمية الصناعية ؛
- تشجيع إنشاء مناصب التشغيل؛

[1]- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر 2011-2012، ص 46.

[2]- جديري روضة، أثر برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي يقيم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي في يومي: 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص 9.

[3]- المرجع نفسه، ص 10.

- تطوير اقتصاد المعرفة؛
- تنمية بشرية وذلك من خلال: إتماما مشروع وحدة سكنية.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بتوفره على موارد طبيعية مهمة خاصة المحروقات والذي غالبا يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، هذا الاعتماد على المورد الوحيد جعل من اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، وهو ما أدى إلى طرح فكرة التنويع الاقتصادي والاعتماد على عدة مصادر للدخل الوطني، ويمكن للدول الراغبة في ذلك مثل الجزائر الاستفادة من تجارب دولية حققت نجاحات في تنويع اقتصادياتها

أولا: الدروس المستفادة من تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي

أ- تجربة الإمارات العربية المتحدة

بعد التطرق لتجربة دولة الإمارات في التنويع الاقتصادي يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها وهي:

- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي تتضمنها خطط تنموية متتابعة ومتكاملة والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.
- التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة ومتكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسات والبنيات التحتية والعمل على توفير مناخ جيد للأعمال؛
- يعتمد تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيدا، فنتائج التجارب التنموية المختلفة تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، وهو ما يقتضي حكومة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي و إخضاعها لضوابط الشفافية؛
- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسيع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ مناسب للأعمال للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وهي تتضمن تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، تشجيع البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بعض السياسات العمومية التي تحمي الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية، ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومواجهة منافسيهم.

2- تجربة المملكة العربية السعودية

- نجاح جهود التنويع الاقتصادي والحد من الانكشاف الخارجي وفقا للرؤية الطموحة 2030 إنما يتطلب إصلاح شامل للإطار العام الاقتصادي للدولة من خلال تصميم نماذج مرنة للنمو تتكامل ضمنها السياسات الاقتصادية بالصورة التي تكفل تحقيق الأهداف المرجوة.
- استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والزراعة لتعزيز القيم المضافة للاقتصاد الوطني.
- تطوير مكانة وأداء القطاع من خلال تحسين وضعية مناخ الأعمال وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على التنويع الأفقي والرأسي في عمليات الاستثمار.
- الاستمرار في تطوير البنى التحتية من شبكة طرق وموانئ ومطارات وشبكات الاتصالات لكونها تلعب دورا هاما في تطوير نشاط القطاع الخاص، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي.
- التركيز في نماذج النمو على تنمية الموارد البشرية، من خلال تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين، بما يسهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وعلى نحو مستدام.

3- التجربة النرويجية

نلاحظ من خلال التجربة النرويجية في كيفية استخدامها للعوائد النفطية، فنلاحظ أنها استطاعت النجاح في ذلك وهذا من خلال انتهاجها لسياسة الاستخدام الغير مباشر لعوائد النفط بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4% من هذه العوائد في الميزانية السنوية ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد الوطني من الانخفاض الحاد لأسعار النفط، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل، بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.

وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ذلك أن النرويج قد قامت بوضع إستراتيجية محكمة في استغلال أموال النفط من خلال صندوقها في الاستثمارات الخارجية فقط، كما أنها قد منعت استثمار أموال الصندوق في الاستثمارات الداخلية، وذلك خوفا من أي صدمة سلبية قد تلحق اقتصادها مما قد ينتج عنه تدهور في قيمة عملتها المحلية، كما أنها قد قامت أيضا بتوزيع استثمارات الصندوق عبر مناطق مختلفة من العالم، وقامت أيضا بوضع مبادئ أساسية تقوم عليها استثمارات الصندوق كالمبادئ الأخلاقية بحيث لا تسمح لصندوقها بالاستثمار في المشاريع الغير أخلاقية.

هذه الإستراتيجية التي اعتمدتها النرويج في إدارة العوائد النفطية مكنتها من التغلب على نقمة النفط، وتحويلها إلى نعمة، وهذا على المدى الطويل فيما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، كما يضمن لاقتصادها الاستمرار حتى بعد فناء هذا المورد.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي بعيدا عن التركيز على النفط

1- التجربة الماليزية

- الاهتمام بجوهر الإسلام و تفعيل منظومة القيم التي حث عليها الإسلام في المجال الاقتصادي و غيره؛
- أعمال مبادئ الشورى التي حث عليها الإسلام من خلال نظم ديمقراطية تحترم حقوق الأفراد؛
- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي اجتماعي؛
- التنمية البشرية و رفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية، تقوم به ويجني ثمارها؛
- إن الصناعات الإستراتيجية يجب أن يتوفر إليها الدعم الحكومي قوي عند الحاجة أي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير وأن تحفز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية، ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب تحقيقه.

2- التجربة الاندونيسية

نلاحظ من هذه التجربة أن هناك عوامل قد ساعدت على نجاح التجربة الاندونيسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 97 % من الاقتصاد الاندونيسي وهو الأمر الذي ساعدها على تحقيق معدلات نمو عالية ألحقتها بالمجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم، ومن العوامل المساعدة على نجاح اندونيسيا نجد:

1- عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حالات محدودة وللضرورة الاقتصادية عند الحاجة إلى زيادة الثقة الدولية في الاقتصاد الإندونيسي، وكان تشجيع الاستثمارات الخارجية وجذب الشركات الكبرى هو العامل المحفز لنمو الاقتصاد الاندونيسي بشكل كبير؛

2- انتهاج سياسة الشفافية وتفعيل دور الرقابة على المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة ومكافحة الفساد والعمل على ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كأساس لتطور و استقرار الدولة؛

تتمثل تجربة إندونيسيا من التجارب الرائدة التي حققت طفرات اقتصادية، حيث تعتبر نموذجا للديمقراطية الإسلامية فنجحت في الحفاظ على حكومة ديمقراطية وعلى تحقيق نمو اقتصادي هائل من حيث اعتمادها على مواردها واستثمارها على النحو الأمثل وتهيئة المناخ الملائم الذي يتيح فرص العمل والابتكار.

3- التجربة التركية

التجربة التنموية التركية مستمرة، حيث بدأت الإصلاحات أولا بالاقتصاد ثم البيئة والتعليم والصحة والطاقة والحكم المحلي، ومساهمة تركيا في حل المشاكل العالمية، كما نجحت تركيا في انجاز هيكل اقتصادي تنافسي مستند على تحسين مستويات معيشة المجتمع وتحقيق تكافئ الفرص.

إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هو تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها على عكس اقتصاديات الدول التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي النفط والغاز، حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها: الزراعة، الصناعة ، والخدمات.

كما أن الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا مبنية على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة من خلال تفعيل كافة الإمكانيات على أحسن قدر، وأحسن إنتاج وأوسع سوق وأكبر ربح معنوي ونجاح مالي، وبناءا على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري.

الجدول 3-31 الإستراتجية المقترحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بعض التجارب الدولية

محاور الإستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة التركيز على القطاعات التصديرية وتعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية
توفر بنية تحتية حديثة	العمل على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات كالاستثمار وفق الصيغ الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم حوافز الضريبة الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوط التنمية وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق الغير الرسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع إستراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
توفير بيئة مؤسساتية مناسبة	إصلاح هيكل المؤسسات أي القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وتنظيمية عادلة
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع و فسح المجال للقطاع الخاص.
تطوير القطاعات غير النفطية	في قطاع الصناعة: إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والكيماوية والتحويلية غير البترولية. في قطاع الزراعة: إنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة قطاع السياحة والطيران: تنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحية من جهة والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى استراتيجية الابتكار والتطوير من جهة أخرى.

المصدر : من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل

التنويع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية، سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة، فلقد شهدت البلدان النفطية عبر تاريخها محاولات سياسية وجهود لدمج عائداتها الضخمة البترولية وجعلها أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان وذلك في إطار سعيها لتحقيق أهداف التنمية.

إن التجارب الدولية في تنويع اقتصادها تقدم دروسا هامة عن كيفية توظيف الأبعاد الاقتصادية، الحضارية والثقافية في تحقيق التنمية، ومن سمات الاقتصاد الجزائري اعتماده على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة مما جعله يعد اقتصاد ريعي يعتمد في تمويله للبرامج الاستثمارية على المداخيل الناتجة عن الثروة النفطية، وبالتالي عليها تبني إستراتجية التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها التنموية، خاصة وأنها تملك كل المقومات التي تمكنها من بناء اقتصاد متنوع من خلال تنويع مصادر الدخل.

خاتمة

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو القطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية.

وتعد التنمية هدف أساسي تسعي جميع الدول والحكومات لبلوغه لما تكتسبه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لهذه الأهمية كانت ولازالت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول خاصة النفطية منها، حيث أنه في ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية إستراتجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي.

نتائج الدراسة

تبين من خلال الدراسة نجاح بعض التجارب الدولية محل الدراسة في تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي، ومن بين هذه التجارب نجد تجارب الدول النفطية مثل: الإمارات العربية المتحدة ،المملكة العربية السعودية والنرويج حيث يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد الشبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام،كما أن نجاح الإمارات في التنويع الاقتصادي مكنها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل الصناعة والسياحة والتجارة،كذلك يرجع نجاح الدولة الإماراتية في التنويع الاقتصادي من خلال تحقيق قفزات هائلة بكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية بالدولة وعلى رأسها قيم ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية عام 2016. يعد تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم الأهداف الاقتصادية للإستراتجية التي تبنتها خطط التنمية في المملكة العربية السعودية، فقد حصل تقدم في مجال التنويع الاقتصادي لكنه يبقى أقل من الأهداف المسطرة، كما إن تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة كان لصالح نشاط الخدمات مثل:المقاولات، والصيانة والتشغيل، أي: النشاطات ذات الكثافة في استخدام العمالة الأجنبية، وموارد الطاقة المدعومة، في حين ظل نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية للاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا، مما أدى إلى الإسراع في تقديم وتسهيل الإجراءات الداعمة لصناعة السلع التصديرية المنافسة ذات القيمة المضافة العالية عبر تقوية الروابط الأمامية مثل البحث والتطوير والتصنيع ،بين المنشآت الكبيرة من جهة والمنشات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، يمثل النافذة الحقيقية لتنويع القاعدة الإنتاجية.

وفيما يخص الاقتصاد النرويجي فهو يتميز بتنوع قطاعاته الاقتصادية ،وعدم اعتماده على النفط، بالإضافة إلى تدفقات الإيرادات التي تتجه إلى صندوق الثروة النرويجي الذي يعد مصدر وقاية للاقتصاد النرويجي في حالة حدوث أزمات اقتصادية وعند وفاء النفط؛ كما اتبعت النرويج اتجاها مختلفا عن بقية الدول النفطية الأخرى في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق عدم الاعتماد على النفط في تمويل ميزانيتها، إذ أبقت عوائدها النفطية في الصندوق ،لا تأخذ منه إلا ما يعادل 4% من قيمة الثروة الإجمالية والباقي يستثمر للأجيال المستقبلية.

من خلال ما سبق يمكن قبول الفرضية الأولى المتمثلة في:"التنويع الاقتصادي الإستراتجية المثلى للدول النفطية المعتمدة في إيراداتها على مصدر دخل وحيد "، وذلك نظرا لنجاح عدة دول يمثل النفط جزء كبير من اقتصادها في التوجه والنجاح نحو التنويع الاقتصادي .

بينما تطبيق التنويع الاقتصادي في تجارب الدول البعيدة عن التركيز على النفط تم عرض ودراسة كل من ماليزيا اندونيسيا وتركيا حيث نجد ماليزيا قد نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي من خلال التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة بالإضافة إلى الاعتماد على القيم الإسلامية والتمويل الإسلامي لمشاريعها والمهارات التكنولوجية العالمية ، حيث أنها حققت ارتفاعا في معدلات التنمية والقضاء على الفقر والبطالة؛ واستطاعت تحقيق جزء كبير من أهدافها التنموية.

أبرزت تجربة اندونيسيا مزايا وجود حوافز قوية تشجع على تنويع قاعدة الصادرات ويرجع ذلك إلى استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في قطاعات أخرى وتدعيمها والنهوض بها مثل :الزراعة وصناعة الطائرات (على صعيدي الصيانة والتصنيع)؛جذب رأس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة، وإطلاق عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات ،مثل إنشاء مناطق حرة ، وتقديم حوافز ضريبية للشركات والصناعات وتقليص الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية)؛ مما مكنها من تحقيق تحسن في المؤشرات التنموية.

إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هو تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة اليد العاملة وتوفرها على عكس اقتصاديات بعض الدول التي تعتمد بشكل أساسي على القطاع النفط، حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها الزراعة والصناعة والخدمات، كما نجحت تركيا في انجاز هيكل اقتصادي تنافسي مستند على تحسين مستويات معيشة المجتمع وتحقيق تكافؤ الفرص حيث أن الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا مبنية على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة من خلال تفعيل كافة الإمكانيات على أحسن قدرة، وأحسن إنتاج وأوسع سوق، وأكبر ربح معنوي ونجاح مالي.

وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية المتمثلة في"يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق أهداف تنموية في بعض الدول بعيدا عن التركيز على النفط".

بعد التطرق إلى بعض التجارب الناجحة في تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي تطلب دراسة الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال هذه الدراسة هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يبرز ضعف التنويع الاقتصادي مما جعله رهن التقلبات أسعار النفط وارتباط مساره التنموي بمدى استقرار هذه الإيرادات، مما يستوجب على الجزائر تأمين اقتصادها ضد هذه الصدمات بتنمية وتفعيل مواردها المالية الذاتية انطلاقا من اقتصاد مبنيا على التنويع الاقتصادي،كما يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا والأقل تنوعا، وعليه يتبين أن العمل على وضع إستراتجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حتمية وقد تم صياغة إستراتجية مقترحة بناءا على استخلاص أهم عوامل نجاح التنويع الاقتصادي ويمثل تحديا يجب رفعه لتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.

ومن هنا يمكن قبول الفرضية الثالثة القائلة " يمكن للجزائر الاستفادة من بعض التجارب الدولية لتنويع اقتصادها بغية تحقيق أهدافها التنموية". وبالتالي يمكن القول بأن وضع إستراتجية تنموية مثلى دون الاعتماد على المحروقات من خلال إتباع إستراتجية التنويع الاقتصادي يعمل على اعادة الثقة بين مختلف المستويات التي يتشكل منها المجتمع وبالتالي اخراج البلاد من التبعية والانطلاق في تحقيق أهداف التنمية.

الاقتراحات

– لابد من توجه السياسات العامة للاستثمار للتغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز العمل على تنويع الاقتصاد عن طريق النهوض بالقطاعات الراكدة كالصناعة والسياحة والزراعة فمستقبل الجزائر مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات باعتبار هذه القطاعات منبع خلق للثروة؛

– زيادة الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار في رأس المال البشري لضمان توافر العمالة الماهرة ،حيث يتطلب إنشاء مجمعات صناعية توفر عمالة على مستوى عالي من المهارة؛ .

–التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال، وهذا من اجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة؛

–ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في مجال تطبيق التنويع الاقتصادي؛

– تطهير الاقتصاد من الفساد على أشكاله المختلفة وإعطاء القطاع الخاص أهمية في قيادة النشاط الاقتصادي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــــــة المراجـــــع

أولا: الكتب

1. باللغة العربية

1) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 1996.

2) إبراهيم ياسين الخطيب، راشد مُحَمَّد الشطي وآخرون، التنمية في الوطن العربي، عمان، مكتبة الرائد العلمية، 1989.

3) إسماعيل مُحَمَّد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، 2012.

4) أنطوني يس، فيشر، اقتصاديات الموارد والبيئة، ترجمة عبد المنعم إبراهيم وأحمد يوسف، دار المريخ، الرياض، 2002

5) حربي موسى مُحَمَّد عريفات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الأردن، ط 2، 1997.

6) عبد الحميد عبد الفتاح المغزي، الإدارة الاستراتيجية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999.

7) عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2014.

8) عدنان داود العذاري، وهبة زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي دار جرير للنشر، الأردن 2010.

9) عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، المنهج، النظرية، القياس، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.

10) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، دار جليس الزمان، 2010 بتصرف.

11) غازي محمود ذيب الزغبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، (1989-2003)، علم الكتب الحديث الأردن، 2009.

12) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.

13) مُحَمَّد صالح تركي قريشي، علم اقتصاد التنمية، المكتبة الجامعية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

14) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد الصافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ط 2، 2010.

15) محمود يونس مُحَّد، عبد النعيم مُحَّد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
16) مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، السلطنة، الأردن 2007.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. باللغة العربية

1) ابتسام ساعد، رابح خويني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30 سبتمبر 2017، جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة، الجزائر.
2) أمال خالي، دروس التجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي، دراسة في مقاربة مشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في أندونيسيا (2011-2025) مجلة العلوم السياسية والقانونية عدد 17، الجزائر.
3) بلعما أسماء، عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب – علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الخامس، العدد 2، جوان، 2003.
4) بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5 ،جوان 2017، ميلة، الجزائر.
5) جبار بكثير، حميدة زرقوط ، قراءة إستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الدراسات المالية والإدارية، جامعة أم البواقي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 7 جوان 2016.
6) دانيال كاي، توقعات نمو الاقتصاد الإماراتي التي تظل جيدة في 2017 رغم خفض إنتاج النفط، تقرير الموجز الاقتصادي في 27 سبتمبر،2017.
7) عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والبدائل، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد24، 2013.
8) علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الخامس، العدد 2، جوان، 2003.
9) غلاب فاتح، سعيداني مُحَّد السعيد، رزيقات بوبكر، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة مسيلة، جامعة غرداية، الجزائر، مارس2017.

10) مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 24، الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المعهد التقني، الكوت،2016.

11) مُحَّد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، مُحَّد ناجي مُحَّد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانيات تطبيقها مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 10، جامعة الكربلاء.

12) مُحَّد كريم قروف، قيا وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2 2016.

13) موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، ديسمبر 2016.

14) ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة قالمة، الجزائر.

2 . باللغة الأجنبية

1) Mohamed Nasser Hamidato, Baqass safiah,Economic Diversification In Algeria, Global Of Economic And Bisines, Vol2, No :2, University Echhid Hamma Lakhdar-El Oued-Algeria, April2017, .
2) Matouk Belattaf, économie du développement, ed office des publications universitaire (OPU), Alger, 2010.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1. باللغة العربية

1) أحمد مُحَّد عبد العظيم، التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية وسياسة الاستثمار في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري– دراسة مقارنة– أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2009.

2) أوكيل حميدة، دور الموارد العمومية المالية في تحقيق تنمية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مُحَّد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2015-2016.

3) بلال مُحَّد سعيد المصري،، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2016.

4) بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر.

5) بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر 2015-2016.

6) جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني، السياسة المالية في تطورها مع دراسة خاصة عن السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في دولة قطر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، قطر، 1996.

7) جعيجع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007.

8) خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق، للمدة 1980-2008 رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد غير منشورة جامعة البصرة، 2009.

9) خالد مطر مشاري،مستقبل الدولة الريعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، البصرة، العراق 2017.

10) خرفي بلقاسم، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة كجزء لنيل متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012-2013.

11) زير ريان،أثر ترقية الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر ،بسكرة، الجزائر،2014-2015.

12) شكوري سيدي مُحَّد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

13) العابد بريبيس شريفة، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجية التنمية، استفادة الجوائز من بعض التجارب الرائدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2014-2015.

14) عبد اللطيف مصطفي، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، عين منشورة، 2008/2007.

15) عمر تيمجغدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

16) كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

17) لاعميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2014-2015.

18) محسن خمايسية، إستراتيجية القوة السوقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد لخضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011.

19) مُحَّد بوقموم، تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2010.

20) مُحَّد صبحي حنفي، دور التجارة الخارجية في تنمية البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، عملية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1987.

21) مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة لحالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2010،2010.

22) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1) آيت عكاش سمير، بن ناصر مُحَّد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر-مداخلة ضمن اليوم الدراسي " نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصاد في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط المنعقد " يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.

2) بن قانة إسماعيل، بخلوة باديس، مداخلة بعنوان سياسات التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المنعقد يومي 2و3 نوفمبر 2016.

3) بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول: حول" دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول" المنعقد يومي 20-21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، الجزائر.

4) بوربيب خديجة،النموذج التنموي الماليزي،الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، المنعقد يومي3و4 ديسمبر 2012،جامعة قالمة ،الجزائر .

5) جديري روضة، أثر برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي يقيم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي، المنعقد يومي11 و 12 مارس 2013. جامعة سطيف، الجزائر.

6) دياب مُحَّد، بوزيدي حمزة، سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر-الانجازات والتحديات-، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو استراتيجة جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، المنعقد يوم 05 ماي 2015. جامعة البويرة، الجزائر.

7) طبايبية سليمة، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي كاستدامة التنمية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي:" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" المنعقد يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف ، الجزائر.

8) عفيف هناء، أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، المنعقد يومي 14-15 أكتوبر 2017.

9) قاسم مُحَّد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان"البيئة المؤسساتية سياسات الإصلاح والتنويع في الجزائر"، المنعقد يومي 24 و25 نوفمبر 2014، جامعة تلمسان، الجزائر.

10) ممدوح عوض الخطيب، التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.

خامسا: مواقع الانترنت الرسمية

1. باللغة العربية

1) إسماعيل إبراهيم سجني، التنويع الاقتصادي و توسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، صحيفة ما الاقتصادية، تاريخ النشر 3 أفريل 2017. تاريخ الإطلاع 2018/04/11، متاح على الموقع الإلكتروني:http://www.maal.com

2) تقرير المعرفة العربي لعام 2015، الشباب ووطين المعرفة، دولة الإمارات العربية، تم تصفحه يوم 2016/10/05، متاح على الموقع الالكتروني:.http://www.google.dz-url?sa=rja

3) محمود سلطان، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها،جريدة المصريون، 14 مارس 2014.متاح على الموقع الإلكتروني: Https://m.almesryoon.com. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/02/26 على الساعة 14:00

4) مُحَّد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، جريدة الحوار المتمدن، 2009/01/26 أطلع عليه بتاريخ 2018/02/24، متاح على الموقع الالكتروني: www.m.alhewar.org

5) مؤشرات الاقتصاد الكلي، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.invest.gov.tr، أطلع عليه يوم: 2018/04/28 على الساعة: 16:00

6) سعيد عبد الرزاق، الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالميا في 2023، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 28 أغسطس 2017، العدد 14153 تم الاطلاع عليه: 2018/04/29 على الساعة 00 : 14، متاح على الموقع: http://m.aawsat.com

7) هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة: http://corporate.sharjahtourism.ae/ar.media-departement/nevos-ar consulté le : 05/09/2016

2 . باللغة الأجنبية

1) World bank, migration and remittance teams,devlopment prospectes resivd out look for remittance, march2009.
2) United Nations, nations unites, unfccc work shop of economic diversification, back ground paper prepared by le-yin zhang october 2003.